طبعة ثانية مزيدة ومنقحة



التلقي والأداء في القراءات القرآنية

(تحقيقات)



الأستاذ الدكتور

محمد حسن حسن جبل

أستاذ أصول اللغة بجامعة الازهر الشريف
العميد الأسبق لكلية اللغة العربية بالمنصورة
حاليًا أستاذ بكلية القرآن الكريم بطنطا



42 Opera Square - Cairo Tel : (202) 23900868

مكتبة الآداب
٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة . ت : ٢٣٩٠٠٨٦٨

دراسات صوتية في القراءات القرآنية

الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة
١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

التلقِّي والأداء

في القراءات القرآنية

(تحقيقات)

الأستاذ الدكتور
محمد حسن حسن جبل
أستاذ أصول اللغة بجامعة الأزهر
العميد الأسبق لكلية اللغة العربية بالمنصورة
حاليا أستاذ غير متفرغ بكلية القرآن الكريم



42 Opera square - Cairo – Egypt

الناشر
مكتبة الآداب
٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة ت: ٢٣٩٠٠٨٦٨
البريد الإلكتروني e.mail: adabook@hotmail.com



بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

جبل، محمد حسن جبل

التلقي والأداء فى القراءات القرآنية: (تحقيقات)/ محمد حسن حسن جبل. – ط، مزيدة ومنقحة. – القاهرة. مكتبة الآداب، ٢٠١٤.

ص؛ ٢٤ سم. دراسات

فى رأس العنوان: دراسات صوتية فى القراءات القرآنية.

تدمك: ٦٠١٦ ٤٦٨ ٩٧٧ ٩٧٨

١ - القرآن – القراءات .

أ - العنوان

٢٢٨

رقم الإيـــداع: ١٦٢٦ لسنة ٢٠١٤

الترقيم الدولي: I.S.B.N: 978-977-468-601-6

الناشر

مكتبة الآداب

على حسن

٤٢ ميدان الأوبرا – القاهرة ت: ٢٣٩٠٠٨٦٨

e.mail:adabook@hotmail.com

مقدمة الطبعة الثانية



الحمد لله رب العالمين، وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان، وبعد،،

فهذا كتاب فَصّلت ونَسّقت فيه موضوعات مهمة: الدراية، والتلقي، والحجية، والأداء – مع مواجهة مسائل طرّقت إليها معالجةُ موضوع الأداء أهمها مسألة التواتر وصحة السند. وذلك كله بعد الوقوف بالتفصيل عند بيان الإمام أبي بكر بن مجاهد لمراتب المقرئين. ثم إنني بعد الأمرين تناولت بضع مسائل منها ما يتعلق بالأداء، ومنها تحريرات في أعضاء الجهاز الصوتي، وفي المخارج والصفات، وفي الإخفاء، والحركات، ومنها ردّ على طعن في الحركات العربية، وختمت ببابين مقترحين في الأداء. والله ولي التوفيق،،،

وهذه هي الطبعة الثانية -مزيدة ومنقحة- بعد أن نَفِدت بحمد الله الطبعة الأولى.

أسأل الله تعالى أن يرزق ما في هذا الكتاب من رَشَد قبولاً حسنًا وذيوعًا، وأن يُقَيِّض لما يمكن أن يكون فيه من أَوَد من يقوّمه. اللهم آمين.

وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، والحمد لله رب العالمين،،

طنطا في المحرم سنة ١٤٣٢هـ

يناير ٢٠١١م

أد. محمد حسن حسن جبل

أستاذ أصول اللغة بجامعة الأزهر

العميد الأسبق لكلية اللغة العربية بالمنصورة

أستاذ غير متفرغ بكلية القرآن الكريم بطنطا

تمهيدان

أ- قصة هذا الكتاب:

في أثناء تدريسي لمادة الأصوات «اللغوية» لطلاب كلية القرآن الكريم بطنطا كان بعض الطلاب يتوقفون إزاء تَخْطئتي صُوَرًا من أدائهم بعض الحروف والقراءات، محتجين بأنهم تلقَّوْها بهذا الأداء عن مشايخهم الذين تلقَّوها بأسناد صحيحة إلى أئمة القراءات العشر الأولين – الذين يتصل سندهم برسول الله ﷺ. فوجدت أن هذه مسألة تستحق بحثًا يكشف جوانبها ويبين شروط التلقي الذي يحتج به.

ومع اقتناعي بأنه ليس كل تَلَقٍّ يمثل – بالضرورة – حجة علمية يلزم الاقتداءُ بها ولا تجوز مخالفتها، لأن بعض المتلقِّين قد تنقُصهم الخبرة والحساسية البالغة، ولا يتفطنون لدقائق ما يتلقَّون، ويقلدون تقليدًا خاطئًا وهم لا يشعرون أنهم أخطئوا، ثم يتمسكون بخطتهم زاعمين أنهم هكذا تلقوا – أقول: إنه مع اقتناعي بهذا من خبرتي بالعمل في مجال الأصوات اللغوية هذا – فقد كنت أَحِيد عن محاولة إقناعهم بما اقتنعت به أنا، لأمور:

أولها: أني تحرجت من أن يقيسوا على اجتهادي هذا – دون معايشة دراسية أو فقه أو قُدْوة، فيتجرءوا على مخالفة التلقي جراءةً مبنية على توهم خبرة لا وجود لها.

ثانيها: أن أقرب ما كان بين يَدَيّ من الأدلة النقلية التي يمكن أن أحتج بها لنفي حُجِّيَّة مطلق التلقي، وبيان أن التلقي المحتج به له شروط إن خلا منها سقطت حُجِّيَّته = كان دليلاً يتعلق بفقه المعنى، وليس خاصًّا بالتلقي الأدائي الذي نحن بصدده، وهذا يُضْعِف طَيَّ الأداءِ تحته في نظر الدارس، بحيث يصبح شموله للأداء محل تساؤل منه – قد يؤدي إلى عدم الأخذ به. وسيأتي توضيح هذا بعد قليل.

ثالثها: أني طرف في هذه المسألة، بمعنى أنني أُزَكِّي أنواعًا من الاداء وأخطِّئ أخرى – وأن اعتمادي في التزكية والتخطئة إنما هو على خبرة مأخوذة من معايشة مجال الدراسات الصوتية هذا لعشرات السنين معايشة أَدَّتْ إلى فقه وصف الأئمة المتقدمين لنطق تلك الحروف والقراءات – ولله الحمد والمنة، ولم يكن اعتمادي على التلقي وحده، وهو أقرب ما يقتنع به دارسو القراءات خاصة، لأنه الركيزة المثلى في الأداء. وهنا قد يتبادر لهم أن التخطئة والتزكية إنما هي لنُصْرة رأي رأيتُه في مواجهة التلقي. فلما اطلعت على تفصيل الإمام ابن مجاهد لمسألة التلقي ارتفع الأمر إليه، وتَتَرّست أنا به في فتح الباب لقبول المناقشة في التلقي.

لقد وجدت في مقولة ذلك الإمام أمرين يسدان ثغرة الموقف ويمهدان سبيل الإقناع، فبنيت عليها الباب. وأول الأمرين: أن تلك المقولة صادرة عن إمام مُجْمَع على إمامته بين أهل القراءات والأداء، بل هم يعدونه شيخ

الصنعة – وهو كذلك، لأنه هو الذي اختار أئمة القراءات السبعة المشهورين فألقى الله على اختياره القبول، وجرى العملُ به منذ أكثر من ألف ومئة عام وإلى ما شاء الله – وهو الإمام أبو بكر أحمد بن موسى (بن مجاهد) (٢٤٥ – ٣٢٤هـ).

وكون المقولة صادرة عن ذلك الإمام يفتح لها الباب واسعًا للقبول والتسليم، بسبب مشيخته لهذا المجال الدراسي، ويسبب الثقة في إمامته وعلمه، وانتفاء أدنى شبهة للهوى الشخصي.

وثاني الأمرين: أن تلك المقولة مفصَّلة بما فيه الكفايةُ للإقناع، وتناولَتْ الأمر الذي نحن بصدده تناولاً مباشرًا، حافلاً بما يُوَجِّه دراسي التجويد خاصة والقراءات عامة إلى ضرورة الدراية، لضبط صحة القراءة والتلقي، وعيَّنَتْ العلوم التي تجب دراستها للتحقق بالدراية في هذا المجال.

والآن فإننا نأتي أولاً بذلك الدليل النقلي الخاص بالمعنى توطئة للمقولة الخاصة بالأداء.

ب- حديث الفقه، واحتمال غياب الفطنة لأسرار المتلقَّي، وضرورة التبليغ، والاستجابة لمن يفطِّن.

جاء في الحديث الصحيح عن الصحابي عبد الله بن مسعود (ت ٣٢هـ) رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «نَضَّر الله أمْرأً سَمِع منا شيئًا فبلغه كما سمعه، فرُبَّ مبلَّغ أَوْعَى من سامع» أخرجه أحمد في مسنده والترمذي، وابن

حَبّان في صحيحه (وكلمة مبلَّغ بفتح اللام المشددة). وفي رواية أخرى صحيحة للحديث نفسه عن الصحابي زيد بن ثابت (ت ٤٥هـ) رضي الله عنه «نَضَّر اللهُ أمْرَأً سمع منا حديثًا فحفظه حتى يبلغه غيرَه، فرُبَّ حاملِ فقهٍ إلى مَن هو أَفْقَهُ منه، ورُبَّ حامل فقه ليس بفقيه»[١].

---

(١) ينظر الجامع الصغير للسيوطي: ما أوله نون. ونضارة الوجه: حُسنه أي صفاؤه ونوره وبهاؤه. وقد فُسِّرَت النضارة بالجمال، ولكنها في الحقيقة أكثر من الجمال. فهي نور وبهاء.

(أ) معنى الحديث: المعنى العام للحديث أن رسول الله ﷺ يدعو لمن سمع منه ﷺ حديثًا أو كلامًا، وحفظه كما سمعه دون تحريف أو تبديل، ثم بلّغه أي نقله وأوصله إلى غيره – بأي وسيلة من وسائل التبليغ، وكان في تبليغه إياه دقيقًا واعيًا متنبهًا بحيث يكون في توصيله إياه أمينًا تمام الأمانة.. يدعو له الرسول ﷺ أن يُنَضِّر الله وجهه أي يُلْقي عليه النور والبهاء، فيكون حَسَنًا مقبولاً محبَّبًا يتفتح له قلب من رآه وينشرح للاستماع إليه وقبول كلامه. ثم إن هذا الدعاء لا يُقَيّد تحقق النضارة المدعوّ بها بأن تكون في دار الدنيا، فيُحْمَل هذا الدعاءُ على أن المقصود به أن يكون ذلك في الدنيا والآخرة وذلك لسعة فضل الله عز وجل وسعة رحمة رسول الله ﷺ. ولا يخفى أن هذا الدعاء حضٌّ عظيم على الالتزام بما ذكره الحديث الشريف: حفظ ما سُمِع من الرسول ﷺ وتبليغه كما سُمع تماما.

وخاتمة الحديث في الروايتين تبين سِرَّ دعاء رسول الله ﷺ لمن يسمع حديثه الشريف فيحفظه ويبلغه كما سمعه. وذلك السر هو أن الناس يتفاوتون في فقه ما يسمعون، والفقه هو فهم الكلام فهمًا دقيقًا مستوعبًا. (وهذا التفاوت كتفاوت الرزق ويرجع إلى إرادة الله تعالى، ثم إلى لطفه في إنفاذ مراداته في خلقه) وبناءً على=

= هذا التفاوت فإن من يسمع حديثه ﷺ قد يَفهم منه بعضَ معانيه أو بعض المراد به أو بعض ما يستنبط منه، ويفوته من كل ذلك أو من بعضه جوانبُ كثيرة. فتنحصر جَدْوى الحديث في فهمه الضيق. فإذا أنقذ ما أمر الرسول ﷺ به وبلّغ الحديث – كما سمعه تمامًا – إلى غيره فإن هذا (الغير) قد يفهم ما فات السامع الأول أو أكثره. وهكذا.

ب- ما يؤخذ من الحديث:

الحديث حض صريح على تبليغ حديث رسول الله ﷺ خاصة. والعملُ به يؤدي إلى انتشار دائرة التبليغ الدقيق إلى ما شاء الله. فالسامع الأول للحديث يبلغ آخَر أو آخَرين، ثم قد يبلغ آخَر أو آخَرين (غيرَ الذين أبلغهم في المرة الأولى) بالحديث نفسه، وكل من هؤلاء المبلَّغين (بفتح اللام المشددة) له فرصته في فهم معاني الحديث نفسه، والمراد منه، وما يستنبط منه، ثم عليه حقُّ تبليغ نص الحديث ومتنه. أما بالنسبة للتبليغ فكل عالمٍ مطالبٌ بأن يبلِّغ ما عَلِمه ولا يكتمه. والحديث الشريف أحدُ أهم رَافدي العِلْم المُوحَي به. فالأمر بتبليغ حديث رسول الله ﷺ ليس مقصورًا على السامع منه ﷺ مباشرة، بل التبليغ واجب على سامع السامع وعلى كل من بَلَغه الحديث وعَلِمَ صحة سنده. وتطبيقُ ما حض عليه هذا الحديث من التبليغ يكفُل نشرَ العلم إلى ما لا نهاية له ولاحد. وهذا أحد معالم هذه الدعوة الإسلامية – أعني أنها تبجِّل العلم وتدعو إلى البحث العلمي وتقبل نتائجه.

كذلك فإن الحديث حض صريح على الفقه، لأن الرسول ﷺ جعل وصول الحديث إلى من يَفْقَهه هو غاية الحضِّ على التبليغ. وقد قلنا إن الفقه هو فهم الكلام (أي النص الكلامي أيًّا كان) فهمًا مستوعبًا. وروايتا الحديث تشيران إلى التفاوت في الفقه، وفي ذلك حَضٌّ على الاجتهاد لبلوغ أقصى الفقه. وهذا يدعو=

ووجه الاحتجاج بهذا الحديث الشريف هنا في مجال التلقي والأداء أن رسول الله ﷺ قال – حسب رواية ابن مسعود «رب مبلَّغ أوعى من سامع» أي أن السامع الأول – أي المتلقي المباشر للحديث – قد لا يُؤْتَى الفقهَ الكامل له، لأمر أراده الله، في حين أن السامع الثاني يؤتاه. وهذا هو عينُ معنى قوله ﷺ – حسب رواية زيد «رُبّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه». وقد زادت رواية زيد أن السامع الأولَ (أو المتقدمَ) للحديث قد يُحْجَب عنه الفقه. وبما أنه قد يحال بين من لا يفقه حديثًا ما وبين معرفته بحال نفسه أنه لا يفقه ذلك الحديث، فقد حَضّ الرسول ﷺ كلَّ من يسمع الحديث على أن يحفظه كما سمعه ويبلغه، حتى يتاحَ الحديث لمن رُزِق فهمَه وفقهه.

وواضح أن هذا: (أ) مجالٌ علمي،

(ب) فيه تَلَقِّي عِلْم،

(ج) مع احتمال خَفاء جوانب دقيقة من هذا العلم على من تلقاه.

= كل عالم إلى أن يجتهد في فقه كلام الله تعالى وكلام رسول الله ﷺ، ثم سائر الكلام الجادّ الذي تتعلق به مصالح الدين والدنيا. والأخذ بذلك يرفع المستوى الفكري لعلماء المسلمين حتى لا يطاولهم أحد في هذا. ومن تمام هذا الكلام أن فهم المعاني والمرادات واستنباط معان أخرى كل ذلك له قواعده الضابطة (اللغة والمقام والسياق وسائر قواعد الاستنباط، والنصوص والأحكام العامة الأخرى) ومراعاة ذلك كله تجعل ما يُفهَم وما يُستنبَط متّسقًا مع سائر مقررات الشريعة، ومقبولاً ومُسلَّمًا من العلماء، فلا يكون اختلاف إن شاء الله.

(د) ومع عدم شعور من خَفِيَ عليه جانبٌ ما بما خفي عليه.

(هـ) ووجودُ من ينكشف له ما خَفِي.

(و) وحضُّ الرسول ﷺ على إتاحة الفرصة لكشف ذلك الخفاء – بل على الحرص على كشف هذا الخفاء بأنّ عَلَى مَنْ يسمع حديثًا شريفًا أن يبلغه – كما سمعه تمامًا أي بعين كلماته – إلى غيره، عسى أن يكون هذا (الغيرُ) أَفْقَهَ من السامع.

ونحن نشبه بهذه الحال حالَ من يتلقى (أداءً) لفظيًّا لقراءة مثلاً، فإنه قد تَخْفَى عليه دقائقُ الأداء الذي تلَقّاه بعضُها أو كلُّها، وكذلك يخفي عليه أنه لم يستوعب دقائق الأداء. وهذا الخفاء بشِقَّيه ورادٌ تمامًا. وكما صرح الحديث الشريف بأنه قد يكون هناك من رُزِق فِقْهَ الحديث، ولذا حَضَّ ﷺ السامعَ الأولَ للحديث على أن يبلغه وينشره عسى أن يصلَ إلى من يفقهُه فقهًا كاملاً.. فكذلك الأمر هنا. فإذا قيل للمقرئ أو القارئ إن أداءه غيرُ سليم في نطقه صوتًا ألفبائيًّا مفردًا ضادًا أو طاء أو قافًا.. إلخ، أو في نطقه عَلاقةً صوتية: إخفاءً أو إشمامًا أو اختلاسًا أو إمالة إلخ، فإنه يجب عليه أن يُتِيحَ تحريرَ الأداء، فيستجيب لدعوة البحث والتمحيص والتدقيق، ويشارك في ذلك إن استطاع حتى بلوغ التحقيق العلمي الكامل للأداء. وعليه أن يَعْلَم أن هذا التمحيص يُعَدّ – بهذا الحديث واجبًا شرعيًّا، بالإضافة إلى أنه ضروري للحكم بأن أداءً ما بعينه هو حقيقةٌ علمية. أما مواجهة الدعوة للبحث والتمحيص بالإعراض، والتترُّس بالتلقي ولو خطأً، فليس موقفًا علميًّا. بل هو موقف اعتزاز بالغلط والإثم.

فعلينا أن نلحظ أن رسول الله – ﷺ – يوجهنا – بالإشارة – في هذا الحديث الشريف إلى (وَعْي) حديثه – ﷺ – و(فِقْه) حديثه – ﷺ. و(وَعْيُ) الكلام و(فقهُه) هو محور ما يسمى (الدراية) في مصطلحات العلوم. جاء في كشاف اصطلاحات الفنون – وهو يَسْرُد ويُعَرّف بالعلوم المختلفة: «علم الفقه»، ويسمى هو وعلم أصول الفقه بعلم الدراية». ونحن نعلم أن علم الفقه وعلم أصول الفقه قائمان على استنباط أحكام أعمال المكلفين أَخْذا من أدلتها الشرعية. والأدلة الشرعية هي الكتاب والسنة، وهي نصوص لغوية قرآنية أو نبوية أو صفات لعمل الرسول – ﷺ. والأحكامُ الفقهية تُسْتَنْبَط من معاني الألفاظ وحصيلة الجُمل والعبارات في النصوص المذكورة. ولا يتأتى الاستنباط الصحيح إلا بفهم تلك النصوص فهمًا صحيحًا مستوعبًا. وهذا الفهم الصحيح المستوعب هو الفقه، وهو الوَعْي، وهو (الدراية).



فصل ١:

الإمام ابن مجاهد (٣٢٤هـ) يبين شروط حجية المقرئ

الإمام أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس (بن مجاهد) من أعلام أئمة المسلمين، فهو الذي اختار القراء السبعة أئمة القراءات السبع المشهورة. وقد ألقى الله على اختياره القبول، فأجمع المسلمون عليهم. فهم – لذلك – حجة في مجال القراءات خاصة. والأداء من صميم مسائل هذا المجال. وقد قسم الإمام ابن مجاهد مقرئي القرآن إلى أربعة أصناف، فجعل واحدًا منهم هو الإمام أي الحجة المقتدَى به، وصرح بالشروط التي تجعله إمامًا، ونفي حُجِّيَّة واحد نفيًا صريحًا وهو المقلِّد بلا علم، لأنه قد يخطئ ولا يدري أنه أخطأ، كما ذكر السليقي، **والمقتصر على العلم باللغة في سياق عدم الحجية أيضًا.**

فلنواجه نصوصه: قال الإمام [1] في أول كتابه السبعة:

[نص كلام ابن مجاهد]

الفقرة الأولى:

- «اختلف الناس في القراءة – كما اختلفوا في الأحكام، ورُوِيَتْ الآثار بالاختلاف عن الصحابة والتابعين – توسعةً ورحمة للمسلمين. وبعض ذلك

(١) كلام الإمام أبي بكر بن مجاهد هو ما بين علامة التنصيص « » أما ما بين القوسين الهلالين ( ) فهو كلام مؤلف هذا الكتاب لتوضيح كلام الإمام ابن مجاهد.

قريب من بعض» (يريد ابن مجاهد أن الاختلاف في القراءات كالاختلاف في الأحكام الفقهية كلاهما ليس غريبًا مادام البشر طرفًا في الأمر: إما بالسماع أو بالرواية أو بالفهم أو بالاستنباط أو بحكاية المسموع أداء.. فليس الاختلاف غريبًا بل إن فيه رحمة وتوسعة).

الفقرة الثانية:

- «وحَمَلة القرآن متفاضلون في حمله. ولنَقَلَةِ الحروف منازلُ في نقل حروفه. وأنا ذاكرٌ منازلَهم، ودالٌّ على الأئمة منهم، ومخبرٌ عن القراءة التي عليها الناس بالحجاز والعراق والشام، وشارحٌ مذاهب أهل القراءة، ومبين اختلافهم واتفاقهم إن شاء الله. وإياه أسأل التوفيق بمنه» (تفاضلهم يعني أنهم في اختلافهم في القراءة تتفاوت درجاتهم: فمنهم من قراءته حجة بسبب علمه وضبطه وقوة سنده، ومنهم من ليس كذلك فقراءته ليست حجة. فذكر هنا أنه سيبين درجاتهم ومن يصلح للإمامة منهم).

الفقرة الثالثة:

(أصناف حملة القرآن):

١) (العالم باللغة والقرآن).

- «فمن حملة القرآن (أ) المعربُ العالمُ بوجوه الإعراب والقراءات، (ب) العارفُ باللغات ومعاني الكلمات. (ج) البصيرُ بعيب القراءات. (د) المنتقدُ للآثار: فذلك **الإمام** الذي يفزع إليه حفاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين».

٢) {السليقي}.

«ومنهم مَن (أ) يُعْرب ولا يلحَن، (ب) ولا علم له بغير ذلك. فذلك كالأعرابي الذي يقرأ بلغته ولا يقدر على تحويل لسانه، فهو مطبوع على كلامه».

٣) {المقلد}

«ومنهم مَن:

(أ) يؤدي ما سَمِعه ممن أخذ عنه، ليس عنده إلا الأداءُ لما تَعَلّم.

(ب) لا يعرفُ الإعراب ولا غيره. فذلك الحافظ،

(ج) فلا يلبَث مثلُه أن يَنْسَى إذا طال عهدُه، فيُضيع الإعراب، لشدة تشابهه، وكثرة فتْحِه وضَمِّه وكَسْره في الآية الواحدة،

(د) لأنه لا يعتمد على علم بالعربية،

(هـ) ولا بَصَرٍ بالمعاني يرجع إليه،

(و) وإنما اعتماده على حفظه وسماعه.

(ز) وقد ينسى الحافظ فيُضِيعُ السماع وتشتبه عليه الحروف، فيقرأُ بلحن لا يعرفه.

(ح) وتدعوه الشبهة إلى أن يرويه عن غيره ويبرّئ نفسه،

(ط) وعسى أن يكون عند الناس مُصَدّقًا، فيُحمل ذلك عنه، وقد نسيه ووَهِم فيه، وجَسَر على لزومه والإصرار عليه.

(ي) أو يكون قد قرأ على من نَسِي وضيّع الإعراب ودَخلته الشبهة فتوهم. فذلك لا يُقلَّد في القراءة ولا يُحْتَجّ بنقله».

٤) (العالم باللغة وحدها).

«ومنهم من (أ) يُعرب قراءته ويُبْصر المعاني ويعرف اللغات،

(ب) ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار، فربما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين، فيكون بذلك مبتدعًا. وقد رُيت في كراهة ذلك أحاديث»[1].

{تلخيص ما بقي من كلام ابن مجاهد في موضوع أصناف القراء}:

وهنا روي ابن مجاهد عدة آثار تَأمر القراء بالإتّباع وتنهاهم عن الابتداع: أوّلُها ما رواه بسنده إلى أبي عبد الرحمن السلمي (وهو تابعي من أئمة القراءات ت٧٤هـ) من قول ابن مسعود **«اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كُفيتم»**. وثانيها رواه بسنده عن التابعي إبراهيم بن يزيد النخعي (ت ٩٦) عن الصحابي حذيفة بن اليمان (ت ٣٦هـ) من قوله **«اتقوا الله يا معشر القراء، وخذوا طريقَ من كان قبلكم. فوالله لئن استقمتم لقد سَبقتم سبقًا بعيدًا، ولئن تركتموهم يمينًا وشمالاً لقد ضللتم ضلالاً بعيدًا»**. وثالثها عن التابعي زِرّ بن حُبيش (ت ٨٢هـ) «أن عليًا رضي الله عنه قال لنا: **إن رسول الله ﷺ يأمركم أن تقرءوا القرآن كما عُلِّمْتم»**. ورابعها عن الأعمش (سليمان بن مهران ت ١٤٨هـ) عن شقيق بن سلمة (وهو أبو وائل الأسدي – تابعي ت ٨٢هـ) أن ابن مسعود قال **«إني سمعت القَرَأَةَ فرأيتهم متقاربين، فاقرءوا كما عُلِّمْتم، وإياكم والتنطع**

(١) هذا النص كله من «السبعة» لابن مجاهد (تح د. شوقي ضيف) ط٢ ص٤٥ – ٤٦.

والاختلاف، وإنما هو كقولك هلمَّ وأَقْبِل وتَعَال»[1]. ثم ذكر ابن مجاهد شواهد من التزام القراء بما عُلِّموه، فقال إن أبا عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) كان «لا يقرأ بما لم يتقدمه فيه أحد» (أي لا يقرأ بقراءة جديدة لم يقرأ بها أحد قبله)، وذلك رغم أن أبا عمرو كان إمام أهل عصره في اللغة، وكان رأسًا في القراءة والتابعون أحياء (أبو عمرو من طبقة التابعين ولكن غيره كالحسن البصري أعلى منه ومع ذلك كان رأسًا في القراءة وهم أحياء، مما يدل على عِظَم إمامته، وأن أهل الطبقة الأعلى منه يعترفون بإمامته). ومن تلك الشواهد قول أبي عمرو نفسه «لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قد قرئ به، لَقَرأتُ حرفَ كذا كذا وحرف كذا كذا» (أي أنه ذكر أمثلة لما كان يمكن أن يختار القراءة به لولا التزامُه بما أُقْرِئه). ومنها رده على سؤال لتلميذه الأصمعي عن «وباركنا عليه» «وتركنا عليه» في آيتين متقاربتين من سورة الصافات (يلحظ أن رسمهما في المصحف العثماني واحد هكذا: «وبركنا عليه» دون نقط أو علامة مد في وسط الكلمة، فكأن الأصمعي يسأل عن أساس التمييز بينهما في القراءة مع أن رسمهما واحد) فقال أبو عمرو «ما يعرف (هذا) إلا أن يُسمَع من المشايخ الأولين»[2]. يعني أنه لا يُعْرَف إلا بالتلقي.

والآن نعود إلى الفقرة الثالثة من كلام ابن مجاهد وهي الخاصة بأصناف القُرّاء، والشروط التي ينبغي تحققها في من يُعَدّ إمامًا في القراءة والأداء.

---

(١) الآثار الأربعة من «السبعة» ٤٦ – ٤٧. وكلمة سيدنا حذيفة «لقد سبقتم..» ضبطت في الكتاب بضم السين، والصواب فتحها – كما يتضح من كونها تعبيرًا عن ثمرة استقامتهم، ومِنْ تأمُّل مقابل الاستقامة ونتيجته».

(٢) الشواهد من «سبعة» ابن مجاهد أيضًا ٤٧ – ٤٨.

الإمام وشروط الإمامة

نلحظ أن ابن مجاهد وصف مَنْ حَكَمَ له بالإمامة بأنه (أ) «المُعْرِب العالمُ بوجوه الإعراب والقراءات» وهذا معناه أنه يكون بصيرًا بعلم النحو أي ضليعًا فيه، لأن هذا هو الذي يصدق عليه أنه «عالم» - فلا يكفي أن يكون ملمًّا بأساسيات أو عموميات وتخفى عليه الدقائق. ذلك لأن القرآن بقراءاته يتناول منهج حياة الناس، ويعبّر عن أحكام كثير من التفاصيل الدقيقة في هذه الحياة. وهذا المنهج وتلك الأحكام تتأثر حقيقتها بإعراب الكلمات والجمل، ثم إن الإعراب يتأثر بصِيَغ الكلم (بعض صيغ الأفعال متعدية وبعضها لازمة) وهذا يعني أن البّصَرَ والتضلع في الإعراب يستلزم البَصَر والتضلع في العلم بالصيغ أي بعلم الصرف أيضًا.

ونلحظ أن الشيخ ذكر هنا وجوه الإعراب «والقراءات» فلابد في من يُعَدّ إمامًا أن يستطيع العلم بوجه القراءة (أي توجيهها) ولو بصورة مجملة، وذلك التوجيه يشمل ضرورة أن يكون عالمًا برواية القراءات، وأن يكون الوجه متسقًا مع مقررات النحو والصرف واللهجات والمعاني والقراءات. وقد جاءت العبارة عن معنى كلمة ابن مجاهد هذه في «الرعاية» لمكي بن أبي طالب هكذا: «البصر بعيب لفظ القراءة» وعبارة «لفظ القراءة» أي النطق بها هو مجال علم التجويد بعينه. فالشيخ يشترط الدراية بعلم التجويد أيضًا.

(ب) يضيف الإمام ابن مجاهد إلى شرط العلم بالإعراب ورواية القراءات

وتوجيهها والتجويد: شرط «المعرفة باللغات ومعاني الكلمات». وكلمة اللغات معناها اللهجات، فهذه المعرفة باللغات ومعاني الكلمات تشمل فرعين مما يسمى «علم اللغة» هما: «علم متن اللغة» أي المفردات ومعانيها، و«علم اللهجات العربية» (قبائل العرب ولهجات تلك القبائل) – بل قد يشمل علم «فقه اللغة» أيضًا. وهنا نقول إن المطلوب في هذه العلوم ليس التضلع حسب الرتبة المطلوبة في النحو والتوجيه، ولكن الإلمام البصير. ولعل هذا هو ما قصده ابن مجاهد عندما استعمل هنا «العارف» ولم يستعمل «العالم»، وذلك لسعة اللغة بحيث لا يكادُ يُحاط بها.

(ج) وثالث شروط الإمامة هو ما عَبّر عنه ابن مجاهد بقوله «البصير بعيب القراءات». وهذا الشرط عن العلم بالعيوب يتناول الجانب السلبي المقابل والمكمّل للجانب الإيجابي المتمثل في العلم برواية القراءات. فلا يكفي تحصيلُ العلم بوجوه الإعراب ورواية القراءات، ولكن يجب أن يكون عارفًا أيضًا بالعيوب ومآتيها: عيوب السند والرواية، وعيوب التلقي (نقص الأهلية أو الفطنة من أي الطرفين، ونقص الكفاية في الدرجة) وعيوب الأداء: مخالفة قواعد القراءات وقواعد التجويد (يتجاوز الدقة إخلالاً أو مبالغة) وما إلى ذلك.

(د) ورابع شروط الإمام هو ما عبر عنه ابن مجاهد بقوله: «المنتقد للآثار» وهذا معناه أن يكون بصيرًا بمستوى الرواية، وبها تتحقق فيه شروط قبول الرواية. ويبدو أن هذا الشرط ليس خاصًا بالروايات القرائية وحدها، بل هو

يعني البصر برواية الآثار عمومًا. فذلك يربِّي فِطنة وحسًّا خاصًّا يحتاج إليه الإمام في القراءات عندما يواجَه بروايات قرائية تخالف ما هو عليه. فقد يواجَه – مثلاً – بأثر يقول إن فلانًا من كبار الصحابة المتلقين عن النبي ﷺ قرأ بغير ما يقرأ به هو. فإذا كان بصيرًا بالآثار فإنه يستطيع أن يفحص سَنَد الأثر من حيث اتصاله، وثبوت تلقي كل من رواته عن سابقه، ودرجة ضبط كل منهم، ثم – مع استيفائه شروط الإمامة السابقة – يستطيع أن يتبين مدى الاختلاف بين ما يقرأ به وبين هذا الأثر. ثم يخلص إلى أن القراءة المروية في هذا الأثر هي من الحروف، أو من القراءات الصحيحة لكنها قراءة آحاد مثلاً، أو قراءة صحيحة لكنه لم يتلقها فلا تدخل ضمن قراءته، أو هي قراءة غير صحيحة لأن في سندها انقطاعًا أو نقصًا في ضبط أحد رجال السند، وهكذا.

ولا شك أن من تتوفر فيه هذه الشروط هو أهل للإمامة يضارع أئمة الشريعة المجتهدين. ولذلك قال عنه ابن مجاهد «**فذلك الإمام الذي يفزع إليه حفاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين**». وخير من يتحقق فيه هذا هم الأئمة العشرة أئمة الأمصار، ومن قاربهم من علماء القراءات المتفقهين فيها وفي الأداء، فلا ينبغي أن يُغْتَرّ بكل من تَصدَّر أو صَدَّرته الظروف دون استيفاء شروط الأهلية.

تفصيل الكلام عن المقرئين الذين حكم ابن مجاهد بأن التلقي عنهم ليس حجة:

* (أ) السليقي:

كلمة السَلِيقيّ نسبة إلى السليقة. والمقصود هنا هو ما نشأ عليه الإنسان من طريقة أداء الكلام في نطق حروفه وكلماته، وفي تأثر نطق الحروف بعضها ببعض عندما تتجاور في الكلام. وقد كان النطق السليقيُّ هذا حجة في عصر الاحتجاج الذي ينتهي بنهاية القرن الثاني الهجري بالنسبة لأهل القرى العربية القديمة: مكة والمدينة والطائف ونحوها في الجزيرة العربية، والبَصْرة والكوفة في العراق، وحِمْص ودِمَشق في الشام، وعَدَن وظَفَار في اليمن، وما كان من أمثال تلك القرى (المدن = الأمصار) في تلك الأقاليم العربية إلى نهاية القرن الثاني الهجري. ويستمر عصر الاحتجاج في البوادي العربية إلى القَرن الرابع الهجري. ومعنى كونه عصر الاحتجاج أن كلام أهل القرى العربية والبوادي العربية كان في العصور المذكورة حجة أي هو النطق العربي الأصيل الصحيح الفصيح، سواء في كيفية نطق الحروف أو في صياغة الكلمات أو العبارات أو في معاني الكلمات والعبارات، أو في الإعراب، فإذا حاكاه أحدٌ كان ما يقوله عربيًّا صحيحًا، وإذا قاس عليه أحدٌ قياسًا دقيقًا كان ما يقيسه عربيًّا صحيحًا، ليس من حق أحد أن يطعن في صحة عروبته. وهذا معنى كونه حجة.

والنطق والكلام السليقيّ هو ما ينشأ عليه العربي، أي أنه لا يتلقاه في

مدارس أو نحوها بل يتعلمه الناشئ بسماعه من أسرته ومجتمعه الذي نشأ فيه. فإذا تشبّع به تمكّن هو من أن ينشئ أي يصوغ كلامًا وعبارات لم يسمعها، وتكون كلماته وعباراته صحيحة النطق، والصياغة، والمعنى والإعراب، ويقع ذلك سليقيًّا أيضًا. أي أنه لا يتكلف صنع كلمة أو عبارة جديدة (باستثناء بعض حالات الشعراء والأدباء) بل تنثال منه الألفاظ والعبارات فورًا معبرة عما يجيش به صدرُه من معان حقيقية أو متخيلة، وتكون صحيحة الألفاظ والتراكيب سليقة، وتتأثر في هذا كله بدرجة صفاء سليقته وقتها. ثم إن هذه السليقة قد تضعف أو تفسد بطول مخالطة من ليست لغتهم صحيحة، وبقلة تراكُم المسموع الصحيح، وبما قد يطرأ من تطور بتوالي الأجيال، فيقع الغلط في صياغة المفردات والتراكيب، وفي دقة تعبيرها عن المعاني المقصودة بها، وفي الإعراب، بل وفي نطق بعض الحروف إذا تكرر سماع النطق الخطأ. وبما أن معرفة هذا السليقي باللغة ليست عن دراسة وقواعد فإنه قد يخطئ ولا يعرف أنه أخطأ، بل ويصعب عليه أن يفهم ما وقع فيه من خطأ، لأنه لا يعرف المصطلحات التي يضبط بها المتعلمون علومهم، بل وقد يعسر عليه أن يعود إلى الصواب إذا لُقِّنَه كما وقع لأبي حاتم مع تلميذه. كل هذا كان عن أهل السليقة الذين انتهى عهدهم منذ القرن الخامس الهجري ونحن الآن في القرن الخامس عشر الهجري. فإذا كان ابن مجاهد الذي عاش في القرن الرابع لم يعدّ السليقي ممن يحتج بالتلقي عنه، فليس هناك أدنى مجال للاحتجاج بالتلقي عنه الآن. ولكننا نمثل لبعض ما يمكن أن يقع فيه مقرئو الأقاليم القريبة من البادية وفيها ملامح من النطق المخْتَلّ أو

المتطور تطورًا خاطئًا عند أهل البادية. فمن ذلك قصر لفظ الجلالة، وكسر ميم الحمد مع إسكان الدال في (الحمد لله). وضم راء (الرحمان)، ومد كسر كاف (مالك). ونطق القاف في (المستقيم) بدوية كالجيم القاهرية، ونطق الضاد في (المغضوب) و(الضالين) كالظاء العامية أي بجعل طرف اللسان خلف مُلْتَقى الثنايا العليا والسفلى..، أو كالطاء أي شديدة. ومع أن بعض ما سبق له أصول عربية لَهَجية، فإن القراءة لها ضوابطُها التي لا تقبل ذلك إلا من عامِّيّ لا يستطيع غير هذا. فلا يمنع من القراءة، لأن هذه حالة ضرورة.

ونذكّر أخيرًا بأن كثيرين ممن يقع في هذه الأخطاء لا يستطيعون تقويم ألسنتهم حتى إذا عُلِّمُوا بل ولا يعرفون معنى المصطلحات التي يُعَلَّمُون بها – كما أسلفنا من قبل. فليسوا حجة، ولا يتأتى أن يكون أيٌّ منهم حجةً في التلقي عنه.

* (ب) المقلد

الصنف الثاني من الذين قال ابن مجاهد إن التلقي عنهم ليس حجة هو المقلد.

والأصل في معنى المقلد هو أنه الذي يحاكي غيرَه أو يتبعُه في رأيه بلا دليل أو حجة عنده سوى أنه يتبع ذاك. والإمام ابن مجاهد يقصد بالمقلد: المقرئ الذي لا علم عنده بضوابط القراءة الصحيحة وما تتطلبه من علم باللغة أو غيرها، ولكنه يقرأ حسب ما سَمِع من شيخه أو ما ظَنَّ أنه سمعه من شيخه. وهذا ينطبق على الجمهور الأعظم من مشايخ الكتاتيب في زماننا هذا، وهم الذين

يسمون (الفقهاء). ويصف ابن مجاهد حال الواحد منهم فيقول إنه:

أ) «يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه ليس عنده إلا الأداءُ لما تعلم». أي أنه لا يميّز في ما تلقاه شيئًا تمييزًا حقيقيًّا، وإنما هو يحكي. فالتمييز الحقيقي للشيء يكون بمعرفة سببه، وهذا لا علم له بسبب أي حركة أو نطق أي حرف.

ب) «لا يعرف الإعراب ولا غيره» فلا يعرف سر ضبط أواخر الكلمات، ولا سر ضبط بنيتها، ولا الفرق بين هذا الضبط وذاك.

ج) «فذلك الحافظ» وهذا الوصف أكبر مما يستحق المقلّد، لكن ابن مجاهد يقصد الحفظ البَبْغائي، (مجرد محاكاة صوتية). والحفظ الببغائي أو القريب من الببغائي لا يُعَدّ حفظا حقيقة. بدليل أنه يلتبس عليه كما سيأتي.

د) «فلا يلبث مثلُه أن ينسى إذا طال عهده، فيُضَيّع الإعراب لشدة تشابهه وكثرة فتحه وضمه وكسره في الآية الواحدة». والإمام يقصد هنا أن الآية الواحدة قد تحتوي كلمات متنوعة الضبط هذه مفتوحة وتلك مضمومة والثالثة مكسورة، ثم قد تتكرر أي منها بضبط مختلف. ونظرًا لأن المقلد لا يعرف سر هذا ولا ذاك، فإنه يلتبس عليه وينسى أيها كان هو المكسور أو المفتوح.

هـ) «لأنه لا يعتمد على علم بالعربية ولا بَصَر بالمعاني يرجع إليه، وإنما اعتماده على حفظه وسماعه. وقد ينسئ الحافظ فيُضيع السماع». ويقصد أنه لو كان ذا علم بالعربية فعرف أن هذا مثلاً مرفوع لأنه فاعل، فإنه إذا نسى حركته سيراجع الإعراب فيعرف أنه فاعل ولابد أن يكون مرفوعًا، وكذلك إذا كان ذا بصر بالمعاني فإنه سيعلم أن هذه الكلمة هي التي ينبغي أن تكون صفة لتلك

فترفع مثلها أو تكون بدلاً منها تُجَرّ مثلَها، أو أن معناها وصيغتها تجعلها حالاً منها فتُنْصَب. وهكذا، فجهل المقلد بالحركة هنا أو نسيانها لا يمكن تداركه.

و) «وقد ينسى الحافظ فيُضيعُ السماعَ، وتشتبه عليه الحروف، فيقرأ بلحن لا يعرفه». ابن مجاهد يعني أن هذا النوع المقلد قد ينسى حركة الكلمة، ويلتبس عليه الأمر، فيقرأ بلحن أي بحركة أو بنطق خطأ لم يسمعه من قبل تخلصا من موقف الحيرة أو العجز.

ز) «وتدعوه الشبهة إلى أن يرويه عن غيره ويبرئ نفسه» ابن مجاهد يعني أن المقلّد قد يتخلص من المأزق إذا وَقَعَ في خطأ أو عَجَزَ عن بيان سبب قراءته بأن يقول.هكذا تلقيتها، فيصعّد الغلطَ إلى شيخه حتى يُبَرِئ هو نفسه. ونظرًا لالتباس الأمر عليه وافتقاده للضوابط العلمية فإنه قد يُهَيّأ له ذلك.

ح) «وعسى أن يكون عند الناس مصدَّقًا فيحمل ذلك عنه، وقد نسبه ووَهِمَ فيه، وجسر على لزومه والإصرار عليه» أي أنه إذا نسبه إلى شيخه أو إلى إمامه فقد يُصدِّقه الناس في نسبة ما هو غلط إلى ذلك الشيخ أو الإمام، فيعتقد الناس أن هذا الضبط الخطأ أو النطق الخطأ هو قراءة ذلك الإمام الذي يعظمونه، فيعتقدون صحة ذلك الخطأ، في حين أن حقيقة الأمر أن ذلك المقلد هو المخطئ، وهو الذي نَسِيَ فتَوَهَّمَ فَوَقَع في الخطأ وأَصَرّ عليه، وصعّده إلى شيخه.

ط) ويحتمل أن يكون شيخ ذلك المقلد هو الذي نسي الإعراب أو الضبط والتبس الأمر عليه، فتوهم ضبطًا أو نطقًا من عنده نفسه خَطَأً، ثم أخذ تلميذه

المقلِّد عنه، لأنهما معًا لا يميزان وليس عندهما علم.

ي) «**فذلك لا يقلَّد في القراءة ولا يُحْتَج بنقله**» هذا حكم ابن مجاهد على أولئك (الفقهاء) المقلدين وهم أكثر المحفظين في الكتاتيب: أن أيًّا منهم ليس أهلاً للإمامة في مجال الإقراء، ولا يكون التلقي عنه حجة. وهذا هو ما أردنا أن نبرزه هنا: أن الإمام ابن مجاهد صرّح تصريحًا واضحًا بأن محفظي القرآن الذين كل بضاعتهم تقليدُ من أقرءوهم = ليست قراءتهم حجة، وليس التلقي عنهم حجة ما داموا لم يدرسوا العلوم العربية: النحو والصرف واللهجات والأصوات (التجويد) والمعاني. أي لم يدرسوا العلوم التي تُرَبِّى عندهم قدرة «التمييز» بين الصواب والخطأ في القراءة.

إن المقلد إذا تولّى الإقراء قد يقع في أخطاء جسيمة دون أن يدري أو يعرف الصواب، فقد ينطق الحمد (بكسر الدال)، وقد يتمسك بإظهار الهمزة مكسورة في «اهدنا» حال الوصل، وقد يخطئ في ضبط آخر ختام الآية إذا وصلها بأخرى، وقد يلتبس عليه الضبط فيقرأ (ولا تنسى) نصيبك من الدنيا) بمد السين، وقد ينطق الجيم رخوة، وسينطق الطاء والقاف مهموستين، ولا يفهم سبب السكتة اللطيفة في (من راق) (بل ران) (عوجا قيما)، ولا سبب إدغام النون في الراء في نحو (فمن ربكما)، ولا سبب الصلة في (ويخلد فيه مهانا) خاصة، ولا سبب الضم في (عاهد عليه الله) خاصة، وسيقبل إلحاق التاء سينا في مثل (فتنة) (كورت) ظانًّا أن هذا هو همس التاء كما يقال له، لأنه لا يعرف معنى الهمس،، وسينطق الضاد شديدة – كما هو شائع في مصر الآن ظانًّا ومُدّعيًا أنها رخوة، كما

يقال له. هذا إلى ما يمكن أن يخطئ فيه وهو لا يدري من تغيير حركة بنية كلمة، أو إعرابها أو زيادة المد الأصلي على حركتين، أو تقصير المد الفرعي عن مقاديره، أو إغفال القلقلة، أو إظهار المدغم أو غَنّ غير المغن، أو ترقيق ما لا يرقق أو تفخيم ما لا يفخم إلخ..

نعم ينبغي أن يعرف هؤلاء المقرئون المقلِّدون أن نطلقهم للطاء حسب ما ينطق أهل شمال مصر هو نطق خطأ، لأنها في هذا النطق مهموسة، والصواب أن تنطق مجهورة لأن هذا هو ما قرره العلماء الذين عاصروا القراء والعلماء الذين يحتج بقراءتهم، وهم قراء الصحابة والتابعين وعرب القرن الأول والثاني وهما نهاية قرون الاحتجاج. فالعلماء الأولون لحظوا ذلك النطق ووصفوه وبينوا خصائصه بأن حددوا مخرج كل حرف وصفاته. وقد قرروا أن الطاء مجهورة، ويتمثل هذا النطق المجهور للطاء في نطق أهل صعيد مصر وأهل اليمن. كذلك ينبغي أن يعرف هؤلاء المقلدون أن القاف التي ننطقها نحن الآن مهموسة في حين أن العلماء الأولين منذ الخليل الذي لَقِنَ عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر وغيرهم – نَصُّوا على أن القاف تخرج من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك، وأنها مجهورة، ولم يقل أحد منهم إن القاف تخرج من قرب وسط اللسان كما يفعل البدو وبعض الريفيين، ولا أنها مهموسة كما ينطق قراء مصر وتبعهم قراء العالم. كما ينبغي أن يعرفوا أن إلحاق سين ضعيفة بالتاء هو نطق غلط ولا أصل له، وأن نطق الجيم رِخوة بحيث يمر النفَس من مخرجها آن نطقها هو غلط، وأن عدم تكرير الراء غلط، وأن نطق الضاء شديدة أي بحبْس النفس

غلط، وأن يعرفوا أن النطق الصحيح لها يكون بمد طرف اللسان حتى يلتقي باللثة فوق موضعه مع التاء وأختيها وبذا يخرج النفس من جانبي اللسان إلى الشدقين أو من جانب واحد إلى الشدق.

لقد أدركت الجيل السابق وكانوا يجعلون تحفيظ القرآن الكريم مرحلتين أولاهما عند (فقيه) مُحَفِّظ، رسالته أن يحفّظ اللقين القرآن مضبوطًا بقدر الإمكان. والثانية أنه إذا أَتَمَّ اللقينُ حفظَ القرآن الكريم كذلك أُرْسِل إلى الشيخ المجوِّد ليعلمه القراءة المجوَّدة أي المستوفية لشروط القراءة الصحيحة في نطق الحروف، وفي العلاقات بينها مثل المد والغن والإخفاء والإظهار والإقلاب والقلقلة والتفخيم والترقيق وما إلى ذلك. وكان معلمو التجويد على بَيّنة كافية من قواعد كل ذلك، وكانوا يَعْلَمون الرواية التي يُحَفِّظُون عليها (حفص - مثلاً) عِلمًا مجملاً دون تفاصيل.

إن البديل للمقلد الذي لم يَدْرُس التجويد دراسة مستوعبة هو أن يتعلم أو يَقْبل ممن يبيّن له خطأه. أما الذين لم يدرسوا ولا يقبلون التوجيه فهم يظلمون أنفسَهم وحسابهم على الله. والذين في مُكْنَتِهم أن يَدْرُسوا ثم يَرْفُضون الدراسة، وكذلك الذين يرفضون تمحيص الجديد الذي يُدْعَون إليه تمسكًا بما معهم حسابهم أثقل، والأمر لله وحده.

وبعد، فبمناسبة الكلام عن المحفظين المقلدين هؤلاء أرجو أن أوضح ما يلي:

أولاً: أننا لم نُبْرز أحوالهم في ما سبق قَصْدًا إلى التهوين من شأنهم أو دَوْرهم

في نَشْر حفظ القرآن. كلا. فإننا نعلم علم اليقين أن دَورهم في تحفيظ الناشئة القرآن الكريم دورٌ عظيم، وهم مأجورون عند الله تعالى بوعوده الكريمة سبحانه وتعالى ووعود رسوله ﷺ لحافظي القرآن ومحفظيه ومعلمي الناس الخير. وقد حَفِظنا القرآن الكريم على أيديهم. ونقول إنه تعالى جعلهم من وسائل تنفيذ وعده الكريم بحفظ الذكر العزيز. بل إننا ندعو إلى مزيد من التقدير والسخاء في مكافآتهم جزاهم الله خيرًا، وندعو إلى التوسع في نشر الكتاتيب وتشجيعها بكل السبل.

ثانيًا: إنما الذي جَرَّ إلى الكلام عن عدم حُجية محفظي الكتاتيب وأشباههم من المقلدين أن طلاب الدراسات القرآنية وعلوم التلاوة ومنها التجويد دَأَبُوا على مقاومة المقررات العلمية الصحيحة الخاصة بالتجويد بقولهم إنهم هكذا تلقوا، ظانّين أن التحفيظ هو عين التلقي، وأن (الفقهاء) الذين حفّظوهم هم أيضًا تلقوا عن من سبقهم وهكذا إلى سيدنا رسول الله ﷺ فيكون الحفظ على أيديهم حجة، وبذا يقيمون سدًّا بين عقولهم وبين التصحيحات التي تقدم لهم.

لقد غفل هؤلاء الطلاب عن أمور أهمها: أن أقصى ما يصل إليه الحفظ بهذا السبيل أن يكون رواية، وأن **الدراية** مقدمة على الرواية – كما يؤخذ من حديث التبليغ الذي صدّرنا به هذا الكتاب. وذلك لأن الرواية قد تشوبها شوائب الخلل في حواسّ المتلقي أو درجة استيعابه، فإن المتلقين يتفاوتون في هذا وذاك. كما نَسُوا أن التلقي الشفاهي بطبيعته مشحون بالأمور الدقيقة التي قد تخفى حتى على أهل الفطنةّ وأهل العلم، وأن السلسلة ممتدة عَبْرَ أكثر من أربعة عشر قرنا

منذ مولانا رسول الله ﷺ إلى زمننا في عام ١٤٣٢هـ، وفي هذه الأحقاب الطويلة يمكن أن تلتبس أمور لم تكن ملتبسة، وأن تضخم أخطاء كانت خفيفة، وأن تخفى أمور كانت واضحة، وأن تجِدّ ظروف في الزمان أو البيئات أو المجتمعات تهيئ لشيء من هذا، أو لاستحداث ما يهيئ لنشر اللحن واستحسانه.

ثالثًا: أنه من أجل ما ذكرناه في ثانيًا فإن علماء الأمة الذين هم ورثة النبي ﷺ في حمل رسالته وتبليغها تابَعُوا التأليف (منذ الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ) أقدم من وصلنا تأليفه) إلى الآن وإلى ما بعد الآن، وما ذاك إلا لأنهم أدركوا أن الأمر يحتاج إلى ضوابط نظرية صريحة تبرز الأمور الخفية الملتبسة، وتعالج التباسها، فشكر الله سيعهم وجزاهم عنا وعن العلم وعن القرآن الكريم خير الجزاء.

رابعًا: وفي ختام كلامي عن المحفظين المقلدين وطلاب الدراسات القرآنية أنبه إلى خطورة تمسك هؤلاء الطلاب بالقراءة التي نقول لهم إنها ليست صحيحة، وإلى خطورة الإعراض عما ندعوهم إليه إعراضًا بلا بيّنة حِفاظًا أعشى على ما عَرَفوه، أو حفاظًا على شخصياتهم ظنًّا أن الرجوع إلى الحق الذي تبين فيه إنقاصٌ من أقدارهم. إن هذا الموقف فيه تضييعُ لحق القرآن، وللعلم، وللدين، وإشاعةٌ للحن والخطأ في كتاب الله، وجناية على من يَحْفَظون على أيديهم. والحساب على هذا كله عسير. وحفظ الشخصية يكون باتباع العلم والحق لا الهوى.

إنني لا أدعوهم إلى التسليم بما نقول تسليمًا أعمى، وإنما أدعوهم إلى دراسة

ما نقول وبحثه وتمحيصه وأن يسألوني ويسألوا من يدعو بدعوتي عما غمض أو التبس عليهم، وأن يطالبونا بالشرح والتوضيح أشد المطالبة. فهذا حق العلم ومن ثم فهو حق الله تعالى. ثم بعد البحث والتمحيص يصبح من حقهم أن يقبلوا إذا اقتنعوا أو يُعْرِضوا إذا لم يقتنعوا، أو كانت هناك ظروف جادّة تدعوهم إلى الإعراض. ففي هذه الحالة يكونون مجتهدين ويؤجرون أجرًا واحدًا أو أجرين. والله الموفق للرشد. إما إذا تمسكوا بالإعراض الأعشى لمجرد التعصب لما هم عليه فليسوا حينئذ على بصيرة، وقراءتهم ليست حجة، والإعراض الأعشى لا أجر له ولا أجرين، وحسابهم على الله.

* (جـ) دارس اللغة الذي لم يدرس القراءات

هذا هو النوع الثالث من الأنواع التي حكم ابن مجاهد بأن قراءتهم ليست حجة. والكلام عن هذا النوع موجز، فقد وصفه ابن مجاهد بأنه «يُعرِب قراءته» أي هو عالم بالإعراب والنحو والصرف، وبأنه «يُبْصر المعاني» أي أنه يدرك معنى ما يقرأ وليست قراءته بَبْغائيه، وبأنه «يعرف اللغات» أي اللهجات فيعرف أن كسر حرف المضارعة في (نعبد) و(نستعين) هي لهجة تميم وأسد وبعض قريش، وأن قراءة (ملك) بإسكان اللام هي لهجة بكر بن وائل، وأن إبدال همزة (إياك) هاء هي لهجة طيئ إلخ.. لكنه «**لا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار**» أي لم يدرس القراءات ولم يعرف أنها سبع أو عشر لكل منها إمام، ويختلفُ كل من الأئمة عن غيره في الأداء، وأن لكل إمام رواةً وطرقًا، وأن الرواة والطرق

عن الإمام الواحد قد تختلف، وأن الذي يقرأ ينبغي أن يلزم إمامًا معينًا براوٍ وطريقٍ معين، إلا إذا كان يقصد جمع القراءات. وأن القراءات تؤخذ بالسند. ويشترط موافقتها لرسم المصحف ولو تقديرا. الخ.

قال ابن مجاهد عن هذا النوع إنه «ربما دعاه بَصَره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية ولكن لم يَقْرأ به أحدٌ من الماضين، فيكون بذلك مبتدعًا». وذلك مثل القراءة برفع «الرحمن الرحيم» أو نصب الاسمين الكريمين في الفاتحة، وكذلك ضم اللام الأولى في «لله» أو كسر الدال في «الحمد» إتباعًا، ورفع كلمة (رب) أو نصبها، ورفع «مالك» أو نصبها.. إلخ. وكل من ذلك له وجه لغوي[1]، لكن لا تجوز القراءة به. فمثل هذا العالم باللغة الخالي من العلم بالقراءات لا يجوز أن يكون مقرئًا، وليس الأخذ عنه حجة بأي حال، لأنه يقرأ بما ليس له سند معتمد، فيشيع الاختلاف في القراءات إلى درجة الفوضى. نسأل الله العصمة وتمام النعمة علينا وعلى الأمة بحفظ القرآن الكريم غضًا كما أنزل. اللهم آمين.

---

(١) يجوز رفع (الرحمن الرحيم) على أنهما خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، ونصبهما على أنهما مفعولان لفعل محذوف تقديره أعني، وضم اللام الأولى في (لله) على اتباعها لضمة دال الحمد، وكسر هذه الدال على اتباعها لكسرة اللام الأولى من لفظ (لله). ورفع (رب) و (مالك) على أن كلا منهما خبر لمبتدأ محذوف، ونصبهما على أن كلا منهما مفعول به لفعل محذوف. فكل ذلك جائز لغويا، لكن لا تجوز القراءة به لأنه لم يقرأ به أحد من الأئمة العشرة.

قد يقال: لماذا لا تجوز القراءة بماله وجه صحيح في العربية، وإن لم يكن مرويًّا؟ وما الذي يجعل الالتزام بقراءة إمام من الأئمة العشرة شرطًا ضروريًّا لقبول القراءة؟ والجواب أن الأوجه النحوية والصرفية واسعة. وإباحة القراءة بوجه لم يعتمد يؤدي – مهما كان صحيحًا – إلى انتشار مُرْبك وفاقد الجدوى يسبب عِبئًا وإشكالات في القراءة وفي التفسير. ولقد مثلنا للأوجه النحوية، ونضيف منها ومن ومن الصرفية ما قرئت به كلمة (ملك) في الشواذ – زيادة على القراءتين المشهورتين: (مَلْك) بوزن سَهْل مع الجر، (مَلْكِي) كالسابقة لكن مع إشباع كسرة الكاف، (مِلْك) على وزن عِجْل، (مَلِكَ) بفتح الكاف من غير ألف، (مَـلِكُ) بوز كتف – لكن مع ضم الكاف، (مَلَكَ) فعلاً ماضيًا بوزن (ضَرَبَ) مع نصب (يوم)، (مالِكَ) بنصب الكاف، (مالكًا) كالسابق مع التنوين، (مالكٌ) بالرفع والتنوين ونصب (يوم)، (مالكُ) بالرفع والإضافة، (مليكُ) (مَلاّكُ) بتشديد اللام .. إلخ. واضح أن هذا كله لا حصيلة له إلا الإرباك. ويؤيد رأينا هذا أن الإمامَ ابنَ مجاهد مُسَبِّعَ السبعة عُرِضَ عليه أن يختار لنفسه قراءة تنسب له، أي مثل القراءات السبع التي اختارها هو للأئمة السبعة، فرفض قائلاً: نحن إلى أن نُعْمِل أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمتنا أحوجُ منا إلى اختيار حرف يقرأ به من بعدنا».

نخلص من ذلك كله إلى أن المقريء الذي ينبغي اتباعُه والاحتجاجُ به هو المقريء ذو الدراية الواعية الشاملة (أي ذو الدراية التي توصل إلى دقائق الأمر، بأن يكون عالمًا بكل جوانب المسألة المدروسة رواية ودراية، فاقها لأقوال الأئمة

فيها، خبيرًا بالكيفيات التي يؤدَّي بها الصوتُ المفردُ والنَّسَقُ الصوتي. وبذلك تكون له عُدّةٌ وأهلية لإقراء لقينه إقراءً يحتج به، وهنا يكون التلقي عنه حجة. وكذا ينبغي أن يكون اللقين دارسًا فَطِنًا يستوعب ما تلقاه. أما الذين يتلقون بلا دراسة ولا معرفةٍ بجوانب ما تلقَّوْا ودقائقه، فلا حجة في تلقيهم، ولا في تقليدهم أداءَ مشايخهم، بل ولا يؤمَنُون في درجة إحكامهم لهذا التقليد، فلا تُقْبَلُ شهادتُهم بالنسبة لأداء مشايخهم.



أئمة القراءات يشاركون ابن مجاهد

في شروط حجية المقريء

وما قاله ابن مجاهد شيخ الصنعة عن الشروط التي تجعل المقريء إمامًا وتجعل التلقي عنه حجة في التجويد ذكر معناه الإمام الكبير **أبو عمرو الداني** (ت٤٤٤هـ) مع إضافة قوية فقال «وقُرَّاء القرآن متفاضلون في العلم بالتجويد والمعرفة بالتحقيق. فمنهم من يَعْلَم ذلك قياسًا وتمييزًا وهو الحاذق النبيه. ومنهم من يعلمه سماعًا وتقليدًا وهو الغَبِيّ الفهيه»[١].

ولا شك أن مقرئي القرآن يندرجون مع «قُرَّاء القرآن» الذين ذكرهم الداني، كما لا شك أن أبا عمرو الداني يقصد بالحاذق النبيه العالمَ الذي عدّه ابن مجاهد الإمام. وكذا لا شك أنه يقصد بالمقلد الغبيِّ الصنفَ الثالثَ الذي قال عنه ابنُ مجاهد إنه «يؤدي ما سمعه ممن أَخَذَ عنه، ليس عنده إلا الأداء لما تَعَلَّمَ...».

أما الإضافة القيمة فهي قول أبي عمرو الداني: «إن العلم فطنةٌ ودرايةٌ آكدُ منه سماعًا ورواية. فللدراية ضبطُها ونظمُها. وللرواية نقلُها وتعلمها»[٢] والشيخ محق تمامًا في إعلاء شأن الدراية، لأنها الأرسخ أساسًا، ويمكن الرجوع إليها كلما احتيج إلى ذلك.

---

(١) ينظر التحديد (تحـ د. أحمد عبد التواب) ١٦٦.

(٢) السابق ص١٦٧.

أما الإمام الكبير **مكي بن أبي طالب القيسي** (ت٤٣٧هـ) فقد اقتبس في مقدمات كتابه الرعاية من كلام الإمامين ابن مجاهد، وأبي عمرو الداني، وعقد لذلك بابًا سماه «باب صفة من يجب أن يُقْرَأ عليه ويُنْقَل عنه»[1] قال فيه «يجب على طالب القرآن أن يتخير لقراءته ونقله وضبطه أهلَ الديانة والصيانة والفهم في علوم القرآن، **والنفاذ في علم العربية**، والتجويد بحكاية ألفاظ القرآن، وصحة النقل عن الأئمة المشهورين بالعلم. فإذا اجتمع للمقرئ صحةُ الدين، والسلامةُ في النقل، والفهمُ في علوم القرآن، والنفاذُ في علوم العربية، والتجويد بحكاية ألفاظ القرآن = كمُلت حالُه ووجبت **إمامته**».

«وقد وصف من تَقَدَّمَنا من علماء المقرئين القراء فقال: القراء يتفاضلون في العلم بالتجويد: فمنهم من يعلمه رواية وقياسًا وتمييزًا – فذلك الحاذق الفَطِن. ومنهم من يعرفه سماعًا وتقليدًا فذلك الوَهِنُ الضعيف – لا يلبث أن يشك ويدخله التحريف والتصحيف، إذْ لم يَبْنِ على أصل، ولا نَقَل عن فهم. فنقل القرآن فطنةً **ودرايةً** أحسنُ منه سماعًا ورواية.

قال: فالرواية لها نقلها، **والدراية** لها ضبطُها وعِلمها.

قال: فإذا اجتمع للمقرئ النقلُ والفطنةُ **والدرايةُ** وجبت له الإمامة، وصحّت عليه القراءة إن كان له مع ذلك ديانة».

ثم نقل الإمام مكي كلام ابن مجاهد السالف في وصف حملة القرآن.

وقد نقل الإمام أبو شامة (ت٦٦٥هـ) كلام ابن مجاهد الذي أسلفناه بنصه،

---

(١) الرعاية تحـ د. أحمد حسن فرحات (دار عمار) ص٨٩.

وتبناه تمامًا[1]، وجاء ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) بمعناه موسعًا[2].

ولعلنا نلحظ (أ) تأكيد هؤلاء الأئمة الخمسة الكبار على ضرورة توفر **الدراية العلمية في من هو إمام في الإقراء دراية تشمل الجوانب اللغوية** (النحو والصرف واللهجات والمعاني) (عبّر الداني عن هذا الجانب بالقياس والتمييز والحذق والتنبه) وتشمل التجويد (عبر عنه ابن مجاهد بـ«البصر بعيب لفظ القراءة». (ب) وتأكيدهم على اشتراط صحة الرواية (صرح بذلك الإمامان الداني، ومكي، وتدخل في قول ابن مجاهد «العالم بوجوه القراءات» «المنتقد للآثار»، كما اشترطوا **الدراية**، وجعلوها هي الضابط، وأنها أهم من الرواية. (ج) تأكيدهم على نفي إمامة من لا تتوفر فيه الشروط. وقد وصفه الداني بالغباء والفهه، ووصفه مكي بالوهن والضعف، وفصّل ابن مجاهد ومكي ما يجره إليه جهلُه من التعرض للنسيان والوهم والتحريف، والافتراء بعزوه خطأه إلى مشايخه الذين تلقى عنهم، تبرئةً لنفسه.

وبكلام هؤلاء الأئمة الأعلام يتقرر أن مطلق التلقي ليس حجة وإنما الحجة في التلقي المصحوب **بالدراية التامة لعلوم المجال دراية تتحقق للمقرئ والقارئ على السواء.**

وفي ختام هذا المبحث أُهْدي للذين يستكبرون عن الرجوع إلى أهل التخصص والاستفادة منهم قولةَ الإمام أبي الخير بن الجزري: «فمن قَدَر على

---

(١) ينظر المرشد الوجيز لأبي شامة (تحـ طيار آلتي) ١٦٨ – ١٧١.

(٢) ينظر منجد المقرئين لابن الجزري (صدر الباب الأول منه).

تصحيح كلام الله تعالى باللفظ الصحيح، العربي الفصيح، وعَدَل إلى اللفظ الفاسد العجمي أو النبطي القبيح، استغناءً بنفسه، واستبدادًا برأيه وحَدْسِه، واتكالاً على ما أَلِفَ مِنْ حِفْظه، واستكبارًا عن الرجوع إلى عالِمٍ يُوقِّفه على صحيح لفظه فإنه مقصر بلا شك، وآثم بلا ريب، وغاشّ بلا مِرْية، فقد قال رسول الله ﷺ: «الدين النصيحة: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم»[1].



(١) النشر لابن الجزري ١/ ٢١١.

فصل ٢:

تفصيل مسائل مجال التلقي

الدراية

خلاصة المراد بالدراية أنها: الإحاطة بالشيء علمًا وأصلاً لأدق أسراره.

ولفظ (الدراية) هو أحد ألفاظ تركيب (درى).

والمعنى اللغوي العام لتركيب (درى) هو النَّفاذُ إلى العمق الخفيّ للشيء بما يوصل إلى هذا النفاذ – أي بوسائل دقيقة تُمَكِّن من ذلك النفاذ. وقد استخلصنا هذا المعنى من الاستعمال الوارد عن العرب من تركيب (درى) وهو استعمال شائع عند العرب المتقدمين أي المحتج بكلامهم.

(أ) كلمة (المِدْرَى) وهو إصبع يشبه المِسَلّة، مادّته من عَظْم القرون أو من الحديد أو من الخشب الشديد، يستعمل لَمَشْط الشعر به، فينفذ من خلال الشعر الكثيف إلى جلدة الرأس، ويُمرَّر خلال الشعر فيسرِّح (أي يسيّب) الشعر فيسترسل.

(ب) وقد ذكروا هنا (الدَّريئة) وهي دابة (ناقة أو غيرها) تكون في المَرْعى في البادية، فيستتر بها الصائدُ ويجعلها تقترب من الصيد (ظبي أو حمار وَحْشِيّ إلخ) ليأتنس بها الصيد. فإذا نَفَذ الصائدُ إلى قُرب الصيد مستَتِرًا بالدريئة حتى

تمكن من الصيد، أطلق سهمه عليه حينئذ فيصيبه. فلنلاحظ أن الصائد استَخْفَى وراء الدريئة حتى اقترب من الصيد، وهذا الذي فعله يُعَدّ (حيلة)، كما يُعَدّ (خَتْلا) أي خَدْعا للصيد.

(ج) كما ذكر في اللسان والتاج هنا أن العرب يقولون دَرَيْتُ فلانا أَدْريه دَرْيًا أي خَتَلْتُه (= خدعته). وكذلك داريته: خاتلته. ثم استعملوا المُدَاراة في حُسْن الخلق والملاينة في المعاشرة مع الناس – أي مع التجاوز عن نقائصهم، وعن رأيك فيهم. والصواب أن ما في (ب)، ج) هو من تركيب (درأ) بالهمز.

(د) ومما في (أ) استعمل العرب «دَرَىَ الشيءَ ودَرَى به دراية». قال الراغب في تفسير **الدراية**: «وهي المعرفة المدرَكَةُ بضَرْبٍ من الخَتْل» وعبارة غيره «بضرب من الحيلة». والمقصود بالختل – إذا قبلنا ذكره هنا – استعمالُ الفطنة والتعمق في البحث للوصول إلى الجوانب الخفية من الأمر المدروس. وتتمثل الحيلةُ هنا في البحث والفحص والتدقيق الموصل إلى المعلومة التي كانت خَفِيّة أو غامضة. وعلى ذلك فإن المعلومة التي تُتَلَقَّى أو تُنْقَل من كتاب فتُحْفظ ثم لا يُبْحث عن مصدرها ومعناها الدقيق وتفاصيلها وما تؤدي إليه... قد تكون عِلْما، ولكنها **ليست دراية أبدًا**.

ولنأخذ بيانًا **للفرق بين الرواية والدراية** في دراسة عِلْمٍ ما من كلام إمام متخصص في إحصاء العلوم (أي المجالات العلمية التي يختص كل منها بكتب خاصة، وقد تسمى: العلوم المُدَوَّنة). نقل السيوطي عن الإمام محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري السنجاري (ت ٧٤٩هـ) قوله في قسمي علم الحديث

الشريف: (الرواية والدراية) إن علم الحديث الخاص بالرواية «علم يشتمل على نقل أقوال النبي – ﷺ – وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها» (يلحظ أن الضبط والتحرير منصبان على الألفاظ لا على الفهم)، وعلم الحديث الخاص بالدراية «علم يعرف منه حقيقة الرواية، وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة، وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها»[1].

وقياسًا على ذلك نقول إن علم القراءات رواية هو أن تحفظ أن فلانًا قرأ بكذا وغيره قرأ بغير ذلك. وعلم القراءات دراية هو أن تعرف سر قراءة فلان هذا بالقراءة الفلانية: أتلقاها نصًّا أم اختارها، وإذا كان اختارها فعلى أي أساس كان اختياره، ثم سواء تلقاها أو اختارها: ما أسرار هذه القراءة؟ لماذا أَدْغَم ما أَدْغَم، وترك الإدغام في ما ترك إدغامه؟ وما مقدار المدّ؟ وما موقع هذا المقدار من قراءة هذا المقرئ، وما موقعه بالنسبة إلى مُدود سائر القُرَّاء؟ وما أساس تحقيقه الهمز أو تسهيله؟ وهل يجري على قاعدة؟ ولماذا انْكسرت القاعدة هنا؟ وما سرُّ أخذه بالإمالة هنا؟ وما حكم كلٍّ من ذلك في اللغة العربية؟ وهكذا.

ونقول في علم التجويد إن التجويد رواية أن نقول هكذا أُقْرِئْتُ. أما التجويد دراية فإننا نبحث لماذا نقرأ هكذا؟ مثلاً: ما هذه السين التي يُلْحِقها بعض الناس بالتاء الساكنة في قراءة كلمة (فتْنة)، و(إذا الشمس كورتْ) مثلاً؟ فإذا قيل لنا إن هذا هو هَمْس التاء بَحَثْنا: ما حقيقة الهمس؟ ولماذا لا نُلحق كلَّ حرف مهموس بسين؟ وإذا قيل لنا إن الجهرَ مَنْعُ النفَس: بَحَثْنَا عن حقيقة

---

(١) ينظر: تدريب الراوي للإمام السيوطي تحـ: د محمد العوضي ٣٢.

الجهر، وكيف يحدث الجهر مع حبس النفس؟ ونسأل كيف توصف الراء بالتكرير ثم يُوجَب منعُ تكريرها. ونسأل ما الصواب والخطأ في نطق الضاد والطاء والقاف والجيم؟ وهكذا. هذه هي الدراية. فهي فهم الشيء فهما عميقًا والإحاطة بكل أسراره.

قيمة الدراية:

أ- إن الوصول إلى مستوى الدراية يتأتى بأن نفقه كل دقائق المجال واضحة بلا هُلامية، ومعنى (نَفْقه) أن (نفهم ونستوعب) لا أن نحفظ حفظًا بَبْغائيًّا - أي بلا دراية أي بلا فهم. إن الحفظ بلا دراية يؤدي إلى إيقاف العقل عن التفكير فنقع في أخطاء فاحشة تجعلنا موضع سخرية واستهزاء. مثلاً يَنْقل الشيخ محمد مكي نصر أن الجهر في القول لغة إعلاءُ الصوت به. واصطلاحًا انْحباس جَرْى النفَس عند النطق بالحرف لقوّته وذلك من قوة الاعتماد على مخرجه»[1] وهذا التعريف مأخوذ من تعريف سيبويه المتوفي سنة ١٨٠هـ أي منذ أكثر من ألف سنة ومئتي سنة. لكن سيبويه ختم تعريفه بعبارة مهمة. فتعريفه هو «المجهور حرف أُشْبع الاعتماد عليه في موضعه ومُنِعَ النفَسُ أن يَجْرِيَ معه حتى يَنْقضيَ الاعتمادُ ويجريَ الصوت»[2]. فأخذوا «منع النفس بسبب قوة الاعتماد» وتركوا «ويجري الصوت» مع أن حقيقة الجهر هي جريان الصوت، وهو الذي سميناه الزمير. ولو كانوا حذفوا عبارتَي «منع النفس وقوة الاعتماد» وقالوا إن الجهر

---

(١) ينظر نهاية القول المفيد للشيخ محمد مكي نصر (ط التوفيقية ص٥١).

(٢) الكتاب لسيبويه. تحـ هارون ٤/ ٤٣٤.

«جَرَيان الصوت عند نطق الحرف» لكان التعريف صحيحًا تمامًا. لكن الذين اختصروا تعريف سيبويه لم يفهموا حقيقة الجهر، فاستغنَوْا عن الجزء الصحيح في التعريف، وأخذوا الجزء الخطأ الذي ظنه سيبويه سبب الجهر، واقتصروا عليه. والشاهد هنا أنهم لم يفهموا حقيقة معنى الجهر، ولم يلحظوا الخطأ الفاحش وهو تعريف الجهر بمنع النفَس، في حين أن الجهر علو الصوت كما هو معناه في اللغة، ويستحيل أن يكون هناك أيّ صوت عند منع النفَس. وفي مثل آخر: عرّفوا الاستعلاء بأنه ارتفاع اللسان، والحروف المستعلية هي المجموعة في عبارة (خص ضغط قظ) ولم يَسْأل أحدٌ نفْسَه: إذا كان الاستعلاء هو ارتفاع اللسان عند النطق بالحرف، فلماذا لم تُحْسَب الجيمُ وأختاها واللامُ وأختها والدال وأختاها والسين والزاي – لماذا لم تُعَدّ هذه كلها مستعلية مع أن اللسان يرتفع معها؟ لو كانوا فهموا لعدّلوا التعريف إلى ارتفاع **أقصى** اللسان. وهكذا **فالدراية** فَهْم وفقه، ولا تكون بالجمود على كلام لا نفهمه.

ب- **الدراية** هي التي تمكننا من استيعاب المجال والوصول إلى سائر الجوانب الخفية فيه، والابتكار أو تقويم الابتكار فيه. مثلاً المتخصصون في مجال الأصوات وهو يشتمل التجويد – يتحدثون عن النبر والمقاطع والتنغيم والتزمين ودرجات علو الصوت.. إلخ **والدراية** هي التي تمكننا من مواجهة ذلك كله وتُبيّن ما يناسب لغتنا منه وما لا يناسبها.

ج- **الدراية** هي التي تمكننا من كشف الأخطاء التي يقع فيها كثير من أهل المجال وتُبين الصواب ووجهه. أي أن الدراية هي التي تؤهّلنا للنقد والحكم على

كلام الآخرين – حكمًا قائمًا على علم وبيّنة.

د- إن قيمة الدراية أنها هي العلم على الحقيقة، من لا دراية له بمجال ما لا يحق له أن يدعيَ أنه عالم فيه. إن الدراية هي الفقه الذي أوجبه الله تعالى بقوله ﴿ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ ﴾ [التوبة ١٢٢] وبقول رسوله – ﷺ – «من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين». وقد سمي القدماء علم فقه الشرع وعلم أصول الفقه علم الدراية[1] لأنهما قائمان على استنباط الأحكام والقواعد من القرآن والسنة بعد فهمهما فهمًا تامًّا. والحفظ الببغائي ليس فقهًا.

أئمة القراءات يقررون ضرورة الدراية:

نذكر هنا شهادات ثمانية من أئمة القراءات عن ضرورة الدراية. وقد أسلفنا بعضا من هذا، ونذكره هنا جمعا لهذه الشهادات.

أولاً: الإمام أبو بكر بن مجاهد المتوفي ٣٢٤هـ وهو شيخ الصنعة في القراءات. بدأ كتابه (السبعة) – بذكر المقرئ الذي يَكُون التلقي عنه حجة في القراءة، ووصفه بصفات تحقق له الدراية، لكنه لم يصرح بلفظ الدراية، لان هذا المصطلح لم يكن ظهر إلى عهده – فقال «فمن حملة القرآن أ) المُعْرِب العالِم بوجوه الإعراب، ب) العارفُ باللغات (أي لهجات العرب في كلامهم)، ج) ومعاني الكلمات (أي العارف بمعاني ألفاظ اللغة وعباراتها معرفة واسعة)، د) البصير بعيب القراءات (أي الذي عنده علم بالقراءات يميّز به القراءة الصحيحة من

---

(١) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي / بسج/ ٢/ ١٤٦.

القراءة المَعِيبة أي غير الصحيحة) هـ): المُنتَقد للآثار (أي الذي عنده قدرةُ التمييز بين الروايات وأَسْنادها فيعرف القراءة الصحيحة السنَد من الضعيفة السند. أي لا يسلّم تسليمًا أعمى بكل ما يقال عنه إنه أَثَر أو رواية).

ثم قال ابن مجاهد عن الذي تجتمع فيه تلك الشروط الخمسة «فذلك **الإمام** الذي يفزع إليه حُفّاظ القرآن في كل مِصْر من أمصار المسلمين»[1] يعني أنه الذي ينبغي أن يُتَلَقَّى عنه، ويكون التلقي عنه حُجّة، لأنه عالم مؤهَّل يَعِي ويُدْرك وَجْهَ كل ما يَقْرأ، أي هو يَدْري ويفقه. ودرايته وفقهه هو الذي قدّمه وجَعَل التلقي عنه حُجَّة، فهو لا يقرأ تقليدًا أَعْشَى بلا بصيرة.

ثانيًا: الإمام أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) يقول رحمه الله في كتابه (التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد): «وقُرّاء القرآن متفاضلون في العلم بالتجويد، والمعرفةِ بالتحقيق. فمنهم من يَعْلَم ذلك قياسًا وتمييزًا وهو الحاذق النبيه، ومنهم من يَعْلمه سماعًا وتقليدًا وهو الغَبِيّ الفهيه. والعلم فطنةً ودرايةً آكد منه سماعًا ورواية. فللدراية ضبطُها ونظمُها، وللرواية نَقْلُها وتعلُّمها. والفضل بيد الله تعالى يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم» ويقول في آخر كتابه المذكور بعد كلامه عن الوقف – مؤكِّدًا على قيمة الدراية وضرورتها «وهذا كله وسائرُ ما ذكرناه قبلُ لا يَتَمكّن معرفتُه للقراء إلا بنصيب وافر من علم العربية، وذلك من آكد ما يلزمهم تعلُّمه والتفقه فيه، إذ به يُفْهم

(١) ينظر السبعة: تحـ د. شوقي ضيف.

الظاهر الجَلِيّ، ويدرك الغامض الخَفِيّ. وبه يُعْلَم الخطأ من الصواب ويُمَيَّز السقيمُ من الصحيح. أعاذنا الله وإياكم من القُنوع في العلم بالتقصير، والرضا فيه بترك الجدّ والتشمير، وعَلّمَنا منه ما نصل به إلى معرفته، وأداء واجب حقه، وبَلَّغَنا بذلك مراتب العلماء، وأنزلنا منازل الفقهاء، وعَصَمَنا من البِدَع المضلة، والأهواء المهلكة. آمين[1].

ثالثًا: الإمام مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ). قال في كتابه الرعاية.

«وقد وصف مَن تقدَّمنا من علماء المقرئين القُرَّاء فقال: «القراء يتفاضلون في العلم بالتجويد: فمنهم من يعلمه رواية وقياسًا وتمييزًا، فذلك الحاذق الفَطِن، ومنهم من يعرفه سماعًا وتقليدًا فذلك الوَهِن الضعيف. لا يلبث أن يشكّ ويدخله التصحيفُ والتحريف، إذْ لم يَبْن على أَصْل، ولا نَقَل عن فَهم. قال: فنقل القرآن فِطْنَةً ودرايةً أحسنُ منه سماعًا ورواية. قال: فالرواية لها نقلها، والدراية لها ضبطُها وعلمها. قال: فإذا اجتمع للمقرئ النقل والفطنة والدراية وجَبَت له الإمامة، وصحّت عليه القراءة، إن كان له مع ذلك ديانة[2]. وقال عن كتابه الرعاية إنه: «ينتفع به المقرئ والقارئ، والمبتدى والمنتهي، ويتذكر به أهل الفهم والدراية»[3]. وقال عن كتب أخرى «فتلك كتب رواية وهذا كتاب دراية

---

(١) من كتاب التحديد للداني ١٦٦ – ١٦٧، ثم آخر الكتاب.

(٢) من كتاب الرعاية لمكي بن أبي طالب ص٨٩.

(٣) الرعاية في خطبة الكتاب.

فافهم هذا»[1]. وواضح أن مستوى الدراية متميز تمامًا عند الإمام مكي، ولا أدري أهو السابق إلى استعماله أم الإمام الداني؟ كما لا أدري إن كان السابق منهما هو أول من استعمل هذا المصطلح أم هو مسبوق أيضًا. لكن المهم أن دور الدراية والوصاة بها واضحان عند الشيخين.

رابعًا: الإمام أبو القاسم الهذلي (ت ٤٦٥هـ). حيث قال «ومنهم من فهم التلاوة وعلم الرواية وأخذ حظًّا من الدراية من النحو واللغة. فتؤخذ منه الرواية، ويقصد للقراءة»[2].

خامسًا: أبو العلاء الهمذاني (ت ٥٦٩هـ) قال في كتابه (التمهيد في التجويد): «اللحن الخفِيّ هو الذي لا يقف على حقيقته إلا نحارير القراء ومشاهير العلماء. وهو على ضربين: أحدهما لا تعرف كيفيته، ولا تدرك حقيقته إلا بالمشافهة، وبالأخذ من أفواه أولي الضبط والدراية، وذلك نحو مقادير المدات، وحدود المُمالات، والملطفات، والمشبعات، والمختلسات، والفرق بين النفي والإثبات، والخبر والاستفهام، والإظهار والإدغام، والحذف والإتمام، والروم والإشمام، إلى ما سوى ذلك من الأسرار التي لا تتقيد بالخط، واللطائف التي لا تؤخذ إلا من أهل الإتقان والضبط»[3].

سادسًا: الإمام أبو شامة المقدسي (٦٦٥هـ) وقد نوه – مرتين في كتابه

---

(١) الرعاية آخر باب الذال.

(٢) ينظر كتاب منجد المقرئين الباب الأول (ط العلمية الأولى ص١٠).

(٣) من كتاب التمهيد لأبي العلاء الهمذاني العطار (تح د. غانم الحمد) ٢٣٧.

المرشد الوجيز بالمقرئ «المحكم للتلاوة، المعروف بالرواية والدراية»[1].

سابعًا: الإمام الزركشي (ت ٧٩٤هـ) حيث قال «ولتكن تلاوته بعد أخذه القرآن من أهل الإتقان لهذا الشأن. الجامعين بين **الدراية** والرواية والصدق والأمانة. وقد كان النبي – ﷺ – يجتمع به جبريل في رمضان فيدارسه القرآن»[2].

ثامنًا: الإمام ابن الجزري (٨٣٣هـ) حيث نوه في كتابه منجد المقرئين بكلمة الإمام الهذلي المذكورة قبلاً.

أُقول للَّقِنِ الدارس لا تنس أن الذي أوصي **بالدراية** هم كبار أئمة القراءات: ابن مجاهد، والداني، ومكي، والهذلي، والهمذاني، وأبو شامة، والزركشي، وابن الجزري، وهناك غيرهم أيضًا. فخذ الوصية بقوة واهتمام عسى أن تُرزَق الفهم والفقه في هذا المجال.

بعد هذه التوطئة أرجو أن تَستقبلَ وتَدرس ما في الموضوعات الآتية بذهن متفتح حتى يتحقق لعلمنا بها مستوى **الدراية**. والله المستعان.



---

(١) المرشد الوجيز ص١٦٥، ١٥٤.

(٢) البرهان للزركشي ١/ ٤٦١.

الإقراء والمقرئ

تركيب (قرأ) يعبر عن اختزان مائعٍ أو غَضٍّ في الجوف أو الباطن، ثم إخراجه بعدة مدة.

وذلك كما في القَرْء: عادة الحيض، فإن الدم يتكون ويتخزن في رحم المرأة، ثم يخرج بعد مرور شهر أو نحوه، وكما في قَرْء الحامل الجنين، فإنه يبقى في بطنها مدة الحمل ثم يخرج بالولادة، والحية تُقرئ وذلك أنها تَصْرِى سُمّها شهرًا أي تخزن سُمها، فإذا وَفَى لها شهرٌ مَجَّت سُمها».

ونفهم من تلك الاستعمالات المادِّية أن أصل القراءة بمعناها الشائع هو تخزين الكلام في القلب ثم إخراجه: سواء كان ذلك الكلام مُنْشَأً ومُعَدًّا لمناسبته، أو سُمِع فحُفِظ، أو نُظر في كتاب فمرّ على الذهن ثم أُخرِج لَفْظًا باللسان من الفم. فهذه هي القراءة بالمعنى المقصود المشهور: أي هي لفظُ كلام باللسان كان مجتمعًا في القلب. ثم إن لفظ القراءة يصدق أيضًا على تلاوة كلام مكتوب، لأن الكلام المكتوب تأخذه العين إلى الذهن أولاً، ثم يُلفظ باللسان (ويجتزأ في هذا الاستعمال عن مرحلة التخزين).

والإقراء بالمعنى العام هو جعل إنسان يقرأ نصًا (كلامًا) أي إقدارُه على فعل ذلك: بأن يَسْمَعَه فيردده، أو يُعَلَّمَ نُطْقَ رموز الكلام المكتوبة فيقرأه. والمقصود الخاص هنا أي المعنى الاصطلاحي للإقراء هو جعل إنسان يقرأ القرآن خاصة: إما بإسماعه شيئًا من القرآن الكريم وجعلِه يردّده، أو جعلِه يقرؤه من مكتوب (مصحف أو ورقةٍ) أي يَلْفِظُ رموزَ النص المكتوبة. والذي يتولى هذا الأمر هو

المُقْرئ. فالمقرئ هو الذي يُعَلِّم الناس قراءة القرآن خاصة. والمحفِّظ هو الذي يُقْرئهم ويُحَفِّظهم.

والكيفية المأثورة للإقراء هي أن يقرأ المعلِّمُ المُقْرِئُ أولاً أمام المتعلم خمس آيات أو نحوها. قال السخاوي «كان القُرَّاء في الأمر الأول يَقْرأُ المعلِّم على المتعلم اقتداءً برسول الله – ﷺ –، فإنه كان يتلو كتاب الله عز وجل على الناس كما أمره الله عز وجل، وكذلك كان جبريل – عليه السلام – يَعرِضه على رسول الله – ﷺ – كما قال الله عز وجل ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَـٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴾، وكانوا يُلَقِّنُونه من يتعلمه خَمْسًا خمسًا»[1]. اهـ أي خمس آيات ثم خمس آيات أخري.

والكيفية التي أدركناها في الكتاتيب ذات مرحلتين: الأولى: أن يقرأ المُعَلم ويردد الَّلقِين[2] وراءه، وذلك في قصار السور، ليتدرب المتعلم على كيفية قراءة القرآن. فإذا مَرَن لسانُ الَّلقِينِ انتقل به المعلِّم إلى المرحلة الثانية: وهي أن يحدِّد المعلم لِلَّقِينِ قدْرًا من الآيات بأن يطلب منه أن يقرأ إلى آية معينة، وكان هذا القدر يسمى (إمامًا)، وبعض من في عصرنا يسميه (لَوْحًا)، ويقرأ اللقينُ هذا اللوح عدة مرات أمام المُعلِّم، والمُعلِّم يصحح له ما أخطأ فيه، فإذا اطمأن المعلم إلى صحة قراءة اللقين اكْتَفَى، وطلب منه أن يَحْفظه. ثم يأتي اللقينُ في اليوم التالي ويقرأ أمام المعلم استظهارًا ما سبق أن صحَّحه أَمامه. ثم يكلفه بلوح آخر. وهكذا. وهذه الكيفية جائزة أيضًا، وكذا كل كيفية تحقق قراءة القرآن قراءة

---

(١) جمال القراء للسخاوي ٢/ ٤٤٦.

(٢) اللقين = التلميذ.

صحيحة[1]. ثم إنهم في الزمن الذي أدركناه (أوائل القرن الرابع عشر الهجري) كانوا يجعلون استظهار القرآن مرحلة، ويُتْبعونها بمرحلة التجويد عند متخصص في التجويد. والآن يفضّلون أن تكون القراءة والاستظهار مستوفية التجويد من أول الأمر. وهذا يجعل القراءة المجوَّدة أرسخ، ويحقق الاقتصاد في الجُهد.

العَرْض:

هذا من لوازم الإقراء، إذ به يمكن أن ينكشف للمقرئ مدى سلامةِ قراءة لَقِينِه. وأصل المعنى اللغوي للعرض هو إبراز الشيء وإظهاره ليُرَى فيُوقَفَ على حاله. كإظهار المتاع لذي الرغبة في شرائه، و «عَرَضَ القائدُ الجند: أمَرَّهم أمامَهُ ونظر ما حالُهم». والعَرْض في قراءة القرآن خاصة (أي المعنى الاصطلاحي) هو أن يقرأ اللقينُ القرآن أمام مقرئ ضابطٍ للرواية المقروء بها، ليوقِفَ المقرئُ اللقينَ على مدى سلامة قراءته من الناحية العامّة والخاصّة، فيجيزه إن كانت قراءته صحيحة، وليسدِّدَه إن وقع في قراءته ما يُخِلّ بسلامتها في أيٍّ من المستويات. والمقصود بالناحية العامّة الأداء اللغوي المشترك بين ناطِقِي العربية الفصحى، وبالناحية الخاصة: الأداءُ حَسَبَ مَنْحًى خاصٍّ في القراءة المَرْوية عن أئمة القراءات: نافع وعاصم إلخ من إمالة أو نصب، وهمز أو تسهيل، وإدغام أو عدمه، وزيادة مد أو نقصه إلخ[2].

---

(١) انظر جمال القراء للسخاوي ٤٦٦ – ٤٦٧.

(٢) ينظر وثاقة نقل النص القرآني الكريم من رسول الله – ﷺ – إلى أمته للمؤلف ص٢٢ – ٢٣.

ووجود العَرْض – من حيثُ الأصالة – وثيقُ الصلة بوجود الإقراء، فقد كان الصحابة – ﷺ – يَقْرَءون على النبي – ﷺ – ما تلقَّوه منه من القرآن سواء عند تلقيهم لأول مرة[1]، أو عند اختلافهم واحتكامهم إليه – ﷺ –[2]. كما أن النبي ﷺ – كان – في كل رمضان – يَعْرض على جبريل – عليه السلام – ما أُنزِل عليه من القرآن أي يَقْرؤه أمامه[3]. ولا يخفى أن العَرْض يتمثل الآن في قراءة اللقين قدرًا من القرآن أمام معلمه: سواء في مرحلة تصحيح (اللوح) إعدادًا للاستظهار، أو في مرحلة الاطمئنان على تمام الاستظهار، وأنّ المعلم يسدد اللقين في الحالتين إذا أخطأ في التجويد أو في تمام الاستظهار.

ومن هنا شاع مصطلح العَرْض هذا في تراجم القراء[4] – بل إنه يكاد يكون الشاهد الأساسي على تلقي فلان من فلان، فإذا قيل إن فلانًا عَرَض القرآن على فلان، أو تلقى عنه عَرْضًا: فذلك يعني تمامَ تلقيه عنه.

(١) ينظر – مثلاً المحرر الوجيز لابن عطية / قطر / ١١ / ٤٧٥.

(٢) ينظر مثلاً المرشد الوجيز لأبي شامة / طيار آلتي ٧٨ – ٨١.

(٣) ينظر البخاري كتاب الصوم باب ٧ حديث ١٩٠٢، (يعرض عليه النبي القرآن)، كتاب فضائل القرآن باب ٧ حديث ٤٩٩٧ «أن جبريل كان يعارضني بالقرآن كل سنة، وإنه عارضني العام مرتين».

(٤) ينظر مثلاً غاية النهاية لابن الجزري في ما لا يحصى من التراجم.

التلقي

المعنىٰ اللغوي:

يقال «لقِيَهُ لِقاء: قابَله وصادفه، ولاقى بين طرَفَيْ القضيب: حَنَاه حتى تلاقَيا». فالمعنى اللغوي للتركيب هو تقابل شيئين أو طرفين تواجُهًا حتى يتماسَّا أو يكادا، أي اجتماعُهما بانحراف كليهما أو أيٍّ منهما إلى مكان التماسّ والاجتماع، فيصبحان في حيّز واحد. ولهذا جاء منه: «لقّاه الشيءَ: ألقاه إليه»، وهذا يَصْدق بأن يُمَكّنه منه طَرْحا أمامه أو في يده. ومن ذلك «ألقى إليه الكلام: لَقّنه إياه»، ثم يقال «تَلقَّى الشيءَ: استقبله. وتلقّاه منه: أخذه منه» فالمعنى اللغوي للتلقي هو استقبال الشيء وأخذه.

والمعنىٰ الاصطلاحي للتلقي: عبّر عنه الإمام الكفوي بأنه «استقبالُ الكلام وتَصَوُّره»[1]. فهو أخْذ الكلام بصورةٍ ما، كما في اللغوي. لكن المراد بالتلقي في قراءة القرآن الكريم هو أن يأخذَ طالبُ قراءةِ القرآن وحفظِه عن مُقرئه كيفيةَ قراءة القرآن، سَماعًا منه ليقرأه بتلك الكيفية. وتَشملُ الكيفيةُ نُطقَ الحروف من مخارجها متصفةً بصفاتها، كما تشمل التزامَ كيفية ما يعترِي الحروفَ والكلمات عند نطقها مركبةً في القرآن الكريم من أحكام تستجدّ لها عند تركيبها بعضها مع

(١) ينظر الكليات للكفوي (ت ١٠٩٤هـ) تحـ د/ درويش المصري ٣١٣، ولم يُذْكر المصطلح في «تعريفات» الجرجاني، ولا التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي، ولا «كشاف» التهانوي.

بعض مثل الإدغام والقلقلة والمدّ والغَن والإمالة والإشمام إلخ وأضدادها بتفاصيلها كلٌّ في موضعه.

ويقع ذلك التلقي أصلاً بأن يقرأ المقرئُ مُسْمِعًا المتلقي القدرَ المرادَ وَعْيُه، ثم يعيده المتلقي: في الحال إن كان القدر محدودًا، وبعد حفظه أو كتابته إن كان القدر كبيرًا. ولا تخفي العلاقة بين الإقراء والتلقي. فالمتلقي هو محل الإقراء.

فهذا تصوير الحالة المأثورة[1] في التلقي عن سيدنا رسول الله – ﷺ – وهي الحالة المُثلَى. وقد ظلت هذه الحالة دهرًا طويلاً حيث كان المقرئ يقرأ أولاً أمام لُقنائه ثم يقرءون هم بعده، كما كان ومازال يُفْعَل في المدارس والكتاتيب الآن، وفي إذاعة القرآن الكريم وغيرها – لكن مع تطور الأمر إلى الترديد خلف المقرئ جملة بعد جملة.

والطريقة الشائعة الآن تحولت إلى قراءة اللقين[2] القدرَ أو اللوح المراد حفظه في البيت على والده، أو بنفسه من المصحف، ثم يحفظ ويذهب ليُسْمِع أستاذه أو الفقيهَ ما حفظه. وغالبًا ما لا يكون هذا على درجة من الوَعْي القرائي أو من الحرص على ضبط القراءة وَعْيًا وحرصًا يتمكَّن معهما الطالب من ضبط

---

(١) في جمال القراء ٢/٤٤٦ «كان القراء في الأمر الأول يقرأ المعلم على المتعلم اقتداء برسول الله ﷺ.. وكانوا يلقنون القرآن من يتعلمه خمسًا خمسًا». اهـ بتصرف.

(٢) كلمة (لقين) وضعتها أنا بدلاً من كلمة (تلميذ) وجمعها (لُقَناء). لأن كلمة لقين أخص بتعليم العلم النظري الأدبي، وتناسب الكبار. في حين أن كلمة (تلميذ) أصلها سرياني بمعنى صَبِيّ الصائغ.

قراءته. وفي هذه الصورة الأخيرة فَقَدَ التلقي (معناه الاصطلاحي) فلا يُعْتَدُّ بهذه القراءة تلقيًا، لأنها ليست تلقيًا حقيقة.

مسألة حجية التلقي:

مسألة الحجية هذه هي محور أهمية موضوع التلقي، بمعنى أن الذي يقول عن قراءة أو هيأة قراءة إنه تلقاها هكذا = المفروض أنه يقصد أن القراءة التي تلقاها أو هيأة هذه القراءة صحيحةٌ ينبغي عدمُ الاعتراض عليها، لأنه هكذا تلقاها أي أخذها عن أهل الاختصاص الذين هم أئمةٌ وحُجَجٌ فيه يؤخذ عنهم ويُقْتَدَى بهم فيه، كشأن أهل الاختصاص والحُجِّية في كل مجال. ثم إن ذلك القائل يفترض أن أداءه هو أيضًا حُجة، لأنه أَدَّى كما تلقى، فلا اعتراض عليه. والافتراضان ليسا واجبي الصحة والتسليم. فقد يكون من تلقيتَ عنه غيرَ حُجَّة، لأنه فاقدُ الدراية، وقد يكون لقّاك الصوابَ ولكنك لم تحسن الأداء فسقطت حجيتك أيضًا.

إن الحجية في أي مجال علمي منوطة بثبوت حَقِّيَّةِ المقررة أو الحكم، أي كون المقررة أو الحكم الذي يقال = صوابًا أو حقًا يُعْنَى له أي يُخْضَع. والصوابُ أو الحَقِّيَّة في المجالات الغيبية أو التشريعية تُسْتَمَدّ من العليم الخبير سبحانه وتعالى حسب ما جاء في كتابه عز وجل، وحسب ما ثبتت صحته من حديث رسول الله - ﷺ - الذي هو مبلِّغٌ عن الله والذي لا ينطق عن الهوى. فإذا كان ما فيهما نصًا لا يحتمل التأويل فهو الحق والصدق ولا كلام لأحد على الإطلاق، وإن كان المأخوذ منهما معنىً مستنبطا فإن الاستنباط هو بداية الجُهد البشري، ويتلوه جُهد

بشري آخر يتمثل في فحص مدى سلامة الاستنباط. والجهد البشري هو أول مسيرة الدراية. والحجية فيه تتوقف على مدى سلامته. وكذا الحال في المجالات المادية، والمجالات الأدبية التي ليست غيبية ولا تشريعية: الحُجِّيَةُ فيهما معًا تتوقف على ثبوت الحَقِّيَّة أي كون المقررة فيهما صوابًا وحقًّا أيضًا، أي أنها تلتقي مع أول الجهد البشري في المجالات الغيبية والتشريعية. ولذلك فإن أحكام كل الأئمة ومقرراتهم واجتهاداتهم **تقبل المناقشة** ممن لديه **الأهلية** لهذه المناقشة. فكلام سيبويه وغيره من أئمة اللغة قابل لأن يناقشه المتضلعون في المجال اللغوي، وأحكام أئمة المذاهب الشرعية في مجال العبادات والمعاملات وغيرها قابلة للمناقشة ممن هو أهل لأن يناقشها، ومقرراتُ علماء التجويد كالإمام ابن الجزري ومَن قبلَه ومن بعدَه قابلة للمناقشة ممن هو **أهل** لأن يناقشها وهكذا. والقصد من المناقشة هو الوصول إلى الحق والصواب في الشأن الذي نبحثه، لأن هذا الحق والصواب هو الحُجة، وهو السلطة التي تجعلني اعتنق مقرراتك وأُطيعك أي أَعمل بها. وإنما يُتَوصَّل إلى الحق والصواب الذي هو الحجة **بالدراية**. وللدراية قِوامُها العلمي الذي لا تتحق إلا به، وهو **الإحاطة بقدر الإمكان بكل صغيرة وكبيرة في المجال** الذي تريد أن تكون حجة فيه.

ويُتَوصل إلى الحجية – بواسطة الدراية – في كل مجال بحسَبه. فالحجية في مجال التفسير – وهو بيانُ مراد الله تعالى بكلامه = تكون بتمكُّن المفسّر تمكنًا تامًّا في اللغة العربية لغة القرآن: ألفاظِها بمعانيها ونحوِها وصرفها ولهجاتها وبلاغتها مع الإحاطة بأسباب النزول، وحصيلة كافية من مقررات الإسلام

وروافد معرفتها، وخِبْرة بالتفسير مستمَدة من دراسة كثير من كتب التفسير. والحُجّية في مجال فقه الشريعة الذي هو بيان أحكام أفعال العباد تقوم على دراسة أُصول الفقه وآيات الأحكام وأحاديثها، وخلفية مناسبة من اللغة العربية، وخِبْرة مستمدة من دراسة المذاهب الفقهية وكيفية استنباط الأحكام فيها. أما الحجية في مجال القراءات فتقوم على دراسة نُزول القرآن، ونشأة القراءات، وشروط صحتها، وأهم معالم قراءة كل من القُراء السبعة أو العشرة – مع حصيلة مناسبة وضرورية من دراسة اللغة العربية وتوجيه كل قراءة، ومع الدُّرْبة العلمية على أداء القراءة حسب مذاهب القراء. والحجية في **التجويد** تقوم على معرفة ضوابط النطق الصحيح والفصيح للغة العربية. وهذه الضوابط تتمثل في معرفة مخارج الحروف وصفاتها وتأثر بعضها ببعض، كما تقوم على الدُّرْبة على الأداء المستوفي وغير المستوفي للشروط. وذلك من أجل تحصيل الحسّ المُرْهَف لتمييز القراءة المجوَّدة من غير المجودة.

فإذا كان من أقرأك لا يعرف حقيقة أعضاء الجهاز الصوتي، ولا يعرف الحنجرة والحلق وما فيهما، أو لا يعرف معنى الجوف ويقول إنه جوف الفم أو جوف مجرى النفس، أو لا يعرف من أين تخرج الألف وأختاها، وبم تتميز عنهما، أو لا يعرف كيف تخرج الهمزة، أو لا يعرف معنى الجهر والهمس وسائر الصفات، أو لا يعرف أن إلحاق سين بالتاء الساكنة إفسادٌ لنطقها وليس هو همسَها، أو يقول إن صفة تكرير الراء ذُكِرت لتجتنب، أو لا يعرف أن الضاد الفصحى رخوة والضاد المصرية شديدة، أو لا يعرف أن الطاء التي ننطقها الآن

في شمال مصر مهموسة، في حين أن الطاء الفصحى مجهورة، وكذلك القاف التي نطقها في مصر مهموسة في حين أن القاف الفصحى مجهورة، إلى آخر كثير من التفاصيل الدقيقة في مجال الأصوات والتجويد.. إذا كان من أقرأك من هؤلاء فيكفي أنه أقرأك وجزاه الله خيرًا. ولكن لا تُحَمّلْه عَجْزَك أنت عن الدراسة والدراية. ولا تقل إنه حُجّتي، فهو ليس حجة ما دام لا يدري خفايا ما يقرأ أو ما يَدَّعِي أنه تجويد. ولا تنس أنك جئت لتدرس وتتفقه في مجالك ولتحصّل الدراية ولتكون حجة في مجالك. ولم تأت لتجْتَرّ ما حصّلته في المعاهد. فتنبه، لأن علينا جميعًا حقوقًا للعلم وللمسلمين الذين ينتظرون أن نعلمهم ما تعلمناه. وسنُسأل عن أداء هذه الحقوق.

حدود حُجِّيّة التلقي:

التلقي حجة في (أ) أعيان الكلمات بضبطها المؤدي لمعنى معين، وفي جُمَلها في آياتها وسورها، لا نزاع في ذلك، لأن الكلم منضبطة بشكلها وبسياقها في جملها، فيمكن التعرف عليها في كثير من الأحيان حتى لو كان أداؤها ملتبسًا.

(ب) أصول ذوات المقادير وما إليها: كالمدود الأصلية، ومبدأ زيادة المدود الفرعية دون حدود مقاديرها في الأداء. فإن هذه المقادير الزائدة لا تضبط، وكذلك أصل الإمالة التلقي فيه حجة، لكن درجة الإمالة في الإمالة الصغرى والتقليل لا تنضبط فليس التلقي فيهما حجة في الدرجة. وكذلك أصل تسهيل الهمز يحتج بالتلقي فيه لكن صور التسهيل أو درجاته لا يحتج فيها بالتلقي. وكذلك الإشمام في مثل (قيل) فإن هيآته تختلف. ولا يخفى أن ما قلناه لا ينفي

أنه يمكن بالدراسة الجادة المطولة - أن يُوصَل في هذه الأمور المذكور إلى ما يقارب المتفق عليه، فيحتج بالتلقي في نطاق المقاربة هذا بحيث يُسْتبعد أو يُتَجنَّب ما يبعد عن الأداء المقارب بُعْدًا واضحًا.

وهنا جانب لا يستطاع إدراجه ضمن التلقي الذي يحتج به. وهو أن بعض صفات الحروف يفهمها بعض المقرئين فهمًا خطأً. وبذا لا يتبينون النطق الصحيح للحروف المتصفة بها، فَيَنطقَونها نطقًا مختلفًا عما قرر الأئمة القدماء في الصفات كنطق القاف والطاء مهموستين، ونطق الضاد شديدة، ونطق التاء رخوة، ونطق الراء بلا تكرير. وهكذا.

إن سبب كون التلقي ليس حجة في هذا الأمر الأخير هو أن كثيرًا من الأمور الصوتية دقيق تخفى على كثيرين ملاحظته. ولذا فقد يكون نطق المعَلّم لحرف ما ليس مستوفيًا شروط فصاحة ذلك الحرف بأن يكون منحرفًا عن المخرج الصحيح للحرف أو يكون النطق فاقدًا لبعض صفات الحرف، ويخفى ذلك على الشيخ فيقلّدُه لقينُه في ذلك النطق الفاسد دون أن يشعر الشيخ أو لقينه بالفساد، وقد يكون نطق المعلم سليمًا ولكن لقينه يقلد نطقه تقليدًا خاطئًا ولا يشعر المعلم ولا اللقين بذلك الخطأ. ومن هنا قلنا إن التلقي ليس حجة في هذه الأمور التي يشيع الخطأ فيها لدقتها وخفائها على كثيرين وإنما الواجب أن تكون الحجية في الجوانب الصوتية لأهل الدراية المدققين المحققين فهم الذين يلحظون الجوانب الدقيقة. وقولهم ونطقهم هو الحجة فيها.



مصطلح الأداء

مصطلح الأداء بناؤه الألفبائي من تركيب (أدو / ي) أي أنه تركيب واوي يائي.

والمعنى اللغوي العام لتركيب (أدو / ي) هو التمكن من الشيء بلطف بوصوله أو توصيله إلى إمكان الانتفاع به. وفعل الوصول لازم، والمتعدى هو التوصيل. فموجَز معنى التركيب هو الوصول بلطف (أو التوصيل) إلى حال الانتفاع. وذلك أخذًا من قولهم «أَدَتْ الثمرةُ أُدُوًّا – وهو اليُنُوع والنُضْج، وأَدا اللبنُ يأدُو ويأدِي: خَثُر ليَروب. وأدَى السقاءُ يأَدِي أُدِيًّا: أمكن ليُمْخَض».

فنضج الثمرة يعني وصولَها – بعد مرور زمن نموها – إلى أوان النضج وحالة إمكان الانتفاع بها أَكْلاً أو ما إليه، وكذلك أُدُوّ اللبن هو وصوله بعد زمن إلى حالة إمكان انتفاعٍ مهم به وهو تحصيل الزُبْد والسمن منه. فهذا الوصول فيه معنى التمكين من الانتفاع به والتهيؤ له، وهو يقع بمرور زمن، وهذا هو اللطف لأنه خفِيّ. فالثمرة قبل نضجها لا تصلح للأكل، و اللبن قبل تخثره لا يتأتى أَخْذُ زبد منه. ومن ذلك «أَدَا السبُعُ أو الذِئْب للغَزال يأدُو ويَأْدِي: خَتَله» (أي احتال وتهيأ ليتمكن منه فيأكله بعد أن كان ممتنعًا عليه. فالاحتيال والختل تلطف للوصول إلى المراد،وقالوا «أَدَوْتُ اللبنَ: مخضته» فهذا المخض أخذ للزبد، أي تحصيل لما تهيأ الانتفاع به منه بعد مرور زمن.

ومن ذلك أيضًا «إِدَاوَةُ الشيء وأَدَاوَته: آلته، ولكل ذي حرفة أَداة وهي آلته التي تقيم حرفته» «وأداة الحرب: سلاحُها.. ورجل مُؤْدٍ: تامّ السلاح كامل أداة

الحرب»[1] فالأداة حيلة تمكّن من الشيء وتهيّئ لتناوله والتعامل معه: فالمنشار يمكّن صاحبه من شق الخشب أي يجعله في حالة القدرة على ذلك، والمِطْرقة توصل إلى مَطْل الحديد وتمكّن منه، وبدونهما لا يتسنى ذلك عادة. والسلاح يهيئ المحارب للحرب أو لقتل عدوه ويمكنه من ذلك.. وهكذا. وهذا الاحتيال بالأدوات هو من صور التلطف.

ومن ذلك قالوا «أَدَّى الشيءَ (ض): أَوْصله، و الاسم الأداء» فإيصال الشيء، يمكّن المُوصَلَ إليه منه، ويجعل الشيء مُهَيّأً له لينتفع به أو يتعامل معه.

فالمعنى **اللغوي** لكلمة (الأداء) هو **الإيصال**، والمعنى **الاصطلاحي** للأداء في مجال القراءة هو إيصالُ القارئ كيفيةَ القراءة التي أُقْرِيءَ بها إلى الذين يُقْرِئهم هو أو يستمعونَ إليه، بأن يَقْرَأ أمامهم كما عُلِّمَ أي يحكي بقراءته قراءة شيخه. فالإنسان إذا أُقْرِئَ بكيفية معيّنة مَدٍّ أو غَنٍّ أو تسهيلٍ أو إدغامٍ إلخ، فإنه أوّلاً يصبح محصِّلاً لها قادرًا عليها متمكِّنًا منها، وبذلك يصبح حاملاً لها، وحَمْله للقراءة بكيفية معينة هو حَمْلٌ لأمانةٍ عليه أن يُؤَدِيها، وحيلة التوصيل هنا هي أن يَقْرأ هو بالكيفية التي أُقريءَ بها، فهذا مستوىً من الأداء لما حَمَله، كما عليه أن يُقرئ غيرَه بنفس الكيفية، وبذا يكون أدَّى ومكَّن الآخرين من القراءة التي تلقاها هو.

ذلك هو الأصل، ويتمثل ذلك الاستعمال القديم في تعبيرٍ للإمام أبي بكر بن مجاهد (٣٢٤هـ) (مسبِّع القراءات السبع) عند تصنيفه حَمَلة القرآن إذ قال

---

(١) كل استعمالات (أدو / ي) هنا من «لسان العرب» (أدو / ي).

«ومنهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه، ليس عنده إلا الأداء لما تعلّم، لا يعرف الإعراب ولا غيره..»[1] فهذا الاستعمال للفظ «يؤدي» ولفظ «الأداء» فيهما من المعنى اللغوي (أ) معنى «الإيصال» أي إيصال ما تلقاه هو من كيفية القراءة إلى من يَتَلَقَّى عنه. وقد قلنا إن إيصال شيء إلى شخص مثلاً يمكّن الشخص من الشيء ويجعله بين يديه مهيّأً له. فهذا الايصال هو جزء مهم من المعنى اللغوي للتركيب، وهو هنا يحقق معنى التمكين أيضًا أي تمكين المتلقِّي المتأخر من معرفة شيء سابق على زمنه.

(ب) وهذا الإيصال يغطي معنى المسافة الزمنية التي مرّت بين صدور الأصل أو ما تفرع عنه وبين المتلقي المتأخر. فهو نقلٌ عَبْرَ الزمن.

(ج) ومن التوصيل جاء معنى أداء الشيء بمعنى عمله (مطلقا، أي) بلا قيد أن يكون مكلَّفا بعمله كما جاء في المعجم الكبير «أدّى الشيء: عمله».

(د) ومن اللطف الذي في المعنى الأصلي للتركيب جاء معنى التوسط «أَدَوْتُ في مَشْيِي وهو مَشْيٌ بَيْنَ المَشْيين ليس بالسريع ولا البطيء. الأَدِيّةُ: الغنم القليلة، والإبل القليلة العدد إناء أَدِيّ: صغير من جلد، يُتَّخذ للماء كالسطيحة ونحوها.

(و) وقد اشتقوا من الأداة كثيرا «تآدى القوم»: أخذوا العُدّة التي تقويهم على الدهر. آديت للسفر فأنا مؤْدٍ له. أخذت لهذا الأمر أَدِيّهُ أي أُهْبته. آداه على كذا يُؤْديه: قوّاه عليه وأعانه. رجل مُؤْدٍ: تامُّ السلاح كاملُ أداة الحرب. آديت للسفر فأنا مؤْدٍ له إذا كنت متهيئا له.

---

(١) ينظر «السبعة» تحـ د. شوقي ضيف ص٤٥.

(هـ) وانصباب التوصيل على كيفية القراءة له أصل في المعنى اللغوي أيضًا هو «الحال والهيأة» التي يصل إليها الشيء (ليُنْتَفَع به). لكن المفترض هنا في المعنى الاصطلاحي أن الحال أو الكيفية كانت في الأصل كما هي عليه عند الوصول، وهذا مجرد افتراض، إذ ليس كل أداء دقيقًا ضرورة- كما تبين في مسألة حجية التلقي.

ونجد امتدادًا لهذا الاستعمال القديم الذي ذكرناه آنفًا في قول الإمام أبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) وهو يتحدث عن كتابه «التحديد» «أَعْمَلْتُ نفسي في رسم كتاب.. قريبِ المأخذ في وصف علم الإتقان والتجويد وكيفية الترتيل والتحقيق على السبيل التي أَدَّاها المشيخةُ من الخَلَف عن الأئمة من السلف»[١] وكذلك في قوله «أودعته الوارد من السنن والأخبار في معناه على حسب ما إلينا أَدَّاه مَنْ لقيناه من العلماء، وشاهدناه من الفُقهاء عن علمائه الماضين والقراء السالفين»[٢]. وأيضًا في قول أبي علي الحسن بن علي الأهوازي (ت٤٤٦هـ) «وجدت الحُذَّاق من أهل الأداء عن أبي عمرو...».

بل نجد أثرًا لهذا الاستعمال في قول الإمام أبي جعفر أحمد بن علي (ابن الباذش) (٥٤٠هـ) متحدثًا عمن ذكر ابنُ مجاهد أنه «ليس عنده إلا الأداءُ لما تعلم» فقال ابن الباذش «وهذا خازن أمين أَدَّى»[٣].

---

(١) ينظر كتاب «التحديد في الإتقان والتجويد لأبي عمرو الداني تحـ د. أحمد عبد التواب ص١٦٥».

(٢) السابق نفسه ص١٦٥ – ١٦٦.

(٣) الإقناع ١/ ٤٧.

ونتجاوز عن تتبع استعمال الأداء بهذا المعنى الوثيق الصلة بالأصل اللغوي، فالأرجح أنه يَبْرُز للأئمة الذين يدققون في استعمال الألفاظ فحسب.

وقد قلت إن ذلك كان هو الأصل. لكن مصطلح الأداء يستعمل الآن في مجال قراءة القرآن الكريم تعبيرًا عن قراءة شخص ما للنص الكريم بكيفية معينة تُنْسَبُ إليه هو، ويُحْكَم عليها فيقال أداء فلان صحيح أو سليم أو جيد بمعنى أن قراءته صحيحة، أو غير صحيح بمعنى أن قراءته غير صحيحة. أما الكيفية المعينة فالمقصود بها هنا كيفيةُ نطقِه هو للحروف والكلمات، وما إلى ذلك من طريقته في المدّ والغَنّ والإمالة وسائر الأحكام التركيبية، وما سماه ابن الباذش أسلوب القراءة من حَدْر وترتيل بمراتبهما العشر[1]. لكن سقط من معنى الأداء هنا ركنُه الأساسي هو إيصال القارئ كيفيةً تلقاها للقراءة، وتَطَوّرَ إلى مجرد قراءة يَقْرأ بها هو حَسَب ما تعود.

وتأريخًا لوقوع هذا التطور نقول إن استعمال مصطلح الأداء في مجال قراءة القرآن تعبيرًا عن قراءة شخص ما للقرآن الكريم بكيفية معينة – دون استحضار قيد نقلها عن غيره لتوصيلها إلينا – ربما تمثل أقدم وجودٍ له في الباب الذي عقده ابن الباذش لـ «كيفية التلاوة وتجويد الأداء» فقوله «تجويد الأداء» كأن معناه تجويد القراءة فحَسْب، دون لَحْظ النقل والإيصال. وقد عبر فيه عن القُرّاء بأنهم «أهل الأداء»[2] كأنه يقول أهل القراءة.

---

(١) ينظر «الإقناع» لابن الباذش (تحـ د. عبد المجيد قطامش) ١/ ٥٥٢ – ٥٥٣ وما بعدها.

(٢) السابق نفس الموضع وأيضًا ١/ ٤٩٠.

ثم إنه ذَكر في هذا الباب كيفيات للقراءة يُسْتبعد أن تجد لها أصلاً قديمًا يؤدَّى كتمطيط الحركات. وذَكَر أساليبَ عشرةً للقراءة منها خمسة لا يجوز الإقراء بها (التلحين والتطريب والترقيص والتحزين والترعيد)[1] فهذه لا يتأتى أن يُدَّعَى فيها استحضارُ معنى النقل والإيصال عن السلف فيها. فإذا طوينا القرون متجاوزين عن الاستقراء المستقصى – وجدنا الشيخ محمد المرعشي (ساجلقي زاده – ت ١١٥٠هـ) يستعمل مصطلح «أهل الأداء» في كتابه «جهد المقل» خمس عشرة مرة ومصطلح «الأداء» سبع مرات وهو في كل منها يعني القُرَّاء أو أهل القراءة والإقراء فحسب. وقد استعمل في مواضع منها «تعليم الأداء» «مُعَلِّم الأداء» مرتين وهما صيغتان لا تحتملان إلا معنى تعليم القراءة ومعلم القراءة. كما قال مرة «والأداء: الأخذ عن الشيوخ»[2] وهذه تعني القراءة والتلقي ولا تعني التوصيل، بحال. وهذا يؤكد ما قلنا من تطور معنى الأداء بحيث فَقَد عنصر التوصيل فاقتصر معنى لفظ الأداء على القراءة أو الإقراء، وفقد معناه ومدلوله الأصلي الذي كان التعبير به يعني الحجية ويرفع صورة القراءة المؤداة إلى الشيخ الأول الذي نُقِلَتْ عنه أي أُدِّيَتْ عنه.

فكلمة أداء الآن فقدت المعنى الذي كان متضمَّنًا فيها، وهي كون المؤدَّى مَعْزُوًّا إلى إمامٍ في القرءات معروف. فلنتنبه عند استعمالنا هذا اللفظ الآن إلى فقد معنى العَزْو، ومن ثم فَقْد معنى الحُجّية في الأداء. وقد استعملت أنا كلمة الأداء في

(١) ينظر السابق ١/ ٥٥١ – ٥٦٢.

(٢) ينظر «جهد المقل» للشيخ محمد المرعشي (تحـ. د. أبو السعود الفخراني فهرس المصطلحات وبخاصة صفحات ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٩٢، ٢٩٣).

المبحث الأول من هذا الكتاب بالمعنى المتطور لا المعنى الأصلي. فليتنبه إلى ذلك.

فإذا أردنا لهذا المصطلح معناه فعلينا أن نربطه بعَزْو القراءة المؤَدّاة إلى الإمام الأول فنقول مثلاً القارئ فلان يؤدي قراءة ورش أو قنبل. وذلك كما يقرأ الشيخ الحصري رحمه الله قراءات حفص وورش. فهذا أقرب ما يَصْدق عليه الأداء بمعناه الأصيل – في عصرنا الحاضر، لكنه قائم على الدراية لا على التلقي، لأن الشيخ الحصري لم يسمع أيًّا من الشيخين حفص وورش، أي لم يتلق عنهما مباشرةً شيئًا يؤديه. ولكنه دَرَس وفَحَص ودقق حتى حصّل الدراية بمجاله هذا، ووَثِقْنا في درايته الكاملة بدقائق قراءة الشيخين، كما وَثِقنا في تَحَرّيه الدقة والتزامه بآداب قراءة القرآن، فنابت تلك الدراية الكاملة منابَ التلقي الواعي. وبالله التوفيق .



فصل ٣:

مسألة التواتر وصحة السند

مسألة التواتر وصحة السند في ثبوت نصّ القرآن الكريم عن رسول الله ﷺ مسألة جوهرية، تُعَدّ خَلْفية عامة في دراسات القرآن الكريم والقراءات. وقد أبرز الإمام ابن الجزري المسألة حين تراجع صراحة في كتابه النشر عن القول بالتواتر إلى القول بصحة السند مع الاستفاضة وقال إنه كان يجنح إليه (أي إلى القول بالتواتر) ثم تبين له فساده[1].

وقبل الدخول في تفاصيل المسألة أريد أن أسجل أمورًا:

أولاً: أن القرآن الكريم ثابت عن رسول الله ﷺ ثبوتًا قطعيًّا بأقوى ما تكون حجج الثبوت التي نُلخصها في حجتين أساسيتين لكل منهما تفاصيل.

الحجة الأولى هي التلقي الشفاهي للقرآن الكريم عن سيدنا رسول الله - ﷺ - الذي أنزل الله القرآن على قلبه ولسانه. وتفصيل ثبوت القرآن عن رسول الله ﷺ بذلك التلقي الشفاهي:

أ- أن هناك أكثر من عشرة من الصحابة تلقى كل منهم القرآن كله منه - ﷺ - مباشرة ثم عَرَضوا عليه - ﷺ - ما تلقَّوْه منه. والكلام بهذا موثق

---

(١) ينظر النشر لابن الجزري (تحـ الضباع ١/ ١٣، تحـ د. سيد أحمد دراز - رسالة دكتوراه - ١/ ٤٧).

ومفصل في أمهات كتب تأريخ القرآن. ومن الكتب الحديثة كتاب «وثاقة نقل النص القرآني من رسول الله – ﷺ – إلى أمته. فلينظر.

ب- ثبت أن هناك نحو أربعة وعشرين صحابيًّا حفظ كل منهم القرآن كله في حياة النبي – ﷺ –. ويُرْجَع في هذا إلى كتب تأريخ القرآن. وتنظيم عرضه موثقًا في كتاب «الوثاقة» المذكور في الفقرة (أ).

ج- هناك آلاف الصحابة الذين حفظ كل منهم آيات أو سورًا. وهي تتكامل يقينًا لتكون صورة جامعة للقرآن كله أو أكثره. وهذه المعلومة الأخيرة سندها العامّ أن كل مسلم مكلف أن يقرأ في صلاته بعضًا من آيات القرآن مع الفاتحة. والمُسْلِم مكلف بخمس صلوات موقوتة في كل يوم وليلة. وهناك أسناد أخرى لاستفاضة حفظ القرآن الكريم، يمكن الرجوع إلى بعضها في كتابنا المذكور.

الحجة الثانية. هي التدوين الخطِّي للقرآن الكريم فور نزوله على النبي – ﷺ – وتفصيل هذه الحجة في ما يأتي:

أ- القرآن دُوِّن في عرائض (عظمية أو حجرية أو من جريد النخل أو من الجلد) بين يدي رسول الله – ﷺ وبإملائه ﷺ – فور نزوله. ثم إن هذا الذي كُتِب بين يدي النبي – ﷺ – جُمع في مصحف في عهد سيدنا أبي بكر – ﵁ – بمعرفة لجنة رسمية، مع توثيق كونه مما كتب بين يديه – ﷺ –، وتُلُقِّي عنه – ﷺ. ثم إن هذا الذي كتب في عهد سيدنا أبي بكر نسخ في سبعة مصاحف أو أكثر في عهد سيدنا عثمان – ﵁ – بمعرفة لجنة رسمية أيضًا، ووُزعت المصاحف

على أمصار (: عواصم) أقطار الدولة الإسلامية وأُصْحب كلُّ مصحف بقارئ يقرؤه لأهل المصر حسب ما ثبت تلقيه، لأن الكتابة حينئذ كانت غير معجمة لا بالنقط ولا بالشكل. ومن هذه النسخ الموزعة على الأمصار كان المسلمون ينقلون لأنفسهم مصاحف ويراجعها مراجعون. واستمر هذا الأمر إلى ظهور المطابع، فطُبع المصحف الذي بين أيدينا الآن. وينبغي التنويه هنا بأن المصاحف المنتشرة في الأرض من أقصى شرقها إلى أقصى غربها هي صورة (طبق الأصل) واحدة ليس في أي منها زيادة أو نقص أو مخالفة لما في غيره. وهذه كلها حقائق ثابتة: تاريخيًّا للمراحل القديمة، وواقعيًّا للمرحلة الحديثة.

ب- المذكور في (أ) من هذه الحجة الثانية وحده يمثل وثيقة تاريخية حقيقية مؤكدة. ذلك أن رسم الكلمات يؤدي - بمعونة القراء - إلى نطقها حسب النطق المُنْزَل، وهناك ما يدعم وثاقة هذه القراءة المنزلة، وهو اتفاق القراءة المنتشرة في العالم الإسلامي مع المكتوب في تلك المصاحف في النطق اللفظي لذلك المكتوب - عدا اختلافات لهجية يعترف كل دارسي اللغات في العالم بأنها لا تمثل اختلافًا في النص.

ثانيًا: بما أن المختلفين في موضوع التواتر وصحة السند لا يجادل أيٌّ منهم في صحة أيٍّ مما ذُكِر في (أولاً)، فإن الاختلاف يصبح اختلافًا في التعبير عن هذا الثبوت المكين للقرآن الكريم. وليس عن ثبوت وعدم ثبوت. وأبادر فأقول إن دراسة مصطلح التواتر بضوابطه العلمية تكشف أنه أضعف من أن يعبر عن درجة ثبوت النص القرآني الكريم، وإن رجوع ابن الجزري عن التعبير بالتواتر

إلى التعبير بصحة السند مع الاستفاضة هو موقف علمي صحيح.

ثالثًا: الذين لم يُرْضِهم التعبير عن ثبوت القرآن بلفظ التواتر نظروا إلى أمور:

أ- تأخُّر استعمال مصطلح التواتر في القرآن الكريم، حيث لم يظهر استعمال لفظ التواتر في وصف القرآن أو قراءته إلا في كلام الإمام أبي بكر الباقلاني (ت ٤٠٣هـ)[١] وهو إمام أصولي، ولم يظهر في كلام الإمامين مكي (٤٣٧هـ) والداني (٤٤٤هـ). ثم ظهر هذا الاستعمال في كلام ابن حزم (٤٥٦هـ)، والبزدوي (٤٨٢هـ)، وأبي المظفر السمعاني (٤٨٩هـ) في كتبهم في الأصول[٢].

والجدير بالذكر هنا أن مصطلح (التواتر) «معروف في الفقه وأصوله ولا يذكره المُحدِّثون»[٣].

ب- أن العلماء صرحوا بأن التواتر لا تشترط فيه عدالة الرواة[٤]. فاستنكف القائلون بصحة السند من أن يعبروا عن ثبوت القرآن بمصطلح ينضوي تحته – نظريًّا – ما قد يخلو من شرط العدالة، وهم يعلمون أنه ليس

---

(١) ينظر (الانتصار للقرآن) للباقلاني (تحـ عمر القيام) ١/ ١٥ مرتين، ٥١، ٥٥ مثلا.

(٢) أفاد – عن هؤلاء الثلاثة – أخي د. سيد أحمد دراز.

(٣) ينظر: تدريب الراوي (تحـ د محمد العوضي) ٤٠٧.

(٤) جاء في نظم المتناثر من الحديث المتواتر لمحمد بن أبي الفيض الكتاني ١٨ «والأصح أنه لا يشترط في رواة (المتواتر) إسلام ولا عدالة ولا بلوغ ولا عدم احتواء بلدة واحدة عليهم».

هناك ما يضاهي ثبوت القرآن وثاقةً عند العدول من الباحثين.

ج- أن التواتر اللفظي في الحديث الشريف يسمح باختلافات كثيرة في متن الحديث[1] وهذا شيء لا يوجد في نص القرآن الكريم.

د- أنهم نظروا إلى الصورة الاصطلاحية للتواتر (طبقة يُؤْمَنُ تواطؤهم على الكذب عن طبقة يُؤْمَن تواطؤهم على الكذب وهكذا) فوجدوا هذه الصورة الشكلية غير متحققة في نقل القرآن الكريم، لأن عرض الصحابة الذين عرضوا القرآن على الرسول - ﷺ - بعد أن تلقوه منه - ﷺ - كان فرديًّا[2]. (العرض هو أول الدخول في السند هنا، والصورة الجماعية من العرض لا تتحق إلا في كُتّاب). **وكذلك ما اختلفت فيه طرق كل قارئ أو راو عنه هو أيضًا لا يتحقق** فيه الصورة الشكلية للتواتر - كما نبه على ذلك أبو شامة (٦٦٥هـ).

وبناء على ذلك مالوا إلى القول بصحة السند مع الاستفاضة[3]. لأن صحة

---

(١) في تدريب الراوي ٣٥٢ «وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف يجوز الرواية بالمعنى في جميعه إذا قُطِع بأداء المعنى» (في جميعه) يعني في الحديث (أيًّا كان).

(٢) في المرشد الوجيز ١٧٨، أن نقل القراءة من النبي ﷺ إلى أئمة القراءات كان بالآحاد «إلا اليسير منها» وصرح به الزركشي في البرهان ١/ ٣١٩.

(٣) استعمل الإمام مكي (صحة السند) أو (صحة الرواية) أو (نقل الثقات) في (الإبانة) نحو عشر مرات، و (الإجماع أو اجتماع العامة) - وهي تصلح للتعبير عن الاستفاضة أيضًا - نحو عشر مرات، ولم يستعمل (التواتر) ولا مرة، واستعمل الباقلاني (الاستفاضة) في (الانتصار) ١/ ٨، ١٣، ١٤.. إلخ هذا مع استعماله التواتر، واستعمل أبو شامة في (المرشد الوجيز) (صحة النقل) ص١٧١، ١٧٣، و (الاستفاضة) =

السند (وقوامها تحقق الضبط والعدالة في الرواة مع لقيا اللَّقين لمن عنه تلقى) متوفرة في الصحابة الذين تلقوا عن الرسول - ﷺ - وكذلك في التابعين الذين تلقوا عن الصحابة، وكذلك في أتباع التابعين وأئمة القراء العشرة الذين عاشوا في القرن الثاني وعاش اثنان منهم إلى أوائل القرن الثالث، الجميع تتحقق فيهم العدالة والضبط واللقيا. وكذلك تتحقق العدالة في من أخذ عن القراء. ومن هنا مال ذلك الفريق إلى أن صورة وثاقة نقل القرآن ينطبق عليها مصطلح صحة السند أكثر من مصطلح التواتر. وقد أضافوا شرط الاستفاضة[1]. وليس على وجه الأرض أكثر استفاضة بين أهل الأرض من القرآن. لأن المسلمين قد يزيد عددهم عن مليار ونصف ليس بينهم من لا يعرف القرآن أو يحفظ آيات أو سورًا منه أو كله. وليس الأمر كذلك بين أهل أي دين آخر وكتابهم المقدس.

رابعًا: ويحسن هنا أن نلفت إلى ملحظ طريف. هو أن بعض العلماء (منهم الزركشي - ٧٩٤هـ) ألحق بالقول بالتواتر هنا شرط العدالة[2] - كأنه جعله من ضمن قِوام التواتر، وأن القائلين بصحة السند يضمّون معها شرط الاستفاضة. والاستفاضة هي صورة من التواتر لكنها خالية من قيده الشكلي (طبقة.. عن

= في ص١٦٦ (هذه عن الباقلاني)، وفي ١٧٠ إلى ١٧٣، وعبر في ١٧٤ (بالاجتماع على القراءة). واستعمل (التواتر) في ١٧١ مستغنيًا عنه، وفي ١٧٧ - ١٧٨ قاصرًا إياه على ما اجتمعت عليه القراء ومنكرًا له في غير ذلك.

(١) ينظر: التعليق السابق لهذا.

(٢) ينظر: تشنيف المسامع شرح الزركشي لجمع الجوامع ١/ ٢٦٩.

طبقة) أي أن كلاً من الفريقين جبر موقفه. وقد ميّل الإمام ابن الصلاح بين الاستفاضة والتواتر[1].

خامسًا: أقول هنا الخلاف لفظي أو كاللفظي:

أ- فبالنسبة لتأخر استعمال المصطلح هذا لا أثر له مادام قوام المصطلح متحققًا بالصورة التي سنذكرها الآن.

ب- وبالنسبة لعدالة الرواة التي تتمثل تطبيقيًّا في التزام النص الكريم دون أي تغيير. فالعدالة متوفرة تمامًا في الصحابة والتابعين وتابعيهم وكل الذين نقلوا القرآن. هذه العدالة تُذْكيها أمور ذات قيمة بالغة. أحدها: أن العرب القدماء بصورة عامة كانوا يلتزمون الصدق ويأنفون من الكذب ويعدونه ضعفًا وجبنًا[2]. وثاني تلك الأمور: ما يؤمن به كل مسلم من قداسة القرآن الكريم وأنه لا يحق له أن يغير حرفًا مما تلقاه، فالقرآن نَصٌّ مُعَيَّنُ الألفاظ والعبارات مُتَعَبَّدٌ بتلاوته. وثالث تلك الأمور: أن جمهور المسلمين (والقراء من باب أولى لأنهم من الخاصة ومن العلماء) بلغهم الحديث المتواتر عن مولانا رسول الله - ﷺ - (من كذب علي متعمدًا فليتبوَّأ مقعده من النار). وهم يعلمون تمامًا أيضًا أن القرآن الكريم أعظم قداسة من الحديث الشريف. وهناك أمر رابع: أن النص

---

(١) ينظر المرشد الوجيز ١٨٣.

(٢) بقي ذلك الخلق إلى الآن لمسته في الطلاب، وأنا أدرّس لهم في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة حفظها الله وزاد البيت الحرام تشريفًا وتكريمًا. فالطالب يعترف بخطئه فور سؤاله – مع علمه بما قد يترتب على اعترافه من عقوبة.

الكريم نصٌّ عامٌّ معروف ومتاح لكل جمهور المسلمين، بحيث لا يتأتى أن يغيّر أحد فيه كلمة فتخفي عن الآخرين. وكلنا نعرف قصص احتكام المختلفين في القراءة إلى رسول الله – ﷺ. وقد شاء الله تعالى أن يكون مثل هذا الاختلاف هو الداعية إلى كتابة المصاحف العثمانية ﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ﴾ [يوسف ١٠٠].ويضاف إلى ذلك كله تحقق العدالة في القراء ورواتهم وطرقهم تحققًا علميًّا.

ج- وبالنسبة للصورة الاصطلاحية للتواتر (طبقة عن طبقة) فالذين تمسكوا بهذا غفلوا عن أمر بالغ الأهمية هو أن ذاك الشرط يكون ضروريًّا في النثريات المتزايدة المختلفة أعني مثل الحديث الشريف. فالأحاديث كل منها عبارة أو عبارات محدودة يسهل حفظها بمجرد سماعها مرة واحدة، ومختلفة بمعنى أن ما يقوله الرسول – ﷺ – في الصباح يتناول شأنًا غير الشأن الذي يتناوله في المساء وهكذا. ومن الطبيعي أن يكون كلامه – ﷺ – في هذا يعبر عن معان غير ما يعبر به عن ذاك. وهذا ما نقصده بالاختلاف ثم التجدد. ولكل حديث ظروفه من حيث من يسمعونه.

أما القرآن الكريم فإنه نص كبير جدًّا متكامل يُلْتَزَم ويُقْرأ أو تُقْرأ أجزاء منه كل يوم. وعند نزوله يكون هناك ما يستدعى التلقف: أمر من عند الله عز وجل، واستدعاءُ الكُتّاب، وقراءةُ النبي – ﷺ – إملاءً على الكتاب. ثم قراءة النبي – ﷺ – نفس النص تبليغًا للناس، ومحاولة كثيرين حفظ النص لأنه من عند الله. هذه واحدة، وأما الأخرى فهي وحدة النص الكريم عند الأئمة العشرة (وعند غيرهم أيضًا من أئمة القراءات، ولكننا نقتصر على العشرة لأنهم هم المعتمدون). وهذا موضوع الفقرة التالية.

صورة جديدة من يَقينيّة صحة سند النص:

إننا نريد أن نلفت هنا إلى صورة من يقينيّة إسناد النص الكريم إلى مولانا رسول ﷺ لم يذكرها أحد، مع أنها أقوى من التواتر الاصطلاحي، ومع أنها تثبت المعنى المقصود بالتواتر في الحقبة التي بين رسول الله ﷺ وبين القراء العشرة، وهي الحقبة التي قال الإمام أبو شامة والإمام الزركشي إن نقل القرآن فيها كان آحاديًّا[1]. إن صورة اليقينيّة التي ننوه بها هنا هي **وحدة النص الكريم الذي تلقاه الأئمة العشرة وحدة تامة** أي كونه هو هو بألفاظه وعباراته وبنسقها في آياتها، وبآياته في سورها، بل وبترتيب سورها في الكتاب الكريم. إن وحدة النص الذي تلقاه كل من الأئمة، وأقرأ به لقناءه (تلاميذه) على هذه الصورة تثبت ثبوتًا يقينيًّا أن هذا النص بعينه هو الذي تُلُقِّيَ عن رسول الله ﷺ عبر حلقتين (طبقتين) أو أكثر من الصحابة والتابعين. إن اتفاق عشرة أو أكثر (الإمام الهذلي ت ٤٥٦هـ - ذكر خمسين) على رواية نص بعينه (بألفاظه وجُمَله ونَسَقه) عن إنسان ما لهو حجة يقينية تثبت صدور هذا النص عن ذلك الإنسان، لأن النص تفاصيل دقيقة عرضة للاختلاف، فإذا كانت على الرغم من ذلك واحدة تمامًا كما وصفنا قبلاً تُيُقِّنَ أنها هي عين المروي عن ذلك الإنسان، وأنها إنما حُفِظَت ولم تُغَيَّر لقداستها (هذا في القرآن، وقد يكون ذلك في غير القرآن لنفاسة النص أو لخطره أي أثره العظيم). وفي هذا الحالة فإن انتقال النص آحادًا

---

(١) ينظر المرشد الوجيز لأبي شامة ١٧٨، والبرهان للزركشي ١/ ٣١٩.

إلى الإمام – إذا سُلمت هذه الآحادية – يؤيد ويزيد يقينية كونه عن صاحبه، لأن **اتفاق المتباعدين** على رواية خبر، أو نص – كما في حالتنا هذه، يكسب ذلك الخبر وذلك النص يقينية – حيث التقت رواياتهم عليه دون تنسيق بينهم.

والخلاصة أن وحدة النص الذي تلقاه عن النبي ﷺ وحفظه عشرة أو أكثر[1] من الصحابة متفرقين تقوم مقام طبقة تواتر مكونة من عشرة أو أكثر من الصحابة سمعوا النص معًا، وكذلك وحدة النص الذي يحفظه عشرون أو أكثر من التابعين تلقيًا عن الصحابة تقوم مقام طبقة ثانية سمعت النص معًا، وهكذا. فوحدة كلمات النص وعباراته وآياته وسوره عند الأئمة العشرة تحقق المقصود بتواتر النص في الحلقات التي بين رسول الله ﷺ وبين هؤلاء القراء، وهي الحلقات التي قال أبو شامة والزركشي إن انتقال النص الكريم فيها كان آحاديًّا. وهذه الصورة من اليقينيّة التي ذكرناها هي أقوى من التواتر الاصطلاحي بمراحل، لأنها تنصبّ على المنقول نفسه مع عدد الناقلين، في حين أن التواتر الاصطلاحي يركز على عدد الناقلين.

وفي مثل يوضح ما نريد أن نقول: إن سورة الفاتحة مكونة من تسع وعشرين كلمة (منها كلمات البسملة) وليس في الفاتحة ما اختلف فيها الأئمة

---

(١) الإمام الذهبي (مؤرخ الإسلام) ذكر أن الصحابة الذين تلقوا القرآن من النبي ﷺ سبعة ذكر أسماءهم. وقد وثقت أنا تلقي خمسة آخرين عن النبي ﷺ فصاروا اثنى عشر تلقت عنهم الطبقة الثانية. وعن الثانية تلقت طبقة ثالثة وهكذا (ينظر كتاب: وثاقة نقل النص القرآني الكريم من رسول الله ﷺ إلى أمته – للمؤلف.

العشرة اختلافًا يمس المعنى أدنى مساس إلا كلمة واحدة (ملك) التي تُقْرأ (مَلِك) وتُقرأ (مالك). ولا يخفى أن جنس المعنى واحد، وهو القبض على الشيء والهيمنة عليه. وحروف اللفظين واحدة مع زيادة حركة في (مالك). فهذه كلمة واحدة اختُلف فيها ذلك الاختلاف الشكلي من بين تسع وعشرين كلمة. ولا يوجد كهذا التماثل في نص مطول إلى حد ما في الحديث الشريف. أما سورة البقرة – وهي أطول سور القرآن وتمثل $\frac{١}{١٢}$ من القرآن الكريم – فلن تجد فيها من مثل الاختلاف الذي ذكرناه ما يبلغ ثلاثين كلمة مثل (يَخْدعون ويخادعون) (يَكْذبون ويُكَذّبون) مع اتحاد حروف كل من الزوجين واتحاد جنس المعنى فيهما، ولا تغيير إلا بزيادة حركة في (يخادعون) وشَدّة في (يُكَذّبون)، وهذا هو ما نقصده بوحدة النص عند الأئمة العشرة. وهي وحدة تقوم مقام طبقات التواتر – كما قلنا. ولا يخفى على الدارس أن ما عدا مثل هذه الاختلافات – كالإدغام وعدمه في (الرحيم ملك)، وحركات الضمير في (عليهم) مع وصل الميم وعدم الوصل وما شابه ذلك، وكذلك الإمالة والنصب والهمز والتسهيل كل ذلك وما أشبهه مما لا يمس المعنى هو لا يعد اختلافًا بأي حال، لأنها أمور تعود إلى اللهجات أو إلى سنن العرب في كلامها. وهذه كلها لا يعُدّها أحد من أهل العلم باللغات وغير اللغات... لا يعدها أحد منهم اختلافًا في النص.

وكل هذا الذي ذكرناه خاص بسند القراء العشرة إلى سيدنا رسول الله ﷺ أما تواتر قراءاتهم بعدهم فنقتبس بشأنها تعبير البنّاني: فقد تلقاها من أهل كل بلد بقراءة إمامهم الجمُّ الغفيرُ عن مثلهم وهلم جرا. وإنما أسندت للأئمة

المذكورين في أسانيدهم لتصديهم لضبط حروفها وحفظ شيوخهم الكُمَّل فيها» اهـ[1] والبناني يقصد أن قراءة كل إمام من الأئمة العشرة تلقاها عنه جمع غفير من اللقناء يزيد عن حد التواتر، وأن كل واحد من هؤلاء اللقناء تلقى القرآن والقراءات عنه جمعٌ غفير يزيد عن حد التواتر، وهكذا. وهنا نذكّر بأمرين أ- أن الحد الأدنى للتواتر هو خمسة رجال، والحد الأعلى سبعون أو أكثر. ب- أن تحقيق ما قاله البناني تفصيليًّا مُبَيَّنٌ في كتب تراجم القراء كمعرفة القراء الكبار للذهبي، وغاية النهاية لابن الجزري وغيرهما، حيث يوجد في ترجمة كل قارئ أسماء الذين تلقى هو عنهم، وأسماء الذين تلقوا عنه معيّنة معرّفة المكان وزمن الحياة والممات، فليس هناك حلقات مجهولة.

وهكذا يتبين أن شروط مصطلح التواتر متوفرة – حسب البيان الذي أسلفناه، كما أن صحة السند متوفرة – حسب البيان الذي أسلفناه أيضًا. فالقرآن متواتر وصحيح السند معًا، ولا تنافي بين المصطلحين.



(١) من حاشية البناني على جمع الجوامع ١/ ٢٢٨ وهو عن شيخ الإسلام. والعبارة الأخيرة تفهم على معناها «ولحفظ شيوخهم» أو «ولضبط حفظ».

فصل ٤:

الأداء والتواتر

هنا تحديد ثالث لمعنى الأداء نشأ بكلام الإمام أبي عمرو عثمان بن الحاجب (٦٤٦هـ) عن التواتر في القراءات، حيث عَدّ ابن الحاجب جانبًا من تلك القراءات غيرَ متواتر وهو ما أسماه الأداء. وقد عُرِّف الأداء هنا بأنه هيئة للفظ يتحقق بدونها[١]، وهو يصدق على الهيئات التي تُنْطَق بها الكلمة وتختلف من قارئ إلى آخر من أئمة القراءات السبع (أو العشر) ورواتهم وطرقهم. والمجالات التي مثل بها الشراح لتلك الاختلافات هي مجالات المد الزائد، والإمالة، وتسهيل الهمز، قالوا «لأنها أمور لا يضبطها السماع عادة، لأنها تقبل الزيادة والنقصان (أو المبالغة والقصد)، بل هي اجتهادية، والشرط في التواتر أن لا يكون في الأصل اجتهاديًّا»[٢].

وقال الإمام الزركشي ٧٩٤هـ في شرح ذلك ما خلاصته: أ- بالنسبة للمد - أن القراء يتفاوتون في المبالغة وغيرها: فحمزة، وورش يمدون بمقدار أربع

---

(١) ينظر شرح المحلي لجمع الجوامع ١/ ٢٢٨ أي يمكن أن ينطق اللفظ بهيأة أُخْرَى ويظل هو هو بنفس معناه مثل نُطْق لفظ (العالمين) بأي قدر من المد العارض للوقف، ونطق (يومنون) بالتحقيق أو عدمه، ومنها درجات الإمالة وتسهيل الهمز، وإشمام الصاد في (يُصْدر). وعبارة «هيئة يتحقق اللفظ بدونها» واسعة تشمل صورًا كثيرة.

(٢) تنظر حاشية البناني على شرح جمع الجوامع ١/ ٢٢٨.

ألفات، وعن عاصم ثلاث، وعن الكسائي ألفين ونصف، وعن قالون ألفين، وعن السوسيّ ألف ونصف. فهذه الروايات والطرق في كيفية التلفظ بالمد ليست متواترة. ولهذا كَرِه الإمام أحمد بن حنبل قراءة حمزة، لما فيها من طول المد وغيره، ولو كانت متواترة ما كرهها.

ب- وأما الإمالة فقسمان: مَحْضة وهي أن ينحو بالألف إلى الياء وبالفتحة إلى الكسرة، وبين بين وهي كذلك إلا أنها إلى الألف والفتحة أقرب. وهي أصعب الإمالتين، وهي المختارة عند الأئمة. فلا شك في تواتر الإمالة، وإنما اختلفوا في كيفيتها مبالغة وقصدًا، فهذا هو الذي لا تواتر فيه.

ج- وكذلك تخفيفُ الهمز أصلُه متواتر وإنما الخلاف في كيفيته» انتهى ما قال الزركشي. وننبه إلى أن الكلام ليس عن المد الأصلي وإنما عن مقدار الزيادة في المد الفرعي.

د- وبمناسبة الكلام عن عدم تواتر الهيئات الأدائية ذُكر أن الإمام شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة المقدسي (٦٦٥هـ) أدخل الألفاظ المختلف فيها بين القراء ضمن ما ليس متواترًا. وقد اختلف الشراح في تفسير كلام أبي شامة. فأما جلال الدين المحلي (٨٦٤هـ) شارح جمع الجوامع فرجع إلى عبارة أبي شامة (وهي في المرشد الوجيز ص١٧٧) ولخصها، وفسرها بأنها ما اختُلف فيه من الأداء غير ما تقدم كالمبالغة في تشديد المشدد والتوسط في ذلك. ثم قال إن الألفاظ المختلف فيها بين القراء منها المتواتر وهو ما اتفقت الطرق على نقله عنهم، ومنها غير المتواتر وهو ما اختلف فيه بمعنى أنه نُفِيت

نسبته إليهم في بعض الطرق. وأقول أنا «إن أبا شامة قسّم ما رُوي عن أئمة القراءات إلى ما أُجمع عليه منهم لم يَخْتلف فيه الطُرُق، وما اخْتُلِف فيه بمعنى أنه «نُفيت نسبته إليهم في بعض الطرق» فالقسم الأول متواتر والقسم الثاني هو الذي حكم أبو شامة بأنه غير متواتر. وعبارة «نُفِيت نسبته إليهم في بعض الطرق»، تحتمل أن يكون معناها: الأوجه التي قالت بها طرقٌ لإمامٍ أو أئمة دون طرق أخرى. فيكون المتواتر من قراءة كل إمام هو ما اتفقت عليه طرقه عنه، أما ما اخْتَلَفَتْ فيه طرقه فليس متواترًا. وفَهِم البناني أن المراد بالعبارة هو الأوجه القرآنية المشكوك في صحة نسبتها، «فبعض الطرق تُثْبِتُها لقارئها وبعض الطرق تنفيها عنه». ورأى الزركشي وغيره أن المراد اختلافات من نوع المبالغة في تشديد الحرف المشدد، وعدم المبالغة، والتوسط، أي أنه اتفق في هذا مع جلال الدين المحلي. وأرى أن هذا بعيد عن معنى عبارة أبي شامة[1]. ويرى بعض المتخصصين أن مراد عبارة أبي شامة هو ما يسمى الانفرادات[2]. والذي يبدو لي أن عبارة أبي شامة أوسع من الانفرادات، وأن المشكوك في صحة نسبته لا ينبغي

---

(١) عن كل ما قلناه عن هذا المعنى الثالث من معاني الأداء ينظر جمع الجوامع لتاج الدين السبكي (ت ٧٧١) بشرح الجلال المحلي وحاشية البناني وتعليق شيخ الإسلام عبد الرحمن الشربيني ١/ ٢٢٨ – ٢٣١، وبشرح الزركشي ١/ ٢٦١ – ٢٦٤، والمرشد الوجيز لأبي شامة ١٧٦ – ١٧٧.

(٢) تفسير كلام أبي شامة بأن المقصود به الانفرادات هو رأي د. سيد أحمد دراز قال به في مناقشة شفوية بيني وبينه في معنى كلمة أبي شامة.

أن يعتد به في هذا المجال الخطير أي ذي القدر الجليل. فلم يبق إلا التفسير الأول. أنها الأوجه التي لم تُجْمِع عليها طرق كل إمام عنه. وهو أشبه، لكونه مقابل ما أُجْمِع عليه الذي يُسَلِّم أبو شامة القولَ بتواتره.

فغير المتواتر هو:

أ- المبالغة وعدمها في المد الفرعي، وفي الإمالة، وفي تسهيل الهمز، وسائر الأمور الأدائية مثل كيفية الإشمام في باب (قيل) وغيره، وكيفية الروم والاختلاس.. وكل ما هو هيئات اجتهادية.

ب- الأوجه التي اختلفت طُرُق أي إمام في نسبتها إليه (أي أن بعض الطرق تثبتها له وبعض الطرق تنفيها).

ج- الانفرادات.

كلام الأئمة عن ضبط الأداء

هنا سؤال يقتضينا العلمُ والإنصافُ أن نجيب عنه، وهو هل يكفي أن يكون من تلقيتَ عنه حجة ليكون أداؤك أنت أيضًا حجة؟ ألا يمكن أن تكون أنت تلقيتَ الصواب ثم أديتَ خَطأً؟ الجواب: بلى، هذا يحدث كثيرًا، لأن المحاكاة أي التقليد الدقيق في هذا المجال له صعوبة خاصة هي أن الخطأ فيه من نوع اللحن الخفي الذي لا ينكشف بسهولة. فلنسمع إجابة السؤال من الأئمة.

١- الإمام السيوطي (ت ٩١١هـ): في معرض كلام السيوطي عن كيفية تحمل القرآن الكريم ذكر السيوطي كيفيات تحمل الحديث التسع، وقال أنه لا

يتأتى منها في تحمل القرآن إلا اثنتان هما: القراءة على الشيخ، والسماع من لفظه. ثم قال إن القراءة على الشيخ هي المستعملة في مجال القرآن سلفًا وخلفًا. وأما السماع من لفظ الشيخ، فإن الصحابة أخذوا القرآن عن النبي ﷺ سماعًا، ولكن أئمة القراءات العشرة منعوا الأخذ بهذا السبيل في نقل لقنائهم (تلاميذهم) القرآن عنهم، ثم بين سبب ذلك المنع بقوله: «والمنع فيه ظاهر، لأن المقصود هنا (أي في قراءة القرآن) هو كيفيةُ الأداء، وليس كلُّ مَنْ سمع مِن لفظ الشيخ يَقْدر على الأداء كهيأته. بخلاف الحديث، فإن المقصود فيه المعنى، أو اللفظَ لا بالهيآت المعتبرة في أداء القرآن. وأما الصحابة فكانت فصاحتهم وطباعهم السليمة تقتضي قدرتَهم على الأداء كما سمعوه من النبي – ﷺ – لأنه نزل بلغتهم»[1].

أي أن السيوطي يعلل منع أئمة القراءات أن يأخذ لقناؤهم القرآن عنهم بالسماع وحده؛ أي سماع اللقناء مشايخهم يقرءون القرآن، دون أن يعرض اللقناء على مشايخهم – يعلل ذلك بأن سماع اللقناء وحده لا يكفي لضمان أن تكون قراءة اللقناء مطابقة في أدائها لهيئات أداء الشيوخ؛ لأنه «ليس كل من سمع من لفظ الشيخ يقدر على الأداء كهيأته». وبقية رأيه أنه لا يجوز القياس على أخذ الصحابة القرآن من النبي ﷺ بالسماع منه ﷺ، لأن فصاحتهم كانت تمكنهم من الأداء كأدائه ﷺ.

٢- ونضيف هنا أن الإمام عبد الرحمن بن جاد الله البَنّاني المغربي (ت ١١٩٨هـ) قال في حاشيته على جمع الجوامع معلقًا على مُؤَدَّى رأى ابن الحاجب

(١) ينظر الإتقان للسيوطي النوع ٣٤.

أن ما يُعَدّ – في قراءة القرآن – من قبيل الأداء بأَنْ كان هيأة للفظ يتحقق اللفظ بدونها – كزيادة المد على أصله، ودرجات الإمالة وتسهيل الهمز – كل ذلك ليس متواترًا لأنه «أمر لا يضبطه السماع عادة، لأنه يقبل الزيادة والنقصان، بل هو أمر اجتهادي، وقد شرطوا في التواتر أن لا يكون في الأصل عن الاجتهاد». هنا قال البناني «فإن قيل قد يُتَصور الضبط في الطبقة الأولى (أي من سامعي القرآن من النبي – ﷺ – وهم الصحابة رضوان الله عليهم) للعلم بضبطها ما سمعته منه – ﷺ – على الوجه الذي صَدَر منه من غير تفاوت بسبب تكرُّر عرْضها ما سمعته منه – ﷺ –. قلنا: إن سُلِّمَ وقوع ذلك لم يُفِدْ، إذ لا يتأتى نظيرُه في بقية الطبقات. فإن الطبقة الأولى لا تقدر عادة على استمرار ضبط ما سمعته منه – ﷺ –، ولو سُلِّم فلا نقدر عادة على القطع بأن ما تلقته الطبقة الثانية جارٍ على الوجه الذي نطق به النبي – ﷺ –»[1].

والخلاصة إلى هنا:

أ- أن البناني يعلل ما قاله السيوطي من إمكان ضبط الصحابة ما أخذوه من رسول الله ﷺ سماعًا: بأن فرصة تكرارهم عرض قراءتهم عليه ﷺ كانت متاحة.

ب- ويقول البناني إن فرصة تكرار العرض تلك لا يتأتى نظيرها لطبقة التابعين ومَنْ بعدهم، وإنه لو فُرض أن تلك الفرصة كانت متاحة لهم فإن الطبقة الأولى لا تقدر عادة على استمرار الضبط»، كما أننا لا نقدر على القطع بأن ما تلقته طبقة التابعين جارٍ على الوجه الذي نطق به النبي ﷺ.

---

(١) ينظر جمع الجوامع للتاج السبكي بحاشية البناني ١/ ٢٢٨ – ٢٩٩.

ج- أن البنّاني والسيوطي وقبلهم ابن الحاجب وأبو شامة والزركشي ينفون التواتر عما هو من قبيل الأداء. كمقادير المدّ الزائد، ودرجات الإمالة والإشمام تسهيل الهمز. وأضيفت إلى ذلك الوجوه المختلّف في ثبوت نسبتها إلى الإمام الذي تنسب إليه.

د- فيتحصل أن المتواتر هو الكلمات في جملها، والجمل في آياتها، والآيات في سورها – بالنطق العربي الفصيح حسب ما أجمع رواة كلٍّ من الأئمة العشرة على نسبته إليه.

٣- وقال الإمام محمد بن أبي بكر المرعشي (ساجقلي زاده) (ت ١١٥٠هـ) «لما طالت سلسلة الأداء تَخَلل أشياءُ من التحريف في أداء كثير من شيوخ الأداء، والشيخ الماهر الجامع بين الرواية والدراية أعز من الكبريت الأحمر، فوجب علينا أن لا نعتمد على أداء شيوخنا كل الاعتماد، بل نتأمل في ما أودعه العلماء في كتبهم من بيان مسائل هذا الفن، ونقيس ما سمعنا من الشيوخ على ما أُودِع في الكتب: فما وافقه فهو الحق، وما خالفه فالحق ما في الكتب»[(١)].

وتعليقًا على كلام الشيخين السيوطي والبناني:

١- نتذكر أن كلام السيوطي كان عند نقل القرآن الكريم، وأن كلام البنّاني عن مسألة التواتر ورأى ابن الحاجب، لكننا لا نعالج المسألتين وإنما أخذنا منهما كلام الشيخين عن الأداء. وهذا حقنا وهو صواب في البحث العلمي. أما كلام المرعشي فهو في الأداء مباشرة.

---

(١) كلمة المرعشي من تقديم أ/ فرغلي عرباوي لتحقيقه الحواشي المفهمة، ص١٣.

٢- نلحظ أن الشيخين يكادان يجمعان على أن في أداء الإنسان ما سَمِع جانبًا لا يتيسر أداؤه أو التحقق من أدائه كما سُمِع تمامًا. (وهو هيأه الأداء) وهذا صحيح.

٣- يظهر هنا تساؤل أبداه بعض لُقَنائنا عن الذي نقرؤه الآن أهو ما قرأه رسول الله - ﷺ - بعينه؟ والجواب نعم هو بعينه. وتمحيص الكلام أن القرآن الكريم هو كلماتٌ عربية، في جُمَل عربية، منطوقة (ضمن آيات مرتبة في سور) نطقًا عربيًا. أما قراءة القرآن فهي تلك الكلمات بعينها في الجمل بعينها في النطق العربي. لكن لكل واحد من البشر خصائص في نطقه. منها:

أ- خصائص أعضاء الجهاز النطقي لكل إنسان، وهي تتأثر بتكوين بدنه، ومنها يؤخذ ما يسمى البصمة الصوتية.

ب- قُدرات على المحاكاة والتقليد الصوتي - وهي تتفاوت بين البشر. ومن هذه القدرات ما يتعلق بتقدير طول المد، وميل الإمالة، وتسهيل الهمز، ومدى التفخيم والترقيق.. إلخ. ويدخل ضمن هذه القدرات مدى الإحساس بالمعاني وأثر الانفعال بذلك في الأداء الصوتي، كما يدخل فيها إمكاناتُ الجهاز الصوتي لكل إنسان، ومدى قدرة المرء على تحسين أدائه الصوتي أو تلوينه. ومن هنا كان الصحابة يتفاوتون في مدى قدرتهم على التغني بالقرآن الكريم وتلوين أدائهم فيه بحسب المعاني.

فهذه الجوانب وما ينتمي إليها ليس لها أثر في إتمام نقل النص القرآني الكريم.

أما إذا وقع أي خلل في المستوى الأول. الكلمات بعينها في الجمل بعينها بالنطق العربي الصحيح مخارجَ أو صفاتٍ أو بنيةً أو إعرابًا فإن الدراية كفيلةٌ بتداركه. وتتمثل **الدراية** هنا (أ) في المصحح البشري: الشيخ أو المشرف على الإقراء، و (ب) في القواعد اللغوية للأداء الصحيح للنص الكريم.

وعلى ذلك فإن ما قد يؤخذ من كلام السيوطي والبناني من أن بعض اللُّقناء قد لا يستطيعون أن يؤدوا ما سمعوه من شيخهم كما سمعوه تمامًا، وهذا قد ينطبق على سماع الصحابة القرآن من النبي – ﷺ – وينطبق على سماع من بَعْدهم من شيوخهم – كلام السيوطي والبناني هذا لا يقدح أبدًا في قدرة الصحابة على نقل ما سمعوه من القرآن من النبي – ﷺ –، ولا في نقل من بعدهم عن شيوخهم، لأن النقل هنا – وفي كل نقلٍ لكلام – ينصب على الألفاظ والعبارات كما سُمِعت باللغة العربية، وهذا هو المراد، ولا يَشترط أحد من أهل العلم والعقل أن يكون صوت ناقل النص غليظًا – مثلاً – كصوت شيخه، أو يكون رقيقًا أو أغنّ أو أجَشّ أو أصْحَل... كصوت صاحب النص. كذلك لا يشترط أحد أن تكون درجة الغنة أو التفخيم أو طول المد أو درجة الإمالة أو تسهيل الهمز أو نحو ذلك في نُطْق ناقل النص مطابقة لأصلها في نطق صاحب الكلام مئة بالمئة. هذا فوق الطاقة البشرية – بالإضافة إلى أنه لا حاجة إليه في نقل النصوص. فإن الدراسات الصوتية الحديثة تقرر أنه من المستحيل أن يعيد المرء نفسُه أَيَّةَ كلمة نَطَقَها هو وتتحقق في النطق الثاني كلُّ الخصائص الصوتية الدقيقة التي كانت في النطق الأول (مثلاً عدد الذبذبات، درجة الارتفاع إلخ) فما بالُك

بإعادة شخص كلام شخص آخَر؟ وإنما الأمر هو أن يكون النطق الثاني يحمل نفس محتوى النطق الأول من الملامح اللغوية المتميزة أي الجمل بأعيانها بكلماتها وتواليها، وبأحرفها بأعيانها وتواليها، والحركات والسكنات بأعيانها وتواليها – أي بصورة لا تغير نص الكلام تغييرًا حقيقيًّا – مع التمييز بين الحركة الطويلة والقصيرة والتشديد والغَنّ ودرجة من التفخيم تميز المفخَّم ودرجة من الترقيق تميز المرَقَّق ودرجة من الإمالة تميز الممال .. إلخ. وهكذا. وهذا ما يجري في حياة كل البشر في هذا المجال. وقد تحقق تمام التحقق في نقل القرآن الكريم والحمد لله.

أما ما عدا ذلك: من خصائص أعضاء الجهاز النطقي، وقدرات المحاكاة التي ذكرناها قبلاً فليست مطلوبة، ولا حاجة إليها في نقل الكلام أي في تلقي القراءة ونقلها أي روايتها هنا. ويَلْحَقُ بشريحة الخصائص الصوتية وقدرات المحاكاة هذه ما كان من قَبيل اللهجات (تسهيلَ همز أو ترقيقًا إلخ)، وكذا ما لا يؤثر في متن النص من سُنن العرب في كلامها – كما في بعض صور التأنيث والتذكير. لكن هذه الملحقات توقفت الرخصة أو الاختيار فيها – في مجال نقل القرآن الكريم خاصة – منذ الوصول إلى أئمة القراءات (السبعة والعشرة) وانتصاب كل منهم لأداء القرآن بطريقة خاصة به يأخذها لُقَنَاؤه عنه. فلم يعد لأحدٍ الحقُّ في أداءٍ لم يأخذه عن الإمام أو عن رواة الإمام. وإذا فعل هذا من ينتسب إلى إمام عُدّ كاذبًا على إمامه، وإن لم ينسبه إلى الإمام كان مبتدعًا يحاكَم كما حُوكم ابن شنبوذ وغيره. وهذا صواب يتطلبه ضبط القراءات أي حصرُها.

مراحل الحجية في مجال الأداء:

لقد أخذتنا مسألة إمكان اختلاف أداء اللقين عما تلقاه، ومدى هذا الاختلاف، وما يُتَوَهَّم من تأثيره على سلامة وصول النص القرآني إلينا كما أنزله الله تعالى. أخذَنا هذا السؤالُ لتوقعه، ولخطورته من حيث إن إجابته بوقوع الاختلاف هي المتبادرة، في ضوء ما قررته الدراسات القديمة، وأيدته الدراسات الحديثة، من تعذر مطابقة أداء المتلقِّي لما تَلَقَّاه مطابقة تامة على النحو الذي فصّلناه. وإذ قد بيّنّا أن المقصود هو تطابق الجمل والكلمات بحروفها – لا بأجراسها ولا بالخصائص الصوتية لنطق المتلقَّى عنه – فلنعد إلى معالجة موضوع حجية الأداء، فنتناول مراحل هذه الحجية.

ونظرًا إلى أن أصل المسألة هنا هو مجردُ الأداء الصحيح والفصيح للغة العربية، فإن هناك مرحلة كانت الحُجّية فيها هي النطق الصادر عن أهل اللغة الخالصي العروبة، السليمي السليقة، أي الذين لم تُشَب سليقتُهم بالاختلاط بغير العرب اختلاطًا مؤثرًا. وأول المعروف والمعترف به من هؤلاء هم عَرَبُ ما يسمى العصر الجاهلي للشعر، وقد بدأ قبل البعثة المحمدية بنحو قرنين. لكن علمية الدراسة تقتضينا أن نقف عند المَعْلَم الأعظم للفصاحة العربية وهو سيدنا محمد – ﷺ – لأنه أعربُ العرب، وأفصحُ العرب، ونزل القرآن – الذي هو الموضوع الأجلّ للتجويد – على قلبه وجَرَى على لسانه – ﷺ –، ووَصَفت السيرة كل حياته – ﷺ – وبخاصة الجانبُ الذي هو أساس موضوع التجويد وهو نطقُه – ﷺ – وكلامه وقراءته. فهذا هو الحجة العظمى – ﷺ –. ولا

ينبغي أن ننسى عناصر حجيته – في مجالنا أنه – ﷺ – هو أَعْرَبُ العرب، وأفصح العَرب، وأن القرآن الكريم نزل على قلبه – ﷺ – عربيًا، وجرى على لسانه عربيًّا. وبعده – ﷺ – كان الجمهور الأعظم من الصحابة عربًا يتميزون بمستوى عال من الفصاحة. وتلاهم التابعون، وكثر الداخلون في الإسلام من الأعاجم فقلت الفصاحة، وشاع النطقُ غيرُ الفصيح في عامة الناس، ولم يَسْلَم من اللحن الجليّ والخفيّ إلا الخاصة، حتى صار يُضْرَب المثل بفصاحة فلان وعلان، وهذا من قلة الفصحاء. ومن الواضح أن الحُجّية في هذه الحقبة المتأخرة كانت تتمثل في الأحكام التي تصدر من أفراد أو جماعات محدودة بأن قراءة فلان صحيحة أو فصيحة. وهي أحكام قائمة على التذوق والتقويم السليقي، لا على قواعد محدَّدة تقول إن القراءات استوفت كذا أو اختلّ منها كذا (أي مدّ، أو غَنّ، أو قلقلة، أو مخرج الحرف الفلاني أو صفة الحرف الفلاني إلخ).

– ومع أن سلاسل سند قُرَّاء القرآن التي كانت قد بدأت في عهد النبي – ﷺ – استمرت بعده – ﷺ، وكان أفرادها عادة من أهل العلم والفصاحة، والْتَزَمَتْ بالأداء الصحيح والفصيح للقرآن الكريم = فإن الحاجة أصبحت ماسّة إلى تقعيد القراءة الصحيحة الفصيحة أي وضع القواعد لها، بدلاً من استمرار الوضع الهُلامي الذي لا يُسْتطاع تحديد الخطأ أو تعيين الصواب فيه. وهنا سبَّب الله لعالم صالح هو الخليل بن أحمد (المتوفي نحو ١٧٠هـ) – وقد أخذ عن علماء أول القرن الثاني عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء وغيرهما – سبب الله له سببًا فحدَّد مخارج الحروف وذكر كثيرًا من صفاتها. ثم سبب الله

لِلَقِينِه سيبويه سببًا آخر فهذّب كلام شيخه وحدد المخارج والصفات تحديدًا كاملاً هو الباقي إلى اليوم. في أول عام (١٤٣٤هـ).

وهكذا استجد أمران (أ): وجود قواعد ضابطة للأداء الصحيح والنطق الفصيح أي خَرَجْنا من حالة الهُلامية بتوفيق الله تعالى ومعونته. (ب): أصبح للحُجية – في مجال الأداء هذا – أساس جديد هو الدراية بتلك القواعد الضابطة وكيفية تطبيقها. ولم يعد الأمر تقديرات مبنية على الاحساس أو الذوق الذي قد يختلف من فرد لآخر.

وإذ آل الأمر إلى الدراية، فقد أشبعنا القول فيها قَبلاً. ولكن بقي ما يقال هنا. إن الدراية في باب الأداء هذا لها طريقان: الكتب والمعلمون. ولكلٍّ مشكلاتُه: فالكُتب في هذا المجال تبدأ بكتاب سيبويه وتشمل كل كتب المتقدمين إلى كُتب زماننا هذا. إن أكثر ما في كتب المتقدمين صواب. وما كان غير صواب فإن لهم أعذارًا فيه. أحدها أنهم كانوا رُوّادا مؤسِّسِين، فيتأتى أن تكون بعض مقرراتهم غير محكمة. وثانيها أن هناك صعوبات تتمثل إما في غياب المعلومات عن أشياء تقوم عليها الأحكام في هذا المجال – كغياب المعلومات التشريحية عن الحنجرة بالنسبة لسيبويه، إذ لم يُعْرَف تشريحُ الحنجرة إلا على يد الرئيس أبي علي ابن سينا المتوفي ٤٢٨هـ أي بعد سيوبيه بنحو قرنين ونصف قرن. وإما في صعوبة الوصول إلى حقيقة بعض الظواهر لتداخلها بعضها مع بعض أو مع غيرها كظاهرة الجهر الذي هو ضد الهمس، حيث يتداخل في الظاهرة الصوتُ مع النفَس ويعسر استيعاب التمييز بينهما على بعض الدارسين إلى عصرنا

الحاضر. وهناك صعوبة أُخرى هي أن بعضا من ألفاظ المتقدمين نغمض علينا، وصعوبة ثالثة هي أن كتب المتقدمين وصلتنا عن طريق نسخ النساخ إياها، والنساخ ليسوا علماءَ فكثيرًا ما يحرّفون كلام الأئمة ويصحّفونه.

ولذلك كله أو بعضه نجد أن كتب المتقدمين بعضُ ما فيها غامض يصعب استخلاص معنى محدد منه ككلام سيبويه عن الضاد – وقد ذكر نثارًا عن الضاد بعد ذلك في معالجته باب الإدغام. وبعضٌ آخر أدت معالجتهم إلى خلق صعوبة أو غموض فيه – كتقسيمه الكلام عن النون إلى متحركة وساكنة، أو تجاوز للدقة فيه كتعريفه الجهر والهمس والشدة والرخاوة، حيث غاب المعنى الدقيق واستُعْمل لفظ الصوت والنفَس كلٌّ مكانَ الآخر، وكضم الراء والنون إلى اللام في الوصف بالانحراف. ومن ذلك إغفال بعض التفاصيل التي لعلها كانت واضحة عندهم كالكلام عن أنواع المد ومقاديره. وهكذا. هذا عن كتب المتقدمي.

أما كتب المتأخرين فقد جَمُد أكثرُها على ما قاله القدماء، بل أضاف بعضهم إضافات سلبية كتفسيرهم الجوف بأنه جوف الفم والحلق. ولو تعمقوا في الدراسة لعلموا أن مقصود القدماء بالجوف هو الصدر خاصة، بل الحنجرة على الأخص، وكأخذهم من تعريف سيبويه للجهر عبارة «منع النفَس»، واكتفائهم بها في التعريف، وتمسكهم في تعريف الشدة بانصباب الحبس على الصوت لا على النفَس، وبعضهم لم يدرك أن الصوت لا يخرج إلا بالنفس، فزعم أن الصوت يجري بلا نفس. كما أنهم ظلوا يتكلمون عن ضرورة إخفاء تكرير الراء

حتى وصلوا إلى الزعم بأن صفة التكرير تُذْكَر لتُجْتَنَب – وهذا ليٌّ خطير لتفسير الصفة. ونظرًا إلى أن سيبويه ذكر أن الراء منحرفة فقد جَمُدوا على أن صوتها يخرج من الجانبين كصوت اللام، وظلوا يتوَخَّوْن أشد التحفظ في كلامهم عن جريان نفَسها من فوق ظهر اللسان. كذلك فإن سيبويه لم يذكر الترتيب بين مواضع الجيم والشين والياء في ظهر اللسان، فعجزوا هم ولم يتوصل أحد منهم إلى أن الشين أَخْرَجُ من أختيها، مع أنهم يعلمون أن الشين مذكورة مع حروف طرف اللسان التي تُدْغَم فيها لام التعريف، وأن لام التعريف لا تدغم في الجيم ولا في الياء فهذا يدل على أن الشين أقربُ منهما إلى طرف اللسان. وهكذا. فهذا عن الكتب.

وأما عن المعلمين، أعنى معلمي التجويد، فإن الجمهور الأعظم منهم يُسيء الظن بالدراسات الحديثة، وبأساتذة الدراسات الصوتية الحديثة الذين يتعرضون لدراسة التجويد. ونظرًا إلى أنهم يتحمسون ويتعصبون للدراسات القديمة حتى لو كان فيها خطأ، فإنهم لم يستفيدوا من معطيات الدراسات الحديثة لا في الكلام عن المخارج – كما في الكلام عن مخرج حروف الجوف، وكما في الكلام عن كيفية خروج الهمزة – وغير ذلك، ولا في الصفات كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والاستعلاء والإطباق.

إن معلمي التجويد لم يقتصروا على الإعراض عن الدراسات الحديثة، وإنما انتقلوا إلى محاربتها والإزراء عليها، بل إلى محاربة مقرراتِ العلماء المحدثين حتى لو كانت مقرراتُهم هذه تزكية وتقريرًا لصحة أَحكامٍ ومعلومات قديمة – ما

دامت هذه المقررات لا تتفق مع ما آمن به معلمو التجويد أولئك. وذلك كموقفهم من الضاد التي يشبه صوتها جرس الظاء. إن إعراض معلمي التجويد عن الدراسة الجادة وعن الدراية هو الذي جعلهم لا يستطيعون تمييز الصواب من الخطأ فيها.

إن النطق الصحيح للقاف والطاء غمُض بل ضاع من ألسنة الكثيرين الآن، ونطق الضاد يشتعل حوله خلاف لا يكاد ينتهي، ونطق الجيم فيه خلاف كذلك. والعجيب أن النطق الصحيح يعرفه ناس معاصرون منهم كاتب هذه السطور، ولكن الإعراض وسوء الظن، والاعتزاز بالرأي الخاصّ ولو كان غلطا، وغير هذا من الأمور الشخصية تجعل هؤلاء المعلمين يضيعون على أنفسهم وعلى الناس فرصة معرفة الصواب في هذه الأحرف، وفي أمور أخرى في هذا المجال كالإشمام في قيل ونحوها، وكإخفاء الميم قبل الباء، وغير ذلك. ولقد أضيف إلى المشكلات الحقيقية للمجال كالتي ذكرناها مشكلات التنطع والتقعر في أمور عجيبة كمقدار غُنة النون والتنوين السابقين للراء عند من يقول بذلك، ومقدار تفخيم النون المخفاة أو ترقيقها، ومقدار حركة القلقلة ونوعها. وأمور كثيرة غير ذلك حتى صار تجويد قراءة القرآن أمرًا صعبًا، وغلب تقعر هؤلاء وتنطعهم تيسير ذكر القرآن الذي أنعم الله علينا به «ولقد يسرنا القرآن للذكر». وكل ذلك من غياب الدراية. فعلى كل غيور في هذا المجال أن يأخذ بالدراية العِلْمية الصحيحة ويحض عليها، حتى نصل بأداء القرآن وكل أداء للعربية إلى مستواه اللائق بكتاب الله وباللغة العربية العظيمة.

فصل ٥:

الأداء المعاصر ومسألة نسبية المد

نلحظ في عصرنا أمورًا مخالفة للأداء القويم في قراءة القرآن الكريم ينبغي أن ننبه إليها.

١- الزيادة الملحوظة في المد الأصلي، وبخاصة إذا كان ذلك المد سابقًا للحرف الموقوف عليه ﴿ وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴾. (الياء السابقة للميم) ﴿ صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ ﴾ (الواو السابقة للسين) ﴿ إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا ﴾ (الألف السابقة للميم الأخيرة).

٢- إطالة الحركة القصيرة قبل الساكن ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ يقرءونها: (فتارْضى)، ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ يقرءونها (صادرك)، ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ يقرءونها (الجانة).

٣- مطل نطق الحرف الرخو لصنع ما يعدونه حبكة ﴿ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ يقروءنها (يعْغْعْلم).

٤- مطل الغُنة حتى يزيد طولها عن المقرر لها وهو مقدار حركتين.

٥- بعض المتغنين بالقرآن في عصرنا يبطئ في معدَّل توالي نطق الحروف، فيستغرق نطق كل كلمة من الزمن أضعاف ما يستحقه نطقها، ويزيد طول نطق كل حركة وكل حرف على ضعف ما يستحق، وتنطمس معالم الكلمة والعبارة

بسبب حرص القارئ على التغني بطريقة غير سويّة. إن التغني مطلوب، ولكن له ضوابط خلاصتها ألاّ يُؤَدِي إلى مَسْخ القراءة بتحيُّف تجويد نطق الحروف وإهدار أحكامها مفردة أو مركبة، فإن هذا مستوى ممقوت يضيع جمال الأداء المنضبط للقرآن الكريم. فليحذر الذين يمططون القراءة حرصًا على التغني – مجاوزين الضوابط – أن يكونوا من ﴿ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعۡيُهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا ﴾ [الكهف: ١٠٤].

٦- الوقف على اللفظ قبل الإتيان بمتعلقاته بناء على فهم قاصر ﴿ أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ ﴾ أو ﴿ أَوَلَيۡسَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخۡلُقَ مِثۡلَهُم ﴾ يقفون على (بقادر) فيتحول المعنى من تخصيص إلى عموم وإطلاق، تعبر عنهما آيات أخرى، لكن الله عز وجل يريد في هذه الآيات الخصوص. فينبغي التأدب مع القرآن الكريم.

٧- أتمنى أن يدرك القراء بالتغني المحرَّف أن الألف التي بعد الفاء في كلمة (الفاتحة) التي يختمون بها أحيانًا في المناسبات مَدُّها مَدٌّ طبيعي أصليٌّ مقدارُه حركتان فقط، وليست بقدر المدّ اللازم كما يفعلون، كما أتمنى أن يدرك المؤذنون والمبتهلون أن مَدّ لفظ الجلالة (الله) عند وصله بما بعده هو مَدٌّ أصلي مقداره حركتان فقط، وأما عند الوقف على لفظ الجلالة فهو مد فرعي يجوز زيادة مده.

نسبية المد حسب مدى سرعة القراءة

معروف أن هناك عدة مستويات لمدى السرعة أو التمهل في القراءة: فهناك التحقيق أو الترتيل، وهناك الحدر، وهناك التوسط بينهما. والمفروض أن يُحْرَصَ في كل منها على إيفاء كل حرف وكل كلمة وكل عبارة حقَّها في وضوح الأداء وتبيّنه، بتمييز كل حرف عن مجاوره وعن شبيهه في جرس الصوت، وكذا تمييز كل كلمة عن مجاورتها وعن الكلمة التي تشبهها في الجرس الصوتي. ولا شك أن ذلك التمييز والتبيين يَرجع عُظْمُه إلى مدى السرعة في القراءة. فقراءة التحقيق التي تؤدي إلى تمييز الحروف والكلمات والعبارات تتطلب بالضرورة تمهّلاً في القراءة حتى يأخذ كلُّ حرف وكلُّ كلمة وكلُّ عبارة حقها في التمييز بينها وبين ما يشابهها. وهذا التمهل يستغرق زمنًا أطول ولابد. ونحن نلحظ ذلك عمليًا: فقراءة جزء من القرآن الكريم بالتوسط تستغرق نحو عشرين إلى خمس وعشرين دقيقة، وبالترتيل تستغرق ثلاثين إلى أربعين دقيقة، وبالحدر تستغرق خمس عشرة دقيقة أو أقل. ولا يخفى أن القارئين يتفاوتون في تلك المقادير. والمقصود هنا أن تأثير التمهل والسرعة في زمن القراءة ينصَبّ بالأساس على عناصر النطق التي يمثل الزمن شطر جوهرها، وهي الحركات قصيرة وطويلة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى – فإنها أو الطويلة منها خاصة – يتأثر مقدارُ طولها بما يجاورها. أما الحروف الصامتة (وتسمى أيضًا ساكنة) فلا يمثل الزمن شطر جوهرها. فإن جوهرها يتمثل في حبس النفَس وإطلاقه في الحروف الشديدة، وفي احتكاك

النفَس بجوانب المخرج في الحروف الرخوة. صحيح أن الحبس والإطلاق، وكذلك الاحتكاك يتطلب زمنًا ولابد، لكن الفرق أن هذا الزمن قصير جدًا عادة بين ٠.٠٧، ٠.١٠ من الثانية[1]. وقِصَرُه هذا لا يتيح تغيّرًا كثيرًا فيه، ثم إنه ثابت بمعنى أنه موحّد تقريبًا لكل الحروف الصامتة، ولا يتأثر بمجاوره عادة.

وهدف تناول هذا الأمر هنا أن القارئ المجيد، ذا الحِسّ الصوتي المرهف في قراءة القرآن قراءة منضبطة يمكنه أن يراعي النسبية في أطوال الحركات، عند القراءة ترتيلاً وحدرًا. ومعنى النسبية الذي أقصده هنا أن تظل النسبة بين المدى الزمني للحركة (القصيرة)، والمد الطبيعي أو الأصلي (الحركة الطويلة)، والمد الفرعي بأنواعه (الحركة الطولي).. أن تظل النسبة بينهن مراعاة. لكن الذي نطمئن إلى سلامته، ونشدد في الوصية به، أن يلتزم القارئ التزامًا تامًّا بالمدى الزمني الذي حدده الأئمة للحركة القصيرة، وبالمدى الزمني الذي حددوه للمد الطبيعي (قدر حركتين)، وكذا المدى الزمني الذي حددوه للغنة وهو قدر حركتين أيضًا – وكذا سائر ما حددوا قدره بحركتين – علينا أن نلتزم به التزامًا تامًّا. أما المد الفرعي فإن اختلاف الأئمة في مقداره يتيح للقارئ اختيار ما يقرأ به مع قَصْر التناسب حينئذ على الفرق بين المد الطبيعي والفرعي، والتزام هذا الفرق، إلا إذا كان يؤدي قراءة إمام معيّن فعليه التزام ما رُوِي عنه. وتقديري أنه بهذا تتأتى المحافظة على سمت قراءة القرآن الكريم.

---

(١) ينظر مقال د. زكي المباركي في مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة ع١٣ س١٩٩٦ – ١٩٩٧م مج٣.

وللنسبية جذر أصيل في التراث العربي. فقد قال أبو العلاء العطار (ت ٥٦٩هـ) – وهو يتحدث عن المد المُثَقَّل في مثل (الحاقّة) «واختلف أهل الأداء في مقدار هذا المد، فأهل التحقيق يمدونه على قدر أربع ألفات وبعضهم على قدر ثلاث ألفات. وأهل الحدر يمدونه على قدر ألفين: إحداهما حرف المد الساكن (= المد الأصلي)، والثانية: المدة الفاصلة بين الساكنين. (أي الزائدة عن المد الأصلي، ويقصد بالساكنين المدة الأولى والحرف الأول المدغم وهو القاف هنا – وهم يرون أن المد الزائد يَساوي حركة يمكن الفصل بها بين الساكنين). فأما المحققون فعذرهم في تطويل المدّ في هذا الباب أن الحادرين يمدونه بقدر ألفين. وشرط التحقيق أن يُزاد على الحدر مثله. ثم كلُّ مَنْ نقص تحقيقه نقص مده»[1] والعبارات الأخيرة تكاد تنطق بالنسبية. ويُلْتفَتُ في نص العطار هذا إلى أنه لم ينسب المُدُود إلى مذاهب القراء. وإنما إلى أهل الأداء. فهم أعم. وهذا يصب في تقرير النسبية أيضًا.

وبعد العطار نجد الحسن بن قاسم المُرادي (ت٧٤٩هـ) يقرر جوهر كلام العطار ويكاد يصرح بالنسبية: «والقراء مجمعون على التزام التجويد في جميع أحوال القراءة من ترتيل وحَدْر وتوسط. وربما توهم قوم أن التجويد إنما يكون مع الترتيل، لاعتقادهم أن التجويد إنما هو الإفراط في المدّ وإشباع الحركات ونحو ذلك، مما لا يتأتى مع الحدر، وليس كما توهموه. وإنما حقيقة تجويد القراءة

---

(١) التمهيد في معرفة التجويد للعطار (الحسن بن أحمد الهمذاني (تحـ د. غانم قدورى) ٣٠٦–٣٠٧.

ما قدَّمْته لك. وذلك مُتَأَتٍّ مع الحَدْر – كما يتأتى مع الترتيل. **ولا يُنْكَر أن الأخذ بالترتيل أتمُّ مَدًّا وتحريكًا من الأخذ بالحَدْر**، ولكن لابد في جميع ذلك من إقامة مخارج الحروف وصفاتها»[1] فقوله «ولا يُنْكر» إلخ هو تقرير للنسبية.

وأخيرًا نجد العلامة الشيخ أحمد ابن الإمام الجزري (٨٣٥هـ) يقول «واعلم أن التجويد على ثلاث مراتب: ترتيل، وتدوير، وحَدْر. فالترتيل هو التؤدة، وهو قراءة القرآن بغير بَغْي، أي بغير تَعَدٍّ، وهو مذهب ورش، وعاصم، وحمزة. والحدر، وهو الإسراع، هو مذهب ابن كثير، وأبي عمرو، وقالون. والتدوير هو التوسط بينهما، وهو مذهب ابن عامر والكسائي. هذا الغالب على قراءتهم، وكلٌّ أجاز الثلاث. فعُلِمَ من هذا أن الإسكانَ للمرتِّل، وتحريكَه، وتشديدَه، ومدَّه أتمُّ، وكذلك المتوسط بالنسبة للحادر»[2].

ولنلاحظ أن ابن الناظم فَكَّ ما عقده في أول كلامه هنا، وهو ارتباط التمهل والسرعة في القراءة بمذهب القارئ، حيث حكى عن أهل الأداء أن كلاً أجاز الثلاث. فهذا هو المعتمد. ثم إنه وسّع دائرة النسبية فشملت الإسكان والتحريك والشد بجانب المد.

هذا، وقد قال المرعشي (ت١١٥٠هـ) إن السيوطي (٩١١هـ) قال كما قال

---

(١) شرح المقدمة د. غانم الحمد ص٣٥٩، وهو عن «المفيد في شرح عمدة المجيد في علم التجويد» للمرادي ص٣٨.

(٢) شرح المقدمة د. غانم الحمد ص٣٦١.

ابن المصنف[1].

وبعد ما ذكره هؤلاء الأئمة الأربعة – وقد قدمنا أن رأيهم يكاد يكون تقريرًا لما هو من قبيل البدهي – نلتفت إلى قول مُلّا على القارى (ت١٠١٤هـ) في كتابه «المنح الفكرية» وهو شرح للمقدمة الجزرية من قوله: «فالترتيل هو تؤدة وتأنٍّ، وهو مختار ورش وعاصم وحمزة، والحدر هو الإسراع، وهو مختار قالون وابن كثير وأبي عمرو، والتدوير هو التوسط بينهما، وهو مختار ابن عامر والكسائي. وهذا كله إنما يُتَصوَّر في مراتب المدود، وأما ما ذكره ابن المصنف (ابن الناظم وهو أحمد المذكور آنفًا) من أن إسكانَ المرتِّل وتحريكَه وتشديدَه ومَدّه أتمُّ وكذلك المتوسط بالنسبة إلى الحادر «فهو غيرُ الظاهر وخلاف المتبادر»[2] اهـ. فنرى أن كلام القارى هذا هو المخالف للظاهر والمتبادر، لأنه يعارض ما هو بَدَهِيٌّ أو كالبَدَهِيّ.

بقيت نقطة مهمة: معروف أن أسرع قراءة هي الحدر. ولكن الحدر الذي نعرفه لا يمكن أن يبلغ درجة أن يقرأ القارئ الجزء من أجزاء القرآن في أقل من عشر دقائق مثلاً، فتستغرق الختمة خمس ساعات. والتساؤل هو عن مدى إمكانية استيفاء المد الواجب في هذه القراءة السريعة. وقبل الجواب ينبغي أن

---

(١) ينظر جهد المقل للمرعشي تحـ د. سالم الحمد ص٣٢١.

(٢) ينظر المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية – ملا على القارى ص٢١. قبيل البيت: {وهو إعطاء الحروف حقها من صفة لها ومستحقها} والذي دل على كلمة القارئ هذه هو أخي الجليل أ. د. الموافي الرفاعي البيلي.

نستحضر أنه وردت روايات أن كثيرين من أكابر المسلمين كانوا يقرءون هذه القراءة السريعة. منهم سيدنا عثمان الذي كان يقرأ القرآن كله في ركعة ليلية واحدة، وكذلك روى عن الإمام أبي حنيفة النعمان وغيرهما. ونحن لا نستبعد تلك الروايات. بل نعدها من البسط في الزمن لعباد الله الصالحين. وقد عرفت من بعضهم عن حال استيفاء المد في هذه القراءة أنه متعود على القراءة المجوَّدة، وإنه يشعر عندما يقرأ بهذه القراءة السريعة أنها منضبطة تجويديًا.



فصل ٦:

تحريرات في أعضاء الصوت وفي المخارج

تمهيد:

علم تجويد قراءة القرآن الكريم له أصول ينبني عليها أهمها من الجانب الأدائي: تحديد مخارج الحروف وصفاتها، وبيان نطق الحروف الألفبائية العربية نطقًا صحيحًا أي مستوفيًا للشروط، وفق ذلك التحديد الذي حدده الأئمة القدماء منذ الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) – الذي بدأ الكلام في هذين الأمرين، وتلميذه سيبويه (ت نحو ١٨٠هـ) الذي حرر كلام شيخه الخليل أو دققه، فاتخذه كلٌّ من بعده إمامًا في هذا المجال – إلى يومنا هذا.

لكن أعضاء الجهاز الصوتي التي ذكرها الأئمة عند بيانهم للمخارج تحتاج تحديدًا، فبعضها بالغ السعة بحيث صارت نسبةُ خروج حرفٍ ما إليه تجاوزًا واضحًا للدقة العلمية، وبعضها ملتبس الحدود.

كذلك فإن تحديد سيبويه لمخارج الحروف فيه مواضع تحتاج إلى تدقيق، وذلك في مجموعات من الأحرف: كمجموعة الهمزة والألف والهاء، ومجموعة الغين والخاء، ومجموعة الجيم والياء والشين، ومجموعة الطاء والدال والتاء.

أما تحديده لمعاني الصفات فكانت عبارته عن معنى عدة صفات عبارة ملتبسة أوقعت أكثرَ مَن بعدَه في سوء فهم تلك الصفات. ومن عجيب هذا

الأمر أن سيبويه كان يعرف معاني هذه الصفات تمامًا، بدليل أنه حدد الحروف المتصفة بها تحديدًا دقيقًا بلا أي خطأ – لكن الإشكال جاء من تعريفه النظري لتلك الصفات، حيث أراد أن يُدْخِل ضمنَ تعريفي الجهر والهمس ما يَحْدُث في جهاز النطق الإنساني ليسبِّبهما – في حين أن ما يحدث في جهاز النطق ليسببهما كان مجهولاً له ولغيره من أهل الأرض في زمنه. ولم يُعْرَف السبب الحقيقي لحدوثهما إلا بعد سيبويه بنحو مئتي سنة وخمسين على يد العلامة الرئيس أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا (٤٢٨هـ) رحم الله الجميع. أما في تعريفات الشدة والرخاوة وغيرهما، فكان القصور من نقص التحرير. جزى الله سيبويه وسائر أئمتنا خير الجزاء.

إن الخطأ في بيان معنى الصفة بالغ الأثر لأن بعض الصفات شائعة أي يتصف بها كثير من الحروف الأبجدية، فالخطأ فيها يمس كثيرا من الحروف، في حين أن الخطأ في تحديد مخرج حرف ما يمس ذلك الحرف وحده. والصفات التي وقع خطأ في تحديد معانيها هي بترتيب الأهمية: الجهر والهمس، والشدة والرخاوة والاستعلاء، ثم الانحراف، ثم الإطباق، ثم الخفاء. وقد أضافت ممارسات المتأخرين في الفهم والأداء أخطاء في مخرج الجيم وشدتها، وفي تكرار الراء، وجهر الطاء والقاف، وفي نطق التاء والضاد.

وقد ترتب على عدم فهم معنى الجهر والهمس والشدة والرخاوة أن مدرسي التجويد الآن يتطقون الضاد (المصرية) شديدة وهم يظنون ويقولون إنها رخوة، وينطقون الطاء والقاف مهموستين وهم يظنون ويقولون إنهما مجهورتان،

وينطقون الجيم رخوة ويظنون أنها شديدة، وقد سمعت من يقرأ بالفاء مجهورة مثل ال (V)، ومن يُلْحِق بالتاء الساكنة سينًا، وهكذا. والنتيجة النهائية لهذا هي عدم معرفتهم أو استجابتهم لبيان النطق الصحيح، لأنهم يظنون أنهم على صواب.

بل إنه ترتب على عدم فهم الجهر والهمس والشدة والرخاوة خاصة أن الشيخ الفاضل محمد مكي نصر – رحمه الله – نقل في كتابه نهاية القول المفيد عن مُلَّا عَلِي القاري (ت ١٠١٤هـ) كلامًا معظمه صحيح، ويُوَطِّئ لفهم هاتين المجموعتين من الصفات فهمًا صحيحًا[١]، لكنه عندما انتقل إلى الكلام عن الجهر والهمس والشدة والرخاوة كلامًا علميًّا بتعريف كل منهما وبيان العلاقة بينهما = لم يستطع الاستفادة من كلام القارى، وبثّ في الكلام عن هاتين المجموعتين أخطاء[٢] يحتاج بيان مواطن الخطأ فيها وتصويبها إلى عدة صفحات.

لكل ذلك سنحاول في الصفحات التالية بيان معاني أعضاء الجهاز الصوتي التي نسبوا خروج بعض الحروف إليها، وتحديد الملتبس منها، كما سنبين الحقيقة في مجموعات المخارج المذكورة، وفي تلك الصفات الملتبسة في إيجاز مع الوضوح التام إن شاء الله تعالى. ونقدم الأهم ثم ما يليه في الأهمية.

---

(١) ينظر نهاية القول المفيد: الباب الثاني: الفصل الأول منه. (في ط المكتبة التوفيقية ص ٤٨ – ٤٩).

(٢) نفسه الفصل الثاني من الباب الثاني (المكتبة التوفيقية ص٥١ – ٥٧).

١): في أعضاء الجهاز الصوتي الإنساني

أ) الحلق والحلقوم:

استعمل إمام اللغويين الخليل بن أحمد[١] لفظ (الحلق) ناسبًا إليه مخرج الهاء والعين والحاء والغين والخاء[٢]، ونسب الهمزة مع حروف العلة إلى الجوف تارة وقَرَنها بالهواء أخرى، ونسب الهمزة خاصة إلى أقصى الحلق تارة ثالثة[٣]. وهذا التردد يدعونا إلى تحرير المقصود بالجوف وحدود الحلق. لكننا نعجل هنا جزئية هي أن نسبة الخليل مخرج الهمزة إلى الحلق كأنها مبنية على تسامح منه، لأنه – في مواضع أخرى ذكر الحروف الحلقية الخمسة حصرًا دون ضم الهمزة إليهن، كما أنه ربط الهمزة بحروف العلة الجوفية ربطًا وثيقًا يدعونا إلى تأويل عبارة «أقصى

---

(١) استعمل الليث تلميذ الخليل لفظ (الحلق) بمعنيين. أ: معنى موسع قاصدًا به ممر نفَس الإنسان من الرئة إلى الفم عند الكلام، حيث يتولد كلٌّ من أصوات اللغة في موضع خاص من ذلك الممر، وذلك في قول الليث «فوجد الخليل مخرج الكلام كله من الحلق» فاستعمال الليث هذا لكلمة (الحلق) ليس هو عين الاستعمال اللغوي أو الاصطلاحي لكلمة الحلق. ب: معنى مضيق وهو الذي نسب إليه الحروف الحلقية خاصة. وهو محدد في الفقرة التي عقدناها للكلام عن الحلق.

(٢) ذكر هذه الأحرف الحلقية بأسمائها في العين (تحـ المخزومي وزميله) ١/ ٥٢، ٥٧ – ٥٨ ومرة في ٥٨ دون الهاء، وفي رواية تهذيب اللغة ١/ ٤٤ دون الخاء، و١/ ٤٨ كاملة مرتين، ١/ ٥١ عن غير الليث مع الحصر (خمسة).

(٣) نسبتها إلى الجوف في العين ١/ ٥٧ وإلى الهواء في ١/ ٥٧، ٥٨ مرتين ونسبة الهمزة إلى أقصى الحلق في العين ١/ ٥٢.

الحلق» في كلامه.

كلام لغويينا عن (الحلقوم) و (الحلق)

الحُلْقُوم: قال الأصمعي (ت٢١٦) هـ في كتابه (خَلْقُ الإنسان) «الحُلْقُوم هو مَوْضع النفَس والصوت، والشُعَبُ التي تتشعب منه فتتفرق في الرئة يقال لها القَصَب»[١].

وقال الأزهري: (ت٣٧٥هـ) في (تهذيب اللغة): «الحُلْقوم وهو الحُنْجُور، وهو مخرج النَفَس لا يجري فيه الطعام والشراب. والذي يجري فيه الطعام والشراب يقال له المريء»[٢].

وقال ابن سيده (٤٥٨)هـ في المحكم: «الحُلْقوم: مجرى النفَس والسعال من الجوف[٣]. وهو أطباقُ غراضيفَ ليس دونه من ظاهرِ باطنِ العُنُق إلا جِلْد، وطَرَفُه الأسفلُ في الرئة، وطَرَفُه الأعلى في أصل عَكَدة اللسان. ومنه مَخْرَج النفَس والريح[٤] والبصاق **والصوت**»[٥].

---

(١) ينظر تهذيب اللغة (حلقم) و(بلذم).

(٢) ينظر (لسان العرب) و(تهذيب اللغة): (حلقم) والنص في (اللسان) فيه طفر، فليرجع إلى (تهذيب اللغة).

(٣) يلحظ أن كلمة (الجوف) هنا تصدق على (الرئة) وحدها.

(٤) يلحظ أن كلمة (الريح) هنا كأنها تكرار لكلمة (النفَس).

(٥) ينظر (لسان العرب) (حلقم).

فالحلقوم:

١) يشمل الحنجرة، والقصبة الهوائية التي تحتها إلى أول الشُّعَب. بل إن الشُّعَب إلى أول مدخلها في الرئة تُعَدّ منه حسب كلام ابن سيده.

٢- وهو مكون من غراضيف (غضاريف) أطباق أي حَلْقات متوالية.

٣- وهو الذي يُرَي في مقدَّم العنق. والنتوءُ الحنجري الذي تحت الحنك الأسفل هو **رأس الحلقوم**. وهذا الرأس عينُه هو نتوء زواية مقدَّم الحنجرة.

٤- ووظيفته أنه مجرى النفس الخارج من الرئة، كما أنه موضع السعال، ومن الحنجرة التي هي رأسُه يَصْدُر **الصوت** بمرور النفس بين وتريها الصوتيين حين تكون الفتحة بينهما جِدَّ ضيقة.

الحلق: قال أبو زيد (٢١٢هـ) «الحَلْق موضع الغلصمة».

قال الأزهري في تهذيب اللغة «قال الليث: الحَلْق مَسَاغ الطعام والشراب في المريء. وقال، ومَخْرج النفَس من الحُلْقوم، وموضعُ الذبح هو أيضًا من الحَلْق».

وقال الجوهري في الصحاح (حلق): «الحَلْق: الحلقوم»، وفي (حلقم): «الحُلقوم الحَلْق».

الذي نستخلصه بالدراسة: أن كلمة العين المنسوبة إلى الليث هي الدقيقة.

١- فالحَلْقُ هو الفراغ المستدير الذي تُفْضِي إليه فتحةُ الفم الداخلية أي التي عند اللهاة. وهذا الفراغ يمتد رأسيًّا إلى أسفل فيكون قاعه سقف الحنجرة. وقد علمنا أن الحنجرة هي أعلى جزء في الحلقوم. فالتجويف الرأسي المقابل لفتحة

الفم الداخلية يمتد إلى أعلى حيث تفضي إليه نهاية فتحة الأنف من الداخل، ويمتد إلى أسفل حيث يكون قاعه سَقفَ الحنجرة كما قلنا. والأوربيون يسمون جزء الحلق الممتد من مقابل الفم إلى أعلى: الحلق الفموي.

٢- هذا التجويف يمر منه **الطعامُ** والشراب المدفوع من الفم فيصل من الحلق إلى فتحة المريء الواقع خلْف الحلقوم، حيث يُوصِلُ المريءُ الطعامَ والشراب إلى المعدة. كذلك يمر الهواء الذي يستنشقه الإنسان من أنفه أو فمه في تجويف الحلْق المذكور، وينفتح له سَقْفُ رأس الحلقوم، (وهذا الرأس هو الحنجرة)، فيوصله الحلقوم إلى الرئة. وهذا هو معنى قول كتاب العين «الحلق مساغ الطعام والشراب في المريء (أي هو ممرُّهما إلى المريء)، «ومخرج النفَس من الحلقوم» أي هو نَفْسُه التجويف الذي يمر فيه النفَسُ الخارجُ من الحُلقوم إلى الأنف والفم – أي كما أنه هو عينه مَمَرّ النفَس الداخل إلى الحلقوم. وقوله عن الحلق «وموضع الذبح هو أيضًا من الحلق». فالذبح يكون بقطع الحَلْق المذكور. لكن الأحكام الفقهية تشترط لصحة الذبح قطع جزء على الأقل من رأس الحلقوم. والجزارون يسمون رأس الحلقوم (الجَوْزة)، والأحكام الفقهية تسمى قطع الحلق وحده في الذبح أي دون قطع جزء من الحلقوم تسمى هذا غَلْصَمةً. فالغلصمة في الذبح هي قطع الحلْق وحده. ومن هنا تفهم كلمة أبي زيد».

٣- مما يؤيد ما استخلصناه من أن الحلق هو التجويف ا لذي يعلو سقف الحنجرة إلى ما يقابل فتحة الفم الداخلية: استعمالاتُ العرب كلمة (حلق) بمعنى التجويف المستدير مثل الحلْقة المعروفة، ومثل «حُلُق الأرض: مجاريها

وأوديتُها – على التشبيه بالحُلُوق التي هي مساوغ الطعام والشراب، وكذلك حُلوق الآنية والحياض. حَلَّقَ الإناءُ من الشراب: امتلأ إلا قليلاً كأن ما فيه من الماء انتهى إلى حلقه» اهـ. فهذه كلها تجاويف مستديرة يجري فيها الماء أو تكون فارغة وهي في الحالين كالحلْق الذي وصفناه.

٤- بقيت هنا كلمة الإمام الجوهري (ت نحو ٤٠٠هـ) التي ذكرناها ومعناها أنه يجعل مسمى الحلق والحلقوم واحدًا. لكن الأصل هو التمايز لاختلاف الأسماء، ولم نجد مَنْ وافقه. وهنا أيضًا كلمة للقسطلاني (ت٩٢٣هـ) إذ فَسَّر أقصى الحلق بأنه «آخرُ طابقتيه مما يلي الصدر» فكأنه يعني الحنجرة، إذ عُرِّفَتْ بأنها «طَبَقَان من أطباق الحلقوم مما يلي الغلصمة»[1] فيُحْسَبُ للقسطلاني أنه وصل أو كاد – إلى تحديد المخرج الصحيح للهمزة والهاء. لكن جَعْل الطابقتين من الحلق لم يثبت عن العرب.

ب- الجوف والحروف الجوفية:

١- جاء في «كتاب العين» للخليل بن أحمد (١٧٠هـ) رحمه الله بعد ذكر الحروف الصحاح الخمسة والعشرين: «وأربعة أحرف جُوف، وهي الواو والياء والألف اللينة والهمزة. وسميت جُوفًا لأنها تخرج من الجَوْف، فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق، ولا من مدارج اللهاة، إنما هي هاوية في الهواء، فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف»[2].

---

(١) ينظر لطائف الإثارات ١/ ١٨٩، ولسان العرب (حنجر).

(٢) ينظر العين١ (درويش) ٥٧، (للمخزومي) ٦١.

٢- (الجوف) عند العرب هو «ما انطبقت عليه الكَتِفان والعَضُدان والأضلاع والصُّقلان» اهـ (الصُقْلان: الخاصرتان وهما الجنبان[1] من أسفل الأضلاع) فالجوف عندهم يشمل الصدر والبطن. والصدر فيه الرئتان. ومدخل الرئتين هو الحلقوم، ورأس الحلقوم هو الحنجرة التي تبرز مقدمتها تحت ذقن الإنسان. فلفظ الحلقوم اسم للحنجرة وما تحتها حتى القصبتين اللتين توصلان الهواء إلى الرئتين. والصوت يصدر بمرور النفَس الخارج من الرئة بين وترى الحنجرة عندما تكون الفتحة بينهما ضيقة. فلفظ (الجوف) الذي نسب إليه علماء الأصوات العربُ المتقدمون صدورَ حروف المد والهمزة كانوا يقصدون به (الصدر) خاصة، لأن فيه الرئة التي ينفذ هواؤها من القصب إلى الحنجرة التي تصدر الصوت[2]. والصوت هو الذي أسميه الزمير – كما سبق – وهو قِوام حروف المد والهمزة.

٣- والدليل على أنهم كانوا يعنون بالجوف الصدر (الذي يضم الرئة ومدخلها الحلقوم) أنهم سموا الصوت الممتد الذي هو مادة أحرف الجوف المذكور: (صَدَى الصدر) و(صَوْتَ الصدر) قال ابن جني «فلما اختلف أشكال الحلق والفم والشفتين مع هذه الأحرف الثلاثة اختلف الصدَى المنبعثُ من

---

(١) ينظر لسان العرب (جوف) و(صقل).

(٢) (في خلق الإنسان) لثابت ٢٤٤ – ٢٤٦ ذكر (الحلقوم) في (باب الصدر وما احتزم به) فالحلقوم من الصدر.

الصدر وذلك قولك في الألف (أَ ا) وفي الياء (إِي) وفي الواو (أو)[1]، وقول سيبويه عن الهمزة أختهن إنها «نبرة في **الصدر** تخرج باجتهاد»[2]. كذلك فإن الخليل ومن بعده سَمَّوْا الجهر – وهو الزمير الذي يصدر بارتعاد وترى الحنجرة: «**صوت الصدر**»[3] ويضاف إلى هذا أن عبد الله بن ذكوان (ت ٣٤٣هـ) يطلب لتجويد نطق **الهاء** إظهارها وإخراجها من الصدر[4]. ونحن نعلم أن الهمزة وأخواتها يصدر صوتهن من الحنجرة، وأن زمير الجهر يصدر من الحنجرة أيضًا. وأن حِسّ الهاء يخرج باتساع ما بين وترى الحنجرة. فدل ذلك كله على أنهم كانوا يقصدون بالصدر الحنجرة خاصة، لكنهم لم يستعملوا اللفظ الخاص بالعضو الذي يصدر عنه الصوت لغموض الأمر عليهم، فاستعملوا لفظًا يشمل معه أعضاء كثيرة وهو (الجوف) الذي يشمل الصدر والبطن، ثم استعملوا

---

(١) ينظر (سر صناعة الإعراب) ١/ ٨ – ٩، و(الرعاية) لمكي بن أبي طالب: خطبة الكتاب، و(مفاتيح الغيب) للرازي الفصل الثاني من أول التفسير، ثم المسألة الثامنة من الباب الأول من الكتاب الأول فيه.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٤٣.

(٣) في (العين): «الهمس حسّ الصوت في الفم مما لا إشراب له من **صوت الصدر**»، وفي (الكتاب) ٤/ ١٧٥: «لأنهن (أي الحروف المهموسة) يخرجن مع التنفس لا صوت **الصدر**»، وقد ذكر «صوت الصدر» هذا في ٤/ ١٧٤ أيضًا. وفي (سر صناعة الإعراب) لابن جني ١/ ٧٣: «فأما حروف الهمس فإن الصوت الذي يخرج معها **نفَس** وليس من **صوت الصدر**. وفي البرهان ١/ ١٦٩ «الهمزة من **أقصى الصدر**».

(٤) ينظر: جمال القراء للسخاوي ٢/ ٥٢٦.

مصطلحًا أقل اتساعًا وهو الصدر، ثم جاء من استعمل كلمة الرئة، ثم كلمة الحنجرة. أي أنه يمكن تلخيص التدرج في المراد ليكون هكذا: (يراد بالجوف ← الصدر، ثم يراد بالصدر ← الرئة، ثم يراد بالرئة الحنجرة).

٤- ولم يجر الأمر على ذلك الاطراد في الانتقال من الأعم إلى الأخص، (أي من الجوف إلى الصدر إلى الرئة إلى الحنجرة) أو في الاستفادة من المعلومات الدقيقة التي تتاح، كما لم يقع اتساق معها أو تنسيق بينها. فقد عَرَفَ محمد بن القاسم (ت١٠٧هـ) أن الحنجرة هي مصدر الصوت، وكذلك الأصمعي (٢١٦هـ)، وأثبت ابن سينا (٤٢٨هـ) بالتشريح صدور الصوت من الحنجرة، وكذا ما سمي بعدُ **الأوتارَ الصوتية**، وسماها هو لسان المزمار. لكن جاء ابن سيده (٤٥٨هـ) ورجع إلى تعبير أوسع من التعبير بالحنجرة فقال: إن الحلقوم هو مخرج النفس والصوت[1]. وجاء بعده ابن السيد البطليوسي (٥١٠هـ) وتراجع أكثر من ابن سيده فقال إن صوت الألف يندفع من الرئة، وإن الواو والياء المديتين مشاركتاها في هذا، ثم جاء القاضي علي بن مسعود (ابن الفرخان ٥٤٨هـ) بدراسة جيدة لجهاز النطق ذكر فيها **الحنجرة ودَوْرها** في إخراج الهمزة والهاء[2]. ثم جاء البلوي (٦٠٤هـ) فقال: إن الله «خلق الحنجرة وهَيّأها لخروج

(١) ينظر – على التوالي: اللسان (حنجر)، وتهذيب اللغة (بلذم)، والقانون لابن سينا ٢/ ٢٠٩، والمحكم (حلقم).

(٢) ينظر المستوفي في التحور تحـ د. سعد جحا، ٢/ ٥٧٧، ٥٨٧.

الصوت»[1]. وجاء الفخرالرازي (٦٠٦هـ) فذكر الصدر والرئة والحنجرة والحجاب عندما تعرض في تفسيره (مفاتيح الغيب) لبيان حقيقة الصوت والحروف[2]. ورجع ابن الجزري (٨٣٣هـ) إلى نقطة البداية فقال «المخرج الأول: الجوف. وهو للألف والواو والياء (المديتين) وتسمى الحروف الهوائية والجوفية. قال الخليل وإنما نُسِبن إلى الجوف لأنه آخرُ انقطاع مخرجهن. قال مكي: وزاد غير الخليل معهن الهمزة لأن مخرجها من الصدر، وهو متصل بالجوف»[3]. اهـ واستمر الكلام على الجوف والحروف الجوفية إلى اليوم – مع الغموض أو مع تفسير (الجوف). بـ (جوف الفم). وهو تفسير لا يليق بأهل العلم، لأنه ليس في داخل تجويف الفم حَلَمة أو فَتْحة يصدر منها الصوت. ثم إن قول مكي «إن غير الخليل زاد معهن الهمزة» قول غير صحيح، لأن الخليل ذكر الهمزة معهن أكثر من مرة وذلك في كتابه (العين)[4].

---

(١) ينظر (آلف با) للبلوي ١/ ٣١٧، ٢٧١.

(٢) ينظر (مفاتيح الغيب) الفصل الثاني من أول الكتاب (الغد العربي ١/ ٣٤) ثم المسألة الثامنة من الباب الأول من الكتاب الأول.

(٣) ينظر النشر ١/ ١٩٩، وكلام (مكي) في آخر باب: صفات الحروف وألقابها وعللها) من الرعاية (ط مؤسسة قرطبة ص٧٩).

(٤) ينظر ص ١٠١، ١٠٥ هنا.

ج) الهواء أو صفة الهوائية:

هذه الصفة خاصة بأحرف العلة أعني حروف المد الثلاثة، ويضاف إليها الهمزة هنا أيضًا. وهي مُرَتّبة على صفة الجوفية التي ذكرنا أنها تعني أن القِوام الأساسي للحرف الجوفي هي كونه زميرًا (صوتًا) صادرًا من الحنجرة التي تُعَدّ من الصدر وهو من الجوف. ثم إن صوت كل من تلك الأحرف يجري – بعد صدوره من الحنجرة – في هواء مجرى الصوت من الحنجرة إلى الحلق إلى تجويف الفم إلى الخارج، أي أنه يجري في ذلك الهواء سَلِسًا إلى الخارج دون أن تعترضه عوائق مثل العوائق التي تعترض الحروف الأخرى فتميز أصواتها، وهذا هو معني وصف هذه الأحرف بأنها هوائية. وإذا نُقِد كلامنا هذا بأن وسط اللسان يرتفع عند نطق الياء، وأن الشفتين تستديران عند نطق الواو، وأن هذين العملين يؤثران في الصوت الخارج بدليل أنهما يُلَوّنان جَرْسَ الصوتين ويجعلانه مخالفًا لجرس أختهما ألف المد = فإن الرد على هذا النقد أن العملين يؤثران فعلاً بتضييق مكان التأثير والتدخل، لكن هذا التضييق لا يَعُوق نَفَس الصوت بحيث يُحْدِث احتكاكًا، بل يظل مكانُ التضييق واسعًا مقارنةً بما يحدث في مخارج سائر الحروف، ولذلك وُصِفَت هذه الثلاثة بسعة المخرج، ووُصِفت الألف بأنها أوسعهن مخرجا. ويُلحظ أن الهمزة ملحقة بالثلاثة وليست معهن تمامًا، ذلك أن صوتها يتمُّ ويَكْمُل ويستوفي تميزَه بمجرد عَصْر الزمير في الحنجرة عصرة قصيرة تميز صوت همزة. ثم إن ما قد يسبقها أو يلحقها من زمير فإنه ليس من الهمزة، أما واو المد وياؤه فلابد أن يمتد زميرهما حتى يتميزا حرفَيْ مدّ. ولكن القدماء

نظروا إلى عدم التدخل في مجرى الصوت عند نطق الهمزة فشبهوها بالألف التي لا تَدَخُّل معها، ثم بالواو والياء اللتين معهما تَدَخُّل غير مُعَوِّق.

وهذا الذي ذكرناه في الفقرة السابقة أصله نصًا واستنتاجًا في عبارة العين «وأربعة أحرف جُوفٍ وهي الواو والياء والألف اللينة والهمزة، وسميت جُوفًا لأنها تخرج من الجَوْف فلا تقع في مَدْرَجة من مدارج اللسان ولا من مدارج الحلق ولا مَدْرج اللهاة، إنما هي هاوية في الهواء، فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف. وكان (الخليل) يقول كثيرًا: الألف اللينة والواو والياء هوائية أي أنها في الهواء[1] «والياء والواو والألف والهمزة هوائية في حيز واحد، لأنها لا يتعلق بها شيء»[2]. وعبارة سيبويه «وهذه الحروف (يعني الألف والواو والياء المدّيات) غير مهموسات، وهي حروف مد ولين، ومخارجها متسعة لهواء الصوت فإذا وقفتَ عندها لم تضمها بشفة ولا لسان ولا حَلْق كضم غيرها فيهوي الصوتُ - إذ وجد متسعًا - حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة»[3]. وأيضًا «ومن الحروف: (اللينة) وهي الواو والياء، لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما»[4] «ومنها (الهاوي) وهو حرف اتسع لهواء الصوت مخرجُه أشدَّ من اتساع مخرج الياء والواو، لأنك قد تضم شفتيك في الواو، وترفع في الياء لسانك

---

(١) العين (درويش) ١/ ٥٧، وفي رواية تهذيب اللغة ١/ ٤٨ (ثلاث مرات).

(٢) العين نفسه ١/ ٥٨.

(٣) الكتاب ٤/ ١٧٦.

(٤) نفسه ٤/ ٤٣٥.

قِبَل الحنك وهي الألف. وهذه الثلاثة أخفى الحروف، لاتساع مخرجها، وأخفاهن وأوسعهن مخرجًا الألف ثم الياء، ثم الواو» اهـ[1] لكن الخفاء الذي وَصَف به هذه الأحرف معناه الملاسة، أي عَدَم الملامح المميزة، كأن يحتبس صوتها أو يحتك في أية نقطة من مجراه، وإنما هو صوت ممتد أملس، فليس هو خفاء بالمعنى اللغوي.

٢ - كيف ومن أين يخرج (صوت) الإنسان

جاء في لسان العرب «الصوت: الجَرْسُ. معروف، وقد صات يصوت ويصات، وأصات كُلُّهُ: نَادَى. وصَوَّتَ بإنسان: دَعاه. وصات فهو صائت أي صائح»[2].

وقد عقد ابن جني (٣٩٢هـ) عدة صفحات للكلام عن لفظ الصوت، وعرّفه بأنه «عَرَضٌ يخرج مع النفَس مستطيلاً متصلاً»[3].

فلنعرّف النفَس حتى نستكمل بيان معنى الصوت. جاء في تاج العروس: «النَّفَس – بالتحريك: واحد الأنفاس، وهو خروج الريح من الأنف والفم» فالنفَس هو الهواء الذي يجذبه الإنسان والحيوان الحي إلى رئتيه من خلال أنفه أو

---

(١) نفسه ٤/ ٤٣٥ – ٤٣٦.

(٢) من اللسان (صوت) بانتقاء. وطبعة اللسان المصورة عن طبعة بولاق فيها كلمة الجرس بفتح الراء، والصواب أنها ساكنة حين تكون تفسيرًا لكلمة صَوْت. ينظر تاج العروس (جرس).

(٣) ينظر (سر صناعة الإعراب) (تحـ السقاء وآخرين) ١/ ٦ – ١٤.

فمه. ثم يُخْرِجه من أنفه أو فمه أيضًا. (ولعلك تلحظ أن التعريف الذي نقلناه عن تاج العروس يذكر خروج الريح ولا يذكر دخوله. واقتصاره على الخروج لأنه المعنى الحرفي لكلمة (نفَس) فاجتُزيء به عن العملية كلها. وقد سبق الليث بمثل هذا في تعريف النفَس). حيث قال «النفَس: خروج النسيم من الجوف»[١] ولعلنا نلحظ أيضًا أن خروج النفَس من الحي لا يُسْمع عادة.

- والآن نقرب لك الأمر بأن الصوت هو ذلك الزمير الممتد الذي تسمعه عندما يلفظ شخص ما: (آ ااا) أو (أُووو) أو (إِي ي ي) فتسمعه ولو كان يبعد عنك عشرة أمتار أو عشرين مترًا، وإذا لفَظه بقوة صار صياحًا أو نداء تسمعه من بُعْد نصف كم. وواضح أن هذا غير النفَس المجرد الذي لا تستطيع أن تسمعه من مجاورك إلا إذا كان مريضَ الصدر أو محمومًا مثلاً.

- كيف يصدر ذلك الصوت، وهو الذي إذا امتد صار حرف مد، وهو الذي سميناه زميرًا، وسماه في اللسان نداء، ودعاء، وصياحًا - كما سبق؟

يصدر (الصوت) عندما يُخْرِج الإنسان نَفَسه من رئتيه فيمر النفَس من القصبة الهوائية إلى الحنجرة التي في اعلى الحلقوم (النتوء الذي تحت الذقن وتسميه العامة تفاحة آدم هو الزاوية العليا من الحنجرة) حيث يوجد في جوف الحنجرة عشاءان يمتدان من الجانبين في وضع أفقي يعترضان سبيل النفَس الخارج، فإذا التقيا التقاء تامًّا سدًّا سبيل النفَس فحبساه تمامًا، وإذا تراجع كل منهما إلى جهته فَتَحا سبيلَ النفس فتحةً واسعة، فيمر النفَس سَلِسا بلا أية عوائق،

---

(١) (العين) ٧/ ٢٧١.

ولا صوت. أما إذا تقاربا بحيث صار ما بينهما كالشَّقِّ الضيق فإن النفَس يمر من ذلك المضيق بمدافعة الغشاءين بقوة، لأن النفَس يخرج بضغط القفص الصدري على الرئتين، والفتحة أمامه ضيقة. وبسبب قوة مرور النفس من الفتحة التي بين الغشاءين فإنه يُرْعِد حافَتَيْ الغشاءين أي يجعلهما يتذبذبان ذبذبة قوية، وهذه الذبذبة القوية يتولد عنها ذلك **الصوت** الذي نسمعه. وقد سميناه **زميرًا**، وسماه بعض اللغويين المحدثين ضوضاء، وسماه آخر نزيزا. **والنَّزِيز** هو ارتعاد حافتي الغشاءين الصوتيين (اللذين شاعت تسميتهما وترين صوتيين أو حبلين صوتيين (VOCAL CORDS)، ونحن نظرنا إلى الصوت الصادر بسبب ذلك الارتعاد، وسميناه زميرًا بُعدًا عن الغموض. وسيأتي أن هذا الزمير نفسه هو الجهر، وأننا نعرف الجهر بأنه زميرٌ (صوت) يصحب الحرف عند نطقه.

وبهذا الذي قدمناه يُفْهَم تعريف ابن جني الصوتَ بأنه عَرَض يخرج مع النفَس. فالنفَس هو الأصل وهو الدائم (لا يتوقف النفس إلا بالموت) والصوت يتولد بارتعاد الوترين الصوتيين بسبب مرور ذلك النفَس بينهما حال كونهما متضايقين أي متقاربين بحيث تكون الفتحة بينهما ضيقة جدًا - كما مرّ.

أي أن الصوت عارض يعرض للنفَس أحيانًا، وليس محتَّم الصدور عنه في كل حين. فالنفَس يمكن أن يمر بين الوترين بلا زمير (أي بلا صوت) إذا كانت الفتحة بينهما واسعة.

نَفَس بلا زمير (أي بلا صوت)	ممكن
صوت من الحنجرة بلا مرور نفَس	مستحيل

(تنويه)

وبمناسبة الكلام عن معرفة كيفية صدور الصوت من الحنجرة نسوق بعض المعلومات التاريخية بقصد توجيه أبنائنا إلى ضرورة إنعام النظر في الأمور التي تعرض لنا في بحوثنا لاستقصاء المعلومات عنها، حتى لا يسبقنا غيرُنا، ونضطر لاتباعه وقد يكون مخطئًا، وبقصد تنمية اعتزازهم بعلماء قومهم وأهل دينهم، وتقوية انتمائهم للعروبة والإسلام. مع أن عزو المعلومة لصاحبها هو حقه وحق العلم.

أ) الحنجرة يعرفها العرب منذ نزول القرآن. إذا جاءت في قوله تعالى ﴿ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ ﴾ [الأحزاب ١٠] ولابد أنها كانت معروفة للعرب قبل ذلك.

ب) مر بنا أن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (٣٧ – ١٠٧هـ) سُئِل عن (الحُكْم في) رجل ضَرَبَ حنجرة رَجُلٍ فذهب صوتُه. فقال: عليه الدية[١]. فهذا يعني ارتباط صدور الصوت بالحنجرة، وأنهم كانوا يعرفون أن الصوت يخرج منها.

ج) قال الأصمعي (٢١٦هـ) في كتابه (خَلْق الإنسان) إن الحلقوم هو موضع النفَس، وفي تهذيب اللغة (بلذم) عنه: إن الحلقوم مخرج النفس والصوت» اهـ والحُلْقوم هو الحنجرة وما تحتها. وبالتحديد الحنجرةُ هي الجزء

---

(١) ينظر لسان العرب (حنجر).

الأعلى من الحلقوم – فصدور الصوت من الحنجرة كان معلومًا لهم. لكن لغويي العرب الذين كتبوا عن الأصوات ظلوا يرددون المصطلحين الغامضين (الجَوْف أو الحروف الجوفية) و(صَوْت الصدر) يقصدون الحروف التي قِوامها زميرٌ يصدر من الحنجرة، وهي الهمزة وحروف المد، ويقصدون زمير الجهر الذي يخرج من الحنجرة أيضًا – دون أن ينسبوا ذلك الزمير (= الصوت) –إلى الحنجرة.

د) بَقِيَ الأمرُ هُلاميًّا وغامضًا حتى شَرَّح الرئيس أبو علي الحسين (بن سينا المتوفي ٤٢٨هـ) الحنجرة وعرف ما سُمّي (الأوتار الصوتية) وسماها هو (لسان المزمار) ونبّه عليها وعلى وظيفتها.

هـ) جاء بعد ذلك ابن سيده (٤٥٨هـ) صاحب معجم (المحكم) فقال في الكلام عن الحلقوم: ومنه «مخرج النفس والريح والبصاق **والصوت**».

و) كَشْف ابن سينا للأوتار الصوتية، وبيانه وظيفتَها ذكره في كتابه القانون في الطب وهو مطبوع ومتاح. ولكن لغوينا المحدثين ينسبون ذلك الكشف إلى باحثة ألمانية جاءت بعد ابن سينا بأكثر من أربعة قرون، والمرجَّح أن تلك الباحثة استفادت ذلك الكشف من كتاب ابن سينا لأنه كان متداولاً في أوربا لعدة قرون، ونَسَبَته إلى نفسها، وأشادَ بها الأوربيون، وجَرَى وراءهم لغويونا، والأمر لله.

٣- مسألة عدد مخارج الحروف

يختلف علماء التجويد في عدد مخارج الحروف فيرى فريق منهم أنها سبعة عشر مخرجًا – هكذا حسب كلامهم: -

١- الجوف لحروف المد واللين. ٢- أقصى الحلق للهمزة والهاء.

٣- وسط الحلق للعين والحاء. ٤- أدنى الحلق للغين والخاء.

٥- أقصى اللسان وما فوقه من الحنك للقاف.

٦- أقصى اللسان أسفل المخرج السابق وما فوقه من الحنك للكاف.

٧- وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك للجيم والشين والياء غير المدية،

٨- حافة اللسان من أقصاها بينها وبين ما يليها من الأضراس (أو الشَّجْر) للضاد.

٩- حافة اللسان من **أدناها** إلى منتهى طَرَفه بينها وبين ما فوقها من الحنك الأعلى للام.

١٠- طَرَف اللسان بينه وبين ما فوقه من الثنايا – أسفل اللام قليلاً للنون (مع خروج صوتها من الأنف).

١١- من طرف اللسان (بارتعاده) مع الدخول في ظهر اللسان قليلاً للراء.

١٢- طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مصعدًا إلى جهة الحنك للطاء والدال والتاء. وهي النِّطعية من نِطَع الغار الأعلى وهو سقفه.

١٣- طرف اللسان فويق الثنايا السفلى وهي أَسَلية من أسلة اللسان وهي مستدقه للصاد والسين والزاي.

١٤- طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا للظاء والذال والثاء. وقيل عنها إنها لثوية.

١٥- باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا – للفاء.

١٦- بين الشفتين للواو غير المدية والباء والميم ويقال عنها شفوية وشفهية.

١٧- الخيشوم للغنة (= النون الخفيفة = النون الخفية = النون المخفاة).

- ويرى فريق آخر: أنها ستة عشر مخرجا أسقطوا الحروف الجوفية، وجعلوا الهمزة من أقصى الحلق، والواو والياء المديتين من مخرجي المتحركتين.

- وذهب فريق ثالث: إلى أن المخارج أربعة عشر فجعلوا مخرج النون واللام والراء واحدًا[١].

- وذهب الإمام أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (٦٤٦هـ) إلى أن التدقيق أن لكل حرف مخرجًا خاصًّا به. وذُكِر هذا الرأي في شرح الشيخ زكريا الأنصاري (٨٢٣ – ٩٢٦هـ) للمقدمة الجزرية حيث قال بعد قول ابن الجزري (مخارج الحروف سبعة عشر) وذِكْر القولين الآخرين: وحصرُها في ما ذُكِر تقريب، وإلا فلِكل حرفٍ مخرجٌ» اهـ[٢] وذكر مُلا على القاري أن أحد الشراح ذكر هنا في حاشية على الأزهرية أن لكل حرف مخرجًا مخالفًا لمخرج

---

(١) كل ذلك من أول الفقرة إلى هنا ملخص من النشر (تصحيح الضباع) ١/ ١٩٨ – ٢٠١.

(٢) ينظر شرح الشيخ الأنصاري المذكور على هامش المنح الفكرية (مصطفى البابي ١٣٦٧ – ١٩٤٨م) ص٧.

الآخر، وإلا لكان إياه فيكون الحكم تقريبًا[1].

- وأستلفت الدارس إلى رأيي أي مَوْقفي من تعدد الأقوال في مثل ما نحن فيه الآن. فأقول: إن وقوف الدارس لمسألةٍ ما عند كونها (فيها قولان أو ثلاثة.. الخ) ليس علمًا بهذه المسألة، بل ولا هو دراسة لها. فالواقف عند (فيها قولان) هو مجرد (عابر) بالمسألة راصدٍ لا دارس. أما العِلم فهو البحث والتمحيص حتى يستوعب ويصل إلى حكم واضح متبين جازم.

ثم أقول إن الكلام في مسألة تعدُّد المخارج هذه منوط بتميز جَرْس الحرف عن سواه، لتمييز كل كلمة عن غيرها عند السامع، فيعرف حقيقة ما سَمع. والحرف يتميز بجرْسه، وجَرْسُه مَنُوطٌ بمخرجه وصفاته. قال ابن الجزري «فكل حرف شارك غيره في مخرج فإنه لا يمتاز عن مشاركه إلا بالصفات، وكل حرف شارك غيره في صفاته فإنه لا يمتاز عنه إلا بالمخرج»، وبذا يمكن حَسْمُ الخلاف والجزْمُ بحكم لا اختلاف فيه. وإن كان الأمر ليس بهذا الانضباط الذي صاغه ابن الجزري – كما تبين من تجميعات الحروف التالية:

١) فالهمزة وألف المد **والهاء** اشتركن مخرجًا (من بين وترى الحنجرة) وانفردت الهاء بالهمس، والهمزة والألف بالجهر - مع قِصَر الهمزة وشدتها، وامتداد الألف ورخاوتها.

٢) والعين والحاء اشتركتا مخرجًا (من وسط الحلق) وانفردت الحاء بالهمس والخفاء، والعين بالجهر والنصوع.

---

(١) ينظر السابق ص١٠.

٣) والغين والخاء والقاف[1] اشتركن في المخرج (من أقصى اللسان والحنك)، وانفردت القاف بالشدة والجهر، والخاء بالهمس، والغين بأنها ليست مهموسة ولا شديدة. (أي هي مجهورة رخوة) والثلاث مستعليات منفتحات مصمتات.

٤) والجيم.. والياء اشتركتا مخرجًا (من وسط مقدم اللسان)، وجهرًا وانفتاحًا واستفالاً وإصماتا، وانفردت الجيم بالشدة. والشين معهما، لكنها قربت من طرف اللسان، وانفردت عنهما بالهمس والتفشي.

٥) والدال والتاء.. اشتركتا مخرجًا (من طرف اللسان مع الثنايا) وشدة وانفتاحًا واستفالاً، وتميزت الدال بالجهر، والتاء بالهمس، والطاء معهما وتميزت بالإطباق مع الجهر.

٦) والظاء والذال والثاء اشتركن مخرجًا (من طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا) ورخاوة وإصماتا، وانفردت الظاء بالاستعلاء والإطباق، وانفردت الثاء بالهمس (والذال بأنها جمعت الجهر والاستفال).

٧) والزاي والسين والصاد.. اشتركن مخرجًا ورخاوة وصفيرًا، وتميزت الزاي بالجهر، والسين بالهمس وهما مستفلتان منفتحتان، والصاد بالإطباق والاستعلاء. والثلاث مصمتات.

٨) مجموعة اللام والراء والنون يخرجن من طرف اللسان بلصوقه بمقدم

---

(١) ابن الجزري جعل القاف منفردة بمخرجها ليست مع الغين والخاء وأنا ضممتها لهما في المخرج بناء على التجربة، وسبقني إلى هذا ابن سينا وغيره. ينظر تحرير المخارج هنا.

الحنك مع مرور الهواء بذلقه في نطق اللام، ومن الأنف في نطق النون، ومن فوق ظهر اللسان مع ارتعاد طرفه في نطق الراء، وتميزت اللام بالانحراف، والراء بالتكرير، والنون بالغنة. والثلاث مجهورات رخوات منفتحات.، مستفلات.

٩) ومجموعة الباء والميم والواو والفاء (من الشفتين – الباء والميم بإطباقهما، والواو باستدارتهما)، وتميزت الميم بخروج نَفسها من الأنف، والفاء بالتقاء الأسنان العليا بباطن الشفة السفلى وبأنها مهموسة. ولهن باقي صفات المجموعة السابقة – لكن الواو مستعلية. فهذه تسع مجموعات بتسعة مخارج (و٢٧ حرفًا). بقيت **الكاف** مخرجها أدنى من مخرج القاف إلى الأمام فتميز عن القاف بالهمس والاستفال، **والضاد** من حافة اللسان وطرفه مع لثة الثنايا وأصولها، وتتميز عن الطاء بالمخرج وكونها رخوة. هذه أحد عشر مخرجًا (لـ ٢٩ حرفًا). وأنا أرى أن حقيقة حروف المدّ واحدة وهي الزمير الممتد الخارج من **الحنجرة** أي أن مخرجهن واحد، ولكن يتلوّن صوت الياء بارتفاع مقدم اللسان، والواو باستدارة الشفتين، والألف لا تَدَخُّل معها، فوضعت كل منهن مع أخواتها. فإن قُبِل هذا فالمخارج أحد عشر، وإن لم يقبل وأريد إفرادها بمخرج حسب حقيقتها فالمخارج اثنا عشر. والذي استفدنا من هذا المبحث هو محاولة حسم الاختلاف حَسْمًا علميًّا، ووضوح تميز حروف كل مجموعة بعضها عن بعض بالصفات أو بالمخارج أو ببعض من كليهما، وبيانُ بُطْلان القول الرابع الذي يزعم أن لكل حرف مخرجًا خاصًّا به. فليس هناك ما له مخرج ينفرد به إلا الكاف والضاد.



فصل٧:

عن مخارج حروف خاصة

في تراثنا الأدبي مسائل كثيرة استمر الخلاف فيها أحقابًا أكثر مما ينبغي. ومن أشهرها في مجالنا حروف المد والهمزة. قال القدماء عنهن إنهن جوفيات. وأخذ مَنْ بعدهم يتحرك نحو تدقيق مصطلح الجوف لكن بتردد كما ذكرنا في هذا الكتاب. ولكن الذي لا يليق بأهل العلم أن يستمر هذا الاختلافُ إلى العصر الحديث بعد أن تبين لنا كل ما يحدث في جهاز الصوت الإنساني عن إنتاج ذلك الصوت. فما زال هناك اختلافٌ في كيفية إخراج صوت الهمزة، وفي كيفية إخراج حروف المد، وفي العلاقة بين الهمزة وحروف المد من حيث كيفية خروج كلٍّ، ومن حيث تحَوّل كلٍّ إلى الآخر. ثم هناك الاختلاف الذي لا ينتهي – عن الضاد. وهذا تناول موجز.

أ – خلاصة في كيفية خروج حروف المد:

يندفع النفَس من الرئة (وهي في الصدر. والصدر من الجوف كما مرَّ) إلى القصبة الهوائية حتى يصل إلى رأس هذه القصبة. وهذا الرأس هو الحنجرة، فيعترضُه في الحنجرة غشاءان يمتدان أفقيًا من جانبي الحنجرة حتى تكاد فتحة مجرى النفس تنسدّ، فيمر الهواء بضغط شديد يُرْعِد حافتَيْ الغشاءين فيصدر عنهما صوت سميته زميرًا. هذا الصوت إذا استمر خروجه بلا اعتراض في مجرى

النفَس إلى خارج الفم فإنه يكوّن حرفَ مَدٍّ: ألفًا – إن ظل اللسان راقدًا في مهده وانفتح الفم فتحة عاديّة محايدة، أو واوًا إذا ارتفع أقصى اللسان واستدارت الشفتان، أو ياء إذا ارتفع مقدم اللسان واتسعت فتحة الفم إلى الجانبين. وبما أن هذا الزمير هو جسم حروف المد وحقيقتُها فإنها تنسب إلى مصدر الزمير وهو الحنجرة. وعلماء الأصوات العرب القدماء نسبوا حروف المد هذه إلى الجوف يقصدون الصدر وفيه الرئة التي طرفها الحنجرة، فهم يقصدون نسبتها إلى الحنجرة. والهمزة حقيقتها زميرٌ كحروف المد إلا أنها زُمَيْرة مضغوطة قصيرة فهي معهن، ومنهن.

ب- العلاقة الصوتية بين الهمزة وحروف المد (وهي الحروف الجوفية الأربعة):

خلاصة القول في العلاقة أن الأربعة (الهمزة وحروف المد) من جنس واحد، لأن حقيقتهن واحدة. فحقيقة حروف المد أنهن زمير صادر من الأوتار الصوتية في الحنجرة (أي مجرد صوت – كما لحظ القسطلاني)[(١)]، وحقيقة الهمزة أنها زمير معصور (فهي صوت أيضًا). والفرق هو أن حروف المد الثلاثة زمير ممتد أي مُدَّ ليكون أَلِفَ مَدّ أو وَاوَ مَدّ أو ياءَ مد. في حين أن الهمزة زمرة معصورة وقصيرة (زُمَيْرَة): إذا كانت ساكنةً فهي عَصْرةٌ لزمير موجود تقطعه أي تُنْهيه بإغلاق الوترين، وإذا كانت متحركة فهي عَصْرة لزمير يبدأ بعد انفتاح الوترين

---

(١) ينظر لطائف الإشارات ١/ ١٨٩.

بعد أن كانا مغلقين. والزمير الذي كان موجودًا في حالة الهمزة الساكنة هو امتدادٌ أو اتصالٌ لزمير حركة أو حرف مجهور سابق عليها (مثل سماءْ، كَأْس، ومَرْءْ)، فلما عُصِر صار همزة، والزمير الذي يستمر بعدها في حالة الهمزة المتحركة هو زمير حركة أو حرف مد تال لها. (مثل أَمَل وآخَر).

وهذه العلاقة بين الهمزة وحروف المد التي ذكرنا خلاصتها قررها الأئمة القدماء بما يلي:

أ) بالتصريح بأنهن معًا حروف جوفية وهوائية. قال الخليل «في العربية تسعة وعشرون حرفًا. منها خمسة وعشرون حرفًا صِحاحًا لها أَحْياز ومَدارج، وأربعة أحرف جُوف وهي الواو والياء والألف اللينة والهمزة. وسميت جُوفًا لأنها تخرج من الجَوْف فلا تقع في مَدْرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق، ولا من مدارج اللهاة. إنما هي هاوية في الهواء، فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجَوْف»[1]. «الياء والواو والألف والهمزة هوائية في حيز واحد»[2] وقد علمنا أنهم كانوا يقصدون بلفظ الجوف أن يقولوا الحنجرة، ولما لم يتضح لعلماء الأصوات العرب اختصاص الحنجرة بإصدار الصوت اللغوي لجئوا إلى العضو الذي يشملها ويشمل غيرها وهو الجوف. كما استعملوا اسم عضو آخر يشملها أيضًا لكنه أقرب إلى العضو المقصود وهو الصدر.

ب) بالتصريح بأن حروف العلة هذه تبدأن من الهمزة وتنتهين إليها. جاء

---

(١) مقدمة العين (درويش) ١/ ٥٧ وهي في تهذيب اللغة ١/ ٤٨.

(٢) العين ١/ ٥٨.

في رواية تهذيب اللغة لمقدمة (العين) للخليل بعد أن ذكر الحروف الأربعة وسماها الحروف المعتلة، وذكر انقلاب الحروف الثلاثة إليها: «فالألف اللينة هي أضعف الحروف والهمزة أقواها متنًا... والياء والواو والألف اللينة مَنوُطات بها (أي بالهمزة، أي مُعَلّقات أو مؤسسات عليها)... وأصلُهن من عند الهمزة. ألا ترى أن بعض العرب إذا وقف عندهن هَمَزهُن، كقولك للمرأة: افْعَلِئْ وتسكت، وللاثنين افْعَلأْ وتسكت، وللقوم افعلُؤْ وتسكت، فإنما يُهْمَزْنَ في تلك اللغة لأنهن إذا وُقِفَ عندهن انقطع أنفاسُهن فرجعن إلى أصل مُبْتَدَئِهنّ من عند الهمزة»[1].

وكثير مما في الفقرة السابقة قاله سيبويه هكذا «وهذه الحروف غير مهموسات، وهي حروف لين ومدّ، ومخارجها متسعة لهواء الصوت، فإذا وقفت عندها لَمْ تَضُمَّها بشفة ولا لسان ولا حلق كضم غيرها، فيهوي الصوت إذْ وجد متسعًا – حتى ينقطع آخرُه في موضع الهمزة، وإذا تفطنتَ وجَدْتَ مسّ ذلك.. وزعم الخليل أن بعضهم يقول: رأيت رَجُلَأْ فيهمز، وهذه حُبْلَأْ.. فهمز لقرب الألف من الهمزة، حيث علم أنه سيصير إلى موضع الهمزة، فأراد أن يجعلها همزة واحدة (أي بدلاً من ألف وهمزة)، وكان أخف عليهم. وسمعناهم يقولون: هو يضربهأ – في الوقف.. فإذا وَصَلْتَ لم يكن هذا»[2].

ج) بالتصريح بأن الهمزة ضغطة أي عَصْرة قوية، فإذا رُفّهَ (أي خُفِّف) عنها

---

(١) رواية الأزهري لمقدمة العين في التهذيب ١/ ٥١.

(٢) الكتاب ٤/ ١٧٦ – ١٧٧.

صارت حرف علة ألفًا أو واوًا أو ياء (أي أبدلت). جاء في العين «وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة، فإذا رُفِّهَ عنها لانت إلى الياء والواو والألف عن غير طريق الأحرف الصِحاح»[1].

د) والآن بعد أن تبين بالتجربة والتحقيق أن مادة الهمزة هي من عين جنس مادة حروف العلة، حيث إن كلا منها زمير يصدر من الأوتار الصوتية ويُتْرَك ليمتد في حروف العلة، ويُعْصَر فيُقْصَر أي ينقطع لا يمتد في الهمزة، وبعد أن بينا سبق القدماء ببيان أن الأربعة من جنس واحد، وبعد المشهور المتعالَم في باب الإعلال والإبدال من جريان قلب الهمزة إليهن وقلبهن إلى الهمزة = يتبين أن قول بعض لغويينا المحدثين إن قلبهن إليها وقلبها إليهن اعتباطي = هو قول ينقصه التمحيص والتدقيق.

هـ) مخرج الهمزة والألف والهاء:

معلوم أن جمهور قدمائنا استقروا على أن الحروف الحلقية ستة أولها الهمزة والهاء اللتان تخرجان من أقصى الحلق. لكن جاء في «العين» للخليل بن أحمد بالنسبة لمخرج الهمزة تحديدان الأول: أنها من أقصى الحلق[2]، والثاني أنها هي والأحرف الثلاثة ألف المد والواو والياء جوفية، وقال مرة هوائية[3]. أما سيبويه

---

(١) العين (تحـ المخزومي وصاحبه) ١/ ٥٢.

(٢) جاء ذلك في العين (تحـ د. المخزومي ود. السامرائي) ١/ ٥٢ سطر ٦.

(٣) وصفت الأربعة فيه ١/ ٥٧ سطر ١١ بأنها جوفية، ١/ ٥٨ سطر ١٣ بأنها هوائية.. وفي ١/ ٥٧ سطر ١٤ ذكر أن الواو والياء والألف اللينة هوائية أي أنها في الهواء.

فحدد مخرج الهمزة والهاء من أقصى الحلق، ومعهما ألف المد وحدها – أي دون واو المد ويائه[1].

والصواب أنّ الهمزة وأحرف المد الثلاثة والهاء: الخمسة يَخْرُجْنَ من وَتَرَيْ الغشاءين الصوتيين اللذين في داخل الحنجرة: الهمزةُ الساكنةُ تخرج بعصرهما لحظة اتجاههما للالتقاء ليُغلِقا مجرى الهواء في الحنجرة، والمتحركة تخرج لحظةَ بَدْءِ انفراجهما بعد أن يكونا مغلقين، وأحرف المد الثلاثة يَخرجنَ زميرًا ممتدًّا يَصْدر بمرور النفَس من الفتحة بينهما – إذا تقاربا حتى صارت الفتحة ضيقة جدًّا، واستمرت كذلك زَمَنَهن، فيرتعدان بسرعة عظيمة ويَصْدُرُ عن الارتعاد صوتُ كل منهن ممتدًّا (وليس معهن إغلاق أوتار). والهاء تخرج بتباعد وَتَرى الغشاءين الصوتيين بحيث يمر الهواء من بينهما دون أي احتكاك أو ارتعاد فلا يَصْدُر صوت، ثم لا يحدث تدخل آخر في تكوين جَرْسها لكن يتراجع سقف الحنك الرخو ليتيح سرعة إفراغ النفَس. فهي مجرد نَفَس – كما ذكر الخليل.

ولما كان الشائع في دراساتنا القديمة أن الأحرف الثلاثة (الألف والواو والياء) تُدْرَس معًا، فقد أسلفنا أنه يثور تساؤل عن وجه إفراد سيبويه الألف عن أختيها الواو والياء وجعلها وحدها مع الهمزة والهاء من مخرج واحد.

والوجه هو أن صوت الألف يصدر من الوترين ثم يمتد أملس في الحلق والفم إلى خارجه دون أيّ تدخل في مجرى صوته، فلم يكن هناك أيّ جزء من

---

(١) قال في الكتاب ٤/ ٤٣٣ «فللحلق منها (أي من مخارج الحروف) ثلاثة: فأقصاها مخرجًا الهمزة والهاء والألف».

مجرى الصوت في الفم يستحق أن ينسب إليه الألف، فنُسِب إلى مصدر صوته وهو أوتار الأغشية الصوتية – كما نُسِبَتْ إليها الهمزة والهاء.

وأما الواو والياء فهناك تدخّل في صوتهما بعد صدوره: فالياء يرتفع معها وسط مقدم اللسان ويمتد مُنْفَرَجُ الشفتين إلى الجانبين، وبهذا يكتسب صوتها جَرْسَه المميز، والواو يرتفع معها أقصى اللسان وتستدير الشفتان[1] فيكتسب صوتُها جرْسه المميز بذلك، فجاز أن تُنْسَب كلٌّ منهما إلى الجزء الذي يُكْسِب صوتَها جَرْسه. أما الألف فنسبت إلى مصدرها وحده. وقد نبه سيبويه على خلاصة ذلك الوجه[2]. فوجه تمييز الواو والياء عن الألف أن معهما تدخلا من اللسان والشفتين في الياء والواو، في حين أن الألف لا تَدَخُّل في نطقها، ووجه جمع الثلاثة معًا أنهن مجرد زمير، وأن التدخل مع الياء والواو ضعيف نسبيًّا، ولذا يظل سبيل هوائهما واسعًا نسبيًّا، فتشبهان الألف في سعة الهواء، فيسوغ جمعهن معًا.

---

(١) عن ارتفاع أقصى اللسان مع الواو (والضمة) ينظر نهاية القول المفيد: الباب الثالث: آخر الفصل الأول وأول الفصل الثالث منه.

(٢) قال في الكتاب ٤/ ٤٣٥ – ٤٣٦ «ومن الحروف: الهاوي، وهو حرف اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو، لأنك قد تضم شفتيك في الواو، وترفع في الياء لسانك قِبَلَ الحنك – وهي الألف. وهذه الثلاثة (أي الواو والياء والألف) أخفى الحروف لاتساع مخرجها. وأخفاهن وأوسعهن مخرجًا الألف، ثم الياء، ثم الواو».

و - مخرج الغين والخاء.

أسلفنا أن الذي يسود في مقررات القدماء أن الأحرف الستة الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء كلها حلقية، وهم يقولون إن الغين والخاء من أعلى الحلق، وبعضهم يعبّر بقوله «من أدنى الحلق» يقصدون «بأدنى الحلق» أقربَ جزء منه إلى الفم. وهو عينُ ما عُبّرَ عنه بأعلى الحلق.

لكن ابن سينا وغيره جعلوا الغين والخاء مع القاف من نَفْس مخرج القاف تقريبًا[1]. وأنا أتفق معهم، لأن التجربة تثبت ذلك. فنطقُ الغين والخاء ساكنتين يثبت أنهما من أقصى الحنك مع أقصى اللسان لا من الحلق، واتصافهما بالاستعلاء (وهو استعلاء أقصى اللسان عند النطق) يثبت ذلك أيضًا، إذ لو كانتا من الحلق لم يكن للسان فيهما عمل.

ز) الجيم والياء والشين:

١ - أرى أن الدقيق أن يقال إن هذه الأحرف الثلاثة تخرج من وسط مقدم اللسان – لا من وسط كل اللسان – كما استقر عليه جمهور القدماء. وذلك لعدة

---

(١) عبارة ابن سينا «وأما الخاء فإنها تحدث من ضغط الهواء إلى الحد المشترك بين اللهاة والحنك ضغطًا قويًا...» والقاف تحدث حيث تحدث الخاء، لكن بحبس تام...» «وأما الغين فهو أخرج من ذلك يسيرًا..». و«غيره وهو على بن مسعود في كتابه المستوفي» ٢/ ٥٨٨، وعبارته «فمخرجهما ما بين اللهاة إلى الحنك»، وعبارة ابن جني في سر الصناعة ١/ ٥٢، وابن سنان في «سر الفصاحة (تحـ د. الصعيدي) ٢٢ تسمح بكلام ابن سينا.

أمور: **أولها** أن التجربة تثبت هذا، **وثانيها** أن الشين ثالثة هذه المجموعة قريبة جدًّا إلى طرف اللسان قطعًا – كما سيأتي في ج، فلابد أن شريكتَيْها في المخرج قريبتان منها. فالمخرج المشترك لهن هو وَسَطُ مقدم اللسان. **وثالثها** أن هذا هو شجر الفم الذي ذكره «الخليل» مَخْرجًا لهذه الأحرف – وهو يتحدد بوضع القلم أو نحوه مستعرضًا في الفم من الشدق إلى الشدق.

٢– بعض رواد الدراسات الصوتية الحديثة يقولون إن الجيم صوت مركب يبدأ شديدًا بدال أو ما يشبه الدال وينتهي رخوًا بما يشبه الجيم الشامية كأن حقيقته (dj). وهذا معناه أن طرف اللسان يسهم في إخراج الجيم بالبداية الشبيهة بالدال. وقد أيد بعضهم ذلك بمجيء الدال مقابل الجيم في فواصل سورة البروج. وهذا القول بأنها صوت مركب غيرُ صحيح. فليس هناك أيّ عمل لطرف اللسان في الجيم، وإنما تخرج بالتقاء وسط مقدم اللسان بما فوقه من سقف الحنك. ونظرًا لسعة مساحة جزء اللسان الذي يلتقي بمقدم الحنك الأعلى فإن الانفصال بينهما يتم ببطء نسبيٍّ فيطول زمن احتكاك الهواء في مروره بين اللسان والحنك – حين انفصالهما – طولاً نسبيًّا. وهذا الاحتكاك هو الذي يُسْمَع شبيًّها بالشين وهو المسمى «**التعطيش**». ولو كانت الجيم تبدأ بدال كما زعموا لكان الإدغام بينهما - في مثل قد جاءكم، وأخرج دُلاما = محتّمًا، ولأدغمت لام (ال) في الجيم في مثل (الجمع). في حين أن الأمر ليس كذلك. فهذا الادعاء لا أصل له إلا كلام الأوربيين.

٣– بالنسبة لترتيب أحرف هذه المجموعة من حيث مخارجها في اللسان

فسيبويه ذكر الشين في الوسط بين الجيم والياء. وهناك من جعل الشين أعمق من الحرفين نصًّا. والصواب أن الشين هي أخرج الأحرف الثلاثة. فهي أقرب إلى طرف اللسان. ودليلنا أمران: الأول أن الشين ينفرش لها مقدّم اللسان ليخرج هواؤها منتشرًا على حافته. وهذا الانتشار هو صفة التفشي، ولا يمكن أن يقع بانفراش الوسط الحقيقي. والأمر الثاني هو أن لام التعريف تُدْغَم في الشين مثل كلمة الشمس والشجر، ولا تدغم في الجيم ولا في الياء. وهذا الإدغام خاص بحروف طرف اللسان كما هو معروف. فدل هذا على أن الشين هي أقرب أحرف هذه المجموعة إلى طرف اللسان. ومن كلام الأئمة الذي يؤيد ما قلناه: قولُ سيبويه ومكي إن الشين استطال مخرجها حتى اتصل بمخرج الطاء، ونحن نعلم أن الطاء مع أختيها من طرف اللسان وإن كانت الطاء تغطي مع الطرف جزءًا من مقدم اللسان[1]. فالشين متصلة بالطرف.

ح- الطاء والدال والتاء:

عبارة سيبويه عن مخرجهن هكذا «ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والدال والتاء» وقد تابعه الخالفون جميعهم تقريبًا. وهذا التحديد غير دقيق، إذ يترتب عليه تساوي هيئات خروج الأحرف الثلاثة، والصواب أنهن يخرجن بالتقاء ظهر طرف اللسان (هو والطرف نفسه) بأصول الثنايا العليا ولثاتها. فلابد من إضافة لفظ (ظهر) هذا. ثم إنهن يتفاوتن في مقدار الجزء

---

(١) ينظر الكتاب ٤/ ٤٤٨، ٤٥٧، والرعاية باب الشين.

الملتقي من ظهر طرف اللسان بلثة الثنايا وأصولها. فجزؤه الذي يلتقي في نطق الطاء أعرض وأدخل في ظهر اللسان بحيث يكاد يشمل كل مقدم اللسان، وهو يمثل الشطر الثاني من هيئة إطباق الطاء. (والشطر الأول هو ارتفاع أقصى اللسان أيضًا عند نطقها، ويكون وسط اللسان حينئذ متقعرًا، فيصير سقف الحنك كالطبق له). ولتقعر اللسان للإطباق فإنه ينسحب إلى الداخل قليلاً فيقع طرفه على لثة الثنايا العليا وأول أصولها. وأما في الدال فالجزء الملتقي (من ظهر رأس اللسان) باللثة العليا يكون أقل دخولاً في ظهر اللسان وأقل عِرَضًا وأقربَ إلى رأسه، مع التقدم قليلاً إلى أصول الثنايا. وفي التاء يكون الجزء الملتقي هو ظهر طرف اللسان أي رأسه من جهة ظهره فحسب (أي دون امتداد يذكر في ظهر اللسان)، مع زيادة التقدم إلى أصول الثنايا. وكلام المرعشي في «جهد المقل»[1] عن تقسيم «أصول الثنايا» يؤكد هذا.

وبذا يتبين الفرق في هيئة خروج كل من الأحرف الثلاثة. فطرف اللسان يشترك في إخراجهن جميعًا لكن ليس هو وحده بل معه ظهر الطرف: بمساحة واسعة في نطق الطاء وبمساحة أقل في نطق الدال. وأقل من الدال في نطق التاء.

وقد سبق الشيخ محمد مكي نصر بالتصريح باشتراك ظهر طرف اللسان في إخراج هذه الأحرف فقال «المخرج الثاني عشر: ما بين ظهر رأس اللسان وأصل الثنيتين العُلْيين ويخرج منه الطاء فالدال المهملتان فالتاء المثناة الفوقية»[2] (وقد

---

(١) ص ٤٣.

(٢) نهاية القول المفيد.

استعمل كلمة (رأس) بدلاً من كلمة طرف – كما فعل ابن الجزري في التمهيد – دون النشر. والمقصود واحد).

ولم أعثر على سابق للشيخ محمد مكي في إضافة كلمة (ظهر) مع أنها صواب. لكن قد يؤخذ هذا من قول الداني عن مخرج الثلاثة إنه «ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا مُصْعِدًا إلى الحنك»[1] فقوله «مصعدًا إلى الحنك» قد يؤخذ منه أن جزء اللسان الذي يلتقي باللثة إلى الحنك = واسع يشمل ظهر رأس اللسان. لكن كلمة «أطراف» في عبارته سهو أو غلط. وعبارة عبد الوهاب القرطبي «وما بين طرف اللسان وأصول الثنايا العُلَى مصعدًا إلى الحنك»[2] وهي عبارة ابن الجزري[3].



(١) «التحديد» لأبي عمر الداني تحـ د. أحمد الفيومي ٢٢١.

(٢) الموضح في التجويد تحـ. غانم قدوري ص٧٩.

(٣) ينظر النشر ١/ ٢٠٠، والتمهيد (تحـ البواب) ١٠٦، وينظر أيضًا الطرازات المعلمة، عبد الدائم الأزهري تحـ د. نزار خورشيد ١٠٣.

كلمات عن الضاد

(تعليق على رأي في شبكة المعلومات)

١- لا شك أن الضاد الفصحى رخوة (يخرج نفَسها معها آن نطقها)، وذلك في حين أن الضاد المصرية شديدة (يحتبس نفَسها آن نطقها). وهذا فرق لا اختلاف فيه. وهو وحده كفيل بنفي فصاحة النطق المصري الشائع للضاد – ما لم يثبت ثبوتًا علميًّا يقينيًا – بلا احتمالات – أن بعض القبائل العربية كانت تنطق الضاد شديدة. فإذا ثبت هذا فإن الضاد الشديدة تكون ضادًا عربية صحيحة، ولكنها لا تكون هي الفصحى.

٢- لوحظ أن المشاركين في الكلام عن الضاد حصروا اهتمامهم في مكان خروج نفَس الضاد – من إحدى حافَتي اللسان أو من كلتيهما، (ابتداء من أول حافة اللسان إلى ما قبل مكان خروج النفَس في نطق اللام) ولم يتطرق أي منهم إلى تحديد موقع طرف اللسان عند نطق الضاد. مع أن سيبويه ذكر اشتراك طرَف اللسان في نطق الضاد مرتين. المرة الأولى (٤/ ٤٥٧) عند الكلام عن إدغام لام التعريف الداخلة على كلماتٍ أوائلُها من حروف طرف اللسان فقال «واللام من طرف اللسان... وهذه الحروف أحد عشر حرفًا، منها حروف طرف اللسان، وحرفان يخالطان طرف اللسان... واللذان خالطا (طرف اللسان): الضاد والشين، لأن الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام». ومرة أخرى (في ٤/ ٤٦٥) عند الكلام عن إدغام الطاء والتاء والدال في الضاد، فقال

«لأنها (أي الضاد) اتصلت بمخرج اللام، وتطأطأت عن اللام حتى خالطت أصولَ ما اللامُ فوقَه من الأسنان. ولم تقع من الثنية موضع الطاء، لانحرافها، لأنك تضع للطاء لسانك بين الثنيتين». اهـ. أي أن طرَف اللسان يشترك في نطق الضاد كما في نطق اللام، لكن مع فَرْقين: الأول أن طرَف اللسان هو كلُّ مخرج اللام، إذ تخرج اللام بامتداده إلى لثة أسنان الفك الأعلى الأمامية. في حين أنه جزء من مخرج الضاد، إذ تخرج من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس. وتكملةُ مخرجها امتدادُ طرَف اللسان إلى لثةِ أسنان الفك الأعلى الأمامية وأصولها. الفرق الثاني: أن طرَف اللسان يقع في نطق اللام على لثة الأسنان الأمامية العليا، في حين أنه في نطق الضاد يقع طرَف اللسان على نقطة تشمل قدرًا من نهاية اللثة وقدرًا من أصول الثنايا، (وأما الطاء فيقع طرَف اللسان على الصفحة الداخلية لتلك الأسنان الأمامية العليا). فموقع طرف اللسان مع الضاد تحت موقعه في نطق اللام، وفوق موقعه في نطق الطاء.

٣- نقطة تقعر اللسان في نطق الضاد تقع في مقدم اللسان قربَ طَرَفه، وهذا يوجّه وَصْف الخليل للضاد بأنها شجْرية، لأن نقطة التقعر هذه هي ما يوازي الشجْر من اللسان. وهذه النقطة موازية لفتحة الشِدقين في الجانبين، وبذا يمكن أن يخرج نَفَس الضاد منهما أو من إحداهما. في حين أن نقطة التقعر في الضاد المصرية والطاء الفصحى تقع في النصف الداخلي من اللسان، ويكون النفَس محبوسًا بجِدار الشدقين ليس له منفذ إلى الخارج.

٤- الأخذ بوصف سيبويه هذا يتيح إخراج الضاد الفصحى الرخوة بلا صعوبة.

٥- القول بأن نطق الضاد الفصحى صعب أو عسير. قول غير دقيق مهما كان قائله. والدليل (أ) أنها تصبح سهلة كأخف الحروف بالتدرب على نطقها (ب) أن إحصاء (تردد) الحروف في معاجم اللغة وفي القرآن الكريم يثبت أن أقل الحروف ترددًا هو (الظاء) وليس (الضاد)، وقلة التردد علامة على ثقل الحرف، وكثرة التردد علامة على خفته، بل إن الضاد تقع في جدول التردد قبل الظاء بأربعة أحرف، أي أن هناك أربعة أحرف أثقلُ من الضاد. ومراجع الإحصاءات العلمية للتردد في المعاجم اللغوية وفي القرآن الكريم كثيرة ومتاحة. فارجعوا إليها وابحثوا، بدلاً من المعالجات غير العلمية.

٦ – في معمعة الكلام عن الضاد نال التمثيل للضاد الضعيفة حظه من الالتباس، ويتبين هذا الالتباس مما عرضه أبو حيان[١]. والصواب فيه ما ذكره أبو حيان أنه إذا أريد أن يقال: (ضرب) أو (اضرب) بالضاد الضعيفة فإنها تنطق (ثرب) أو (اثرب) فتنطق ثاء أو شبه ثاء وبذا تفقد الضاد مخرجها، وصفات الجهر والاستعلاء، والإطباق، والانحراف أو الجانبية.

٧ – أنا أنطق الضاد الفصحى الرخوة المستوفية للشروط تماما، وأُعلِّمها للقُنائي. على الرغم من زعم بعض المستشرقين وغيرهم إنها لم تعُد تُنْطق، وهي سهلة عليّ وعلى كثير من لقنائي – على الرغم من قول ابن الجزري إنها صعبة، وإن من الصعب تعلمها. والفضل والمنة لله تعالى.

٨ – تشابه جَرس الضاد الفصحى مع جرْس الظاء ثابت ثبوتا يقينيا منذ

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب (تحـ د. رجب عثمان) ١/ ١٥ – ١٦.

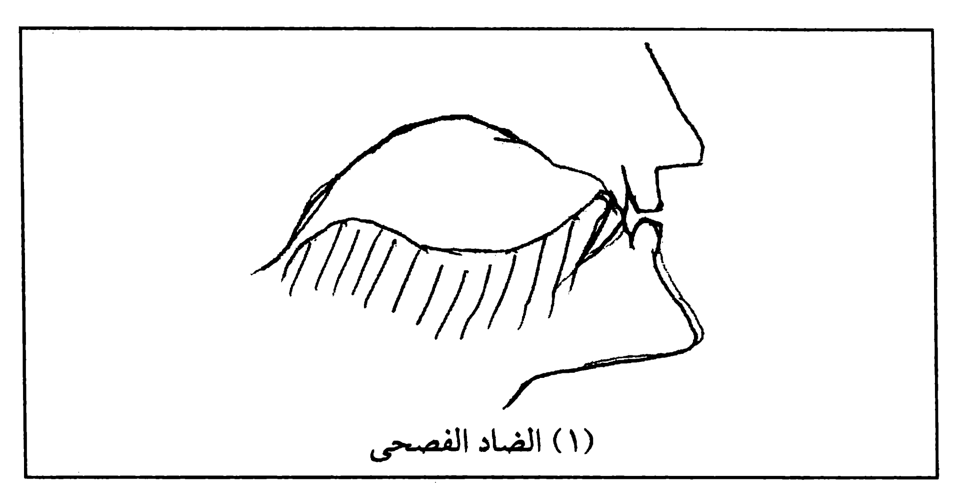
عصر الاحتجاج، لكن جرْس الضاد الفصحى أكثر تفخيما بدرجة ملحوظة. وهذا فرق، أما الفرق في طريقة الإخراج فهو أن طرف اللسان في نطق الضاد يكون على لثة الأسنان العليا وأصولها. (راجع ما ذكرناه من كلام سيبويه في هذه الجزئية). أما في نطق الظاء فإن طرف اللسان يكون ممتدًّا تحت أطراف الثنايا العليا. وهناك فرق آخر في طريقة الإخراج هو أن الضاد الفصحى تخرج والأضراس ملتقية. قال سيبويه «والضاد تجد المنفذ من بين الأضراس»[1].



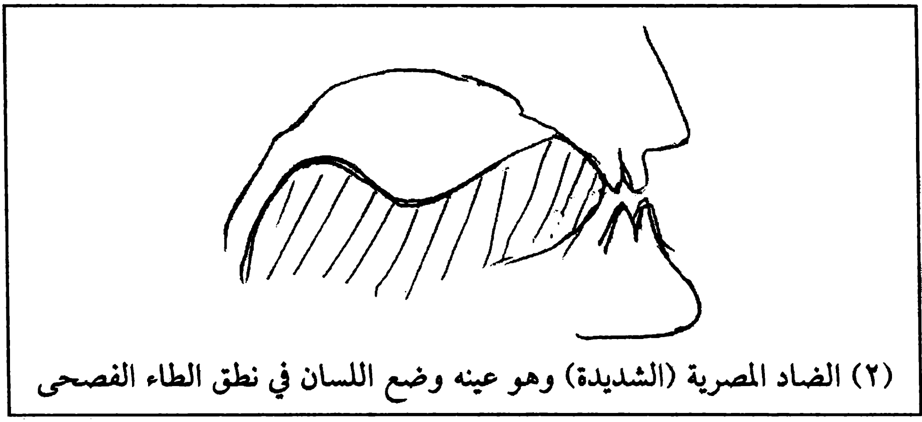
(١) الكتاب ٤/ ١٧٤.

تخطيط لبيان وضع اللسان عند نطق الضاد الفصحى والمصرية والظاء

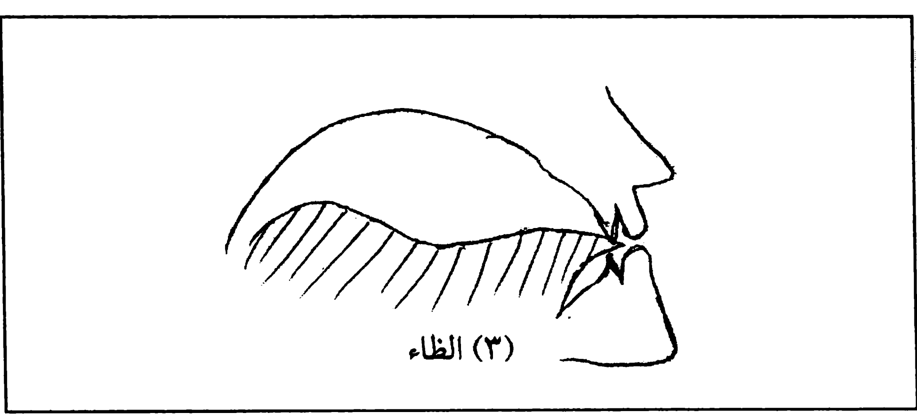
(الجزء المخطط هو اللسان)



(١) الضاد الفصحى



(٢) الضاد المصرية (الشديدة) وهو عينه وضع اللسان في نطق الطاء الفصحى



(٣) الظاء

فصل ٨ :

في تحرير معاني الصفات

١ - الجهر والهمس:

شاع في كتب التجويد أن المعنى الاصطلاحي للجهر هو قوةُ الاعتماد على موضع الحرف ومَنْعُ النفس. وأن الهمس ضعف الاعتماد وجَرَيان النفس. والحقيقة أنه ليس في الجهر اعتمادٌ قوي أو ضعيف، ولامَنْعُ نفَس، كما أنه ليس في الهمس اعتمادٌ لا قوي ولا ضعيف وليس هو جَرَيانَ النفس. كذلك فإنه لا علاقة لموضع الحرف (الذي هو مَخْرجه) بالجهر أو الهمس. فهذا التعريف مجموعة أخطاء مركبة.

فالجهر زميرٌ أي صوتٌ مثلُ الذي نسمعه عندما نقول أ اا. آ اا. فإذا صَحِبَ هذا الزميرُ نطقَ الحرف - عندما ننطق الحرفَ ساكنًا - فإن ذلك الحرف يكون مجهورًا، وإذا لم يصحبه أي انقطع - عند نطقه ساكنًا - فإن الحرف يكون مهموسًا. وطريقة التجريب أن نأتي بزمير ممدود ثم ننطق الحرف ساكنًا في أثناء ذلك الزمير، فإن استمر الزمير مع نطق الحرف (كما إذا قلنا آاذذذ / آا ل ل ل / آ ا غ غ غ) فالحرف مجهور، وإذا انقطع الزمير عند نطق الحرف (كما إذا قلنا آاث ث ث / آ ا ف ف ف) فالحرف مهموس. (والحروف الشديدة يُذاق جهرها بوضع الأصابع على الحنجرة عند نطق الحرف فنشعُر بأزيز الجهر إن كان مجهورًا

ولا نشعر بشيء إن كان مهموسًا). وهذا الزميرُ أو الصوتُ يصدر من الأوتار الصوتية التي في جوف الحنجرة – لا من موضع الحرف، وهو يصدر بارتعاد حافَتَيْ الغشاءَيْن الصوتيين لمرور الهواء من الفتحة بينهما بقوة عندما تكون ضيقة – لا بالاعتماد. وهذا التضييق يقع من الناطق العربي لا إراديًّا بسبب تعوده منذ الصغر على نطق الكلام العربي. كذلك فإن الجهر والهمس يحدثان مع جَرَيان النفَس من مخرج الحرف عند نطقه وعدم جريانه على السواء.

وإنما قيّدْنا ذوق الحرف أي تجربته بحالة نطقه ساكنًا، لأن السكون يعزل الحرف عن غيره، فيكون التجريب أو التذوق منصبًّا عليه وحده. أما إذا نطق الحرف متحركًا فإنه يجعلنا نخلط بينه وبين حركته، لأن الحرف المتحرك (مثل أن نقول: بَ، أو بُ أو بِ) هو في الحقيقة حرفان: الحرف نفسه (الباء) ساكنة، والحركة وحدها (فتحة أو ضمة أو كسرة) حرفٌ آخر. والحركات كلها مجهورة ورخوة. فإذا جَرَّبنا نطق الحرف وهو متحرك فسننخدع بحركته. فإذا كان مهموسًا مثل الفاء ونطقناه محرَّكًا فقلنا (فَ) أو (فُ) أو (فِ) فسيخرج صوت هو زمير الحركة أي جهرها، فنظن أن الفاء هي المجهورة، وهذا غلط، لأن الفاء مهموسة وهكذا. والجدير بالذكر هنا أن الأئمة الأولين (الخليل وسيبويه و ابن جني) عرفوا معنى الجهر هذا الذي نقوله، وسموه (صدى الصدر) (صوت الصدر) وهو الزمير الصادر من الحجرة التي عدّوها بحق ضمن الصدر. فانظر ما ذكرناه في رقم (٣) من كلامنا عن الجوف والحروف الجوفية[1].

---

(١) وانظر (خلق الإنسان) لثابت. باب (الصدر).

٢- **أما الشدة والرخاوة:** فقد قالوا إن الشدة هي حبس الصوت وإن الرخاوة هي جريان الصوت. والحقيقة أن الشدة والرخاوة ليستا مسألة صوت أو عدم صوت، وإنما يختصان بالنفَس حبْسًا أو جَرَيانًا عند نطق الحرف ساكنًا، فإذا احتبس النفَس **في مخرج الحرف عند نطقه** كان الحرف شديدًا، وإذا جرى النفس في مخرج الحرف عند نطقه كان الحرف رخوًا. ولا ارتباط بين هذا وبين كون الحرف مجهورًا أو مهموسًا. فقد يكون مع الحرف الشديد صوت (زمير) فيكون مجهورًا مع كونه شديدًا مثل الباء والجيم، وقد لا يكون مع الحرف الشديد صوت فيكون مهموسًا مثل الكاف والتاء. وكذلك الحرف الرخو قد يكون معه صوت فيكون رخوًا مجهورًا مثل الذال والراء والزاي إلخ، وقد لا يكون مع الحرف الرخو صوت فيكون رخوًا مهموسًا مثل السين والشين والصاد إلخ.

ونحن هنا نتجاوز عن رأي اقترحناه – وهو صحيح تمامًا، ولكننا نتجاوز عنه اقتصارًا على الأهم، ولأن التجاوز عنه لا يسبب لَبْسًا ولا غلطًا. وهو أننا قلنا: ما دام الفَيْصل بين الشدة والرخاوة هو **حبس النفس حبسًا تامًّا في مخرج الحرف الشديد عند نطقه**، أو **جريان النفس** في مخرج **الحرف الرخو عند نطقه**، فإن الأحرف التي عُدَّت متوسطة بين الشديدة والرخوة، وهي المجموعة في عبارة (لن عمر) هذه الأحرف يمكن، أو يجب أن تعد رخوة، لأن النفَس يجري معها. وذلك بصرف النظر عن مسألة العائق الذي يعترض النفَس، وهو الذي بنيت عليه فكرة التوسط بين الشدة والرخاوة، لأن ذلك العائق موجود في نطق

الفاء والثاء والظاء والذال، وبرغم هذا فإنها لم تُعَدّ متوسطة. ومن أجل هذا اقترحنا إلغاء صفة التوسط بين الشدة والرخاوة.

أما عن العلاقة بين مجموعتي الجهر والهمس والشدة والرخاوة فقد زعم بعضهم أن الشدة تؤكد الجهر(١) ونحن نقول إنه ليست هناك علاقة تقوية أو إضعاف بين أيٍّ من صفات مجموعة منهما وأيٍّ من صفات المجموعة الأخرى. والسبب قريب وواضح. فالجهر أو الهمس موطنهما باطن الحنجرة، إذ الجهر يحدث باهتزاز الأوتار الصوتية التي بداخل الحنجرة، والهمس يحدث بعدم اهتزازها. وذلك في حين أن شدة الحرف أو رخاوته تحدث في مخرج الحرف، والمخارجُ (عدا الهمزة والهاء وزمير حروف المد حسب ما ذكرنا قبلاً) مواضعُها تقع في الحلق والفم والشفتين والأنف. وبما أن الحروف تحدث في أثناء خروج النفَس مارًّا بالحنجرة ثم الحلق ثم الأنف أو الفم حتى الشفتين، فإن صدور الجهر (أو الهمس) من الحنجرة يَسْبِق وجود صفتي الشدة والرخاوة. فإذا كان الحرف مجهورًا فإن جهره يحدث في الحنجرة، ثم قد يكون شديدًا فتحدث شدته في مخرجه، وقد يكون رخوًا فتحدث رخاوته في مخرجه. وكذلك الأمر إذا كان الحرف مهموسًا، فلا تأثير لأي من الصفتين في الأخرى.

٣- **صفة تكرير الراء**: هذه الصفة معناها ارتعاد طرف اللسان عند نطق الراء ارتعادًا يتم به لمس طرف اللسان لمقدم الحنك (أي أعلى لثات الثنايا العليا)

---

(١) ينظر «نهاية القول المفيد». في أواخر الكلام عن الشدة والرخاوة والتوسط (الحلبي ص٤٩).

أكثر من لمسة ينقطع بها استرسال نفَس الراء عدة مرات. وذلك التقطع هو التكرير، وهو الذي يميز صوت الراء. والقدماء أيضا عبروا عن هذا التقطع بتكرير الراء، لأن كل دفعة صوت مقطوعة كأنها راء. وكان من الطبيعي أن ينبهوا إلى عدم المبالغة في التكرير، لأن المبالغة تجعل النطق بالراء يشبه نداء الغنم (أررر).

وقد نبه على عدم المبالغة في التكرير مع إبقاء أصله مكي (ت٤٣٧هـ) وشريح الرعيني (٥٣٩هـ) وابن الجزري والمرعشي وغيرهم.

ولعل أول من جرّ عدم المبالغة في التكرير إلى منع التكرير كليةً هو الإمام مكي بن أبي طالب رحمه الله، إذ قال: إن الراء حرف قابل للتكرير الذي فيه، وأكثر ما يظهر تكريره إذا كان مشددًا، فواجب على القارئ أن يخفي تكريره ولا يظهره[١]. وجاء الفخر الموصلي (٦٢١هـ) فعدّ التكرير لحنًا[٢]. ثم جاء الجعبري (٧٣٢هـ) فقال «وتكريره لَحن فيجب التحفظ عنه... وطريق السلامة منه أن يُلْصق اللافظ به ظهرَ لسانه (يقصد ظهر طرف لسانه) بأعلى حنكه لصقًا محكمًا مرة واحدة، ومتى ارتعد حدث من كل مرة راء»[٣] اهـ. وهذا الذي قاله الجعبري رحمه الله **غَلَطٌ مَحْض**، لأن إلصاق اللسان بأعلى الحنك مرة واحدة تخرج به لام لا راء. وقد تقعروا في هذا الغلط وأصّلوه حيث قال صاحب نهاية القول

---

(١) تنظر الرعاية ١٧٠.

(٢) تنظر الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٣١٦ ومرجعه.

(٣) ينظر السابق ومراجعه.

المفيد إن «الغرض من هذه الصفة تركها»[1]. وقال الشيخ عبد الفتاح المرصفي – رحم الله الجميع – «وخلاصة القول أن الغرض من معرفة صفة التكرير للراء (هو) ترك العمل به عكس ما تقدم في الصفات وما هو آت، إذ الغرض منها (هو) العمل بمقتضاها»[2]. وقد وافق على هذا التأويل الملتوي المغالط عدد آخر من المؤلفين في التجويد. والأمر لله[3].

٤- صفة الانحراف:

الحرف المجمع على اتصافه بالانحراف هو اللام، لكن بعض الأئمة وصفوا الراء أيضًا بالانحراف[4]. وهذا وصف غير صحيح للراء. فالذي يؤخذ من كلام سيبويه ويصدق عليه أنه انحراف هو ما قاله عن اللام.

فمعنى الانحراف عنده أنه ميل هواء اللام بصوتها عن وسط الفم ليخرج من جانبي اللسان قُبَيْل ملتقى طرفه مع الحنك. فقد وضّحه بقوله إن صوت

---

(١) «نهاية القول المفيد» الفصل الثاني: الصفة الخامسة عشرة.

(٢) هداية القارى ١/ ٨٩.

(٣) ينظر «الطرازات المعلمة» لعبد الدائم الأزهري (تحـ د. نزار خورشيد) ١٢٤ و«المنح الفكرية» و«الدقائق المحكمة» (معًا) ١٨.

(٤) ذكر هذا في «العين» ١/ ٥٢ – مع إضافة النون، وقد ضم الراء وحدها إلى اللام في هذه الصفة مكي (ينظر الرعاية ١٠٧، ١٠٨) والكوفيون (التحديد للداني ٢٣٠). والقرطبي (الموضح ٩٠ قال: لانحراف موضعها والتكرار الذي فيها»). وابن الجزري في النشر ١/ ٢٠٤ وفي المقدمة وشروحها. وفي «نهاية القول المفيد» (الحلبي ٥٦) توجيهات للوصف بالانحراف خِلابية.

اللام «ليس يخرج من موضع اللام (يقصد من موضع التقاء طرف اللسان بأعلى لثة الثنايا العليا عند نطق اللام) ولكن من ناحيتَيْ مستدَقّ اللسان»[1] أي من الجانبين (وهذا المستدَقّ هو ذَلْق اللسان). فالصوت الصاعد إلى وسط الفم ليُكَوّن اللام لا يستمر في مساره في وسط الفم، ولكن ينحرف ليخرج من جانبي اللسان. فهذه هي حقيقة صفة الانحراف.

أما الراء فليس فيها شيء من هذا، لأن نفَسها يخرج مستقيما من فوق ظهر اللسان، وقد صرح سيبويه ببعض هذا[2] ومن حقه أن يُجْعَل صوابُ كلامه تحريرًا لما ليس واضحًا منه، وكان المرعشي أوضح في هذا حيث جعل ظهر اللسان مما يلي رأسه شطر مخرج الراء[3]. وهذا الخروج لصوت الراء من فوق ظهر اللسان هو الذي يُتيح تقطيعَ الهواء الحامل لصوت الراء بلمس طرف اللسان لسقف الحنك كما أسلفنا. وما دام معنى الانحراف هو ما وصفناه مع

---

(١) عبارة سيبويه ٤/ ٤٣٥، ومنها المنحرف وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت (ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة، وهو اللام. وإن شئت مددت الصوت فيه، وليس كالرخوة، لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه). وليس يخرج الصوت من موضع اللام، ولكن من ناحيتي مستدق اللسان فويق ذلك».

(٢) عبارته (٤/ ٤٣٣) «ومن مخرج النون – غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام مخرجُ الراء».

(٣) عبارته (في جهد المقل تحـ د. الفخراني ص٤١) «ما بين رأس اللسان مع ظهره (أي ظهر اللسان) مما يلي رأسَه وما يحاذيها من اللثة وهي لثة الثنيتين العليين أيضًا – يخرج الراء».

اللام فليست الراء منحرفة. وأكثر المصنفين والقراء على أن اللام وحدها هي المنحرفة[1].

وأخيرًا فما دامت صفة الانحراف قد تحددت بالصورة التي ذكرناها فينبغي أن توصف الضاد أيضًا بالانحراف، لأن صوتها يمر بحافتي اللسان من أولها قرب أقصاها إلى أن يخرج من الشدقين أو من أحدهما – ولا يخرج من فوق ظهر اللسان. وقد صرح بوصفها بذلك في إحدى روايات مقدمة العين: إذ قال عن الضاد: «وهي حافِيّة لأنها من حافة اللسان وما يليها من الأضراس»[2].

فالأحرف المنحرفة في العربية اثنان: اللام والضاد فحسب. وجدير بالذكر أن صفة الانحراف هذي هي بعينها التي تسميها الدراسات الأوربية الحديثة صفة الجانبية. وتوصف بها اللام – وليست عندهم ضاد.

٥- صفة الإطباق:

ذكر سيبويه في وصف إطباق الحروف المطبقة أن اللسان ينطبق من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان «فإذا وضعت لسانك في مواضعهن فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف.. فهذه الأربعة لها موضعان في اللسان. وقد بُيِّنَ ذلك بحصر الصوت»[3] والخلاصة الصحيحة أن أقصى اللسان يرتفع هو ومقدم اللسان (أو طرفه) نحو مقدّم

---

(١) ينظر إبراز المعاني ٥٧٧.

(٢) ينظر «تذكرة النحاة» لأبي حيان ص٢٧.

(٣) كتاب سيبويه ٤/ ٤٣٦.

الحنك عند الإطباق: فأما أقصى اللسان فلا يصل ارتفاعه إلى درجة الالتقاء بأقصى الحنك في نطق أيٍّ من هذه الأحرف، وأما مقدمه الشامل لطرفه فإنه يرتفع حتى يلتقي كله بمقدم الحنك في **نطق الطاء خاصة**، بحيث يقع طرف اللسان على أعلى اللثة، ولا يلتقي منه في نطق الضاد إلا رأس الطرف وحده فيقع على اللثة بين موقعه في نطق اللام وموقعه في نطق الدال، وفي **الصاد** خاصة يقترب مقدم اللسان مع طرفه من مقدم الحنك ولا يتلقيان، وفي **الظاء** يقترب مقدم اللسان من مقدم الحنك، ويمتد طرف اللسان ليقع تحت أطراف الثنايا العليا.

ومع تقعر وسط اللسان في نطق الأحرف الأربعة فإن نَفَس الحرف (الحامل لصوته) ينحصر في الفجوة التي بين وَسَط اللسان والحنك.

فهذا هو الصواب من معنى كلام سيبويه وهو الصواب في معنى الإطباق، والموضعان اللذان ذكرهما هما الارتفاعان: ارتفاع أقصى اللسان، و ارتفاع مقدمه. وبذلك يكون سقف الحنك كالطبق للسان. فحقيقة الإطباق أنه **اجتماع هذين الارتفاعين** عند نطق الحرف. وحدوث ارتفاع واحد ليس إطباقًا.

أما تفسير الإطباق بأنه **إلصاق** وسط اللسان أو ظهره بسقف الحنك – كما ذكر كثيرون –[1] فهو غير صحيح، لأنه في هذه الحالة لا يبقى بين اللسان والحنك فراغ ينحصر فيه (صوتُ) الحرف المطبق (أي نَفَسُه الحاملُ لصوته إن

---

(١) ينظر «الموضح» للقرطبي ٩٠، ونهاية القول المفيد (الحلبي ٥٠ – ٥١) وفي «الطرازات المعلمة» ١١٨ كلام قريب وليس كاملاً.

كان مجهورًا).

٦- صفة الاستعلاء:

الكلام في هذه الصفة يتعلق بتحرير التعبير عن معناها. ذلك أن الشائع في تعريفها هو أن الاستعلاء هو ارتفاع اللسان عند النطق بالحرف. والصواب أن يقال «ارتفاع أقصى اللسان عند النطق بالحرف» لأن عدم التقييد بكلمة «أقصى» يجعل صفة الاستعلاء تَعُمّ الحروف التي يرتفع معها وسط اللسان كالجيم والياء، والتي يرتفع معها مقدَّمُه وطرَفُه كالشين والدال والتاء والراء واللام والنون والسين والزاي. وهذا كله غلط، فصفة الاستعلاء تختص اصطلاحًا بما يرتفع معه أقصى اللسان سواء ارتفع مقدَّمُه أيضًا مع ذلك كالصاد والضاد والطاء والظاء، أو لم يرتفع المقدم كالقاف والغين والخاء. وقد نبّه المرعشي في تعريفه الاستعلاء على القيد المذكور[1].

وهنا تحرير آخر هو أن ضد الاستعلاء الاستفال، وقد قالوا في معناه إنه «انحطاط اللسان عند خروج الحرف عن الحنك إلى قاع الفم»[2] والصواب أن

---

(١) ينظر «جهد المقل» ٦٥ و٦٦.

(٢) ينظر «جهد المقل» ٦٦ وعبارته أن الحروف المستفلة «لا يستعلى بها اللسان مثل استعلائه بالحرف المستعلي» ولو قال (لا يستعلى بها أقصى اللسان) لاستغنى عنه في عبارته الأخيرة، و«التمهيد» لابن الجزري تحـ د. علي حسين البواب ٩١ وعبارته «سميت مستفلة، لأن اللسان يستفل بها إلى قاع الفم عند النطق بها على هيئة مخارجها» وفي ص١٥٠ بأنها «منسفلة جدًّا» وقال في النشر ١/ ٢٠٢ «وأسفل المستفلة الياء».

يقال إن الاستفال هو عَدَمُ ارتفاع أقصى اللسان عند النطق بالحرف. وقد أغفل المرعشي قيد «أقصى» هنا وهو ضروري[1]، وبذلك يُعْلَم أن قولَ ابن الجزري إن الياء هي أكثر الحروف المستفلة استفالاً[2] هو قول مبنيٌّ على معنى غير دقيق. ووَسَطُ مقدَّم اللسان يرتفع في نطق الياء إلى قرب الحنك. ولا ينخفض.

٧- صفة الخفاء:

الأصل في مجال الأصوات أن يكون معنى الخفاء هو انخفاض الصوت، وقد وصف قدماؤنا حروف المد بالخفاء مع علمهم وتصريحهم بعلو صوتها، فلابد أن هناك معنى آخر للخفاء يقصدونه. والمعنى الذي نستنبط أنهم يقصدونه بوصف حروف المد بأنها خفية هو أنها أصوات ملساء ممدودة على استقامتها، لا يتخلل امتدادَ صوتها عصرٌ أو حَبْسٌ يميزه، كما يتميز صوت الزاي مثلاً بالعصر والأزيز، والسين بالصفير الدقيق، والطاء بالغلظ، والكاف بالاحتباس الداخلي مع الدقة، والخاء بالاحتكاك القوي إلخ. فحروف المدّ خفية ليس فيها حبس ولا حك يُميّزها كما يَتَمَيّز كل من الحروف الأخرى عن غيره تميزًا قويًّا.

وأَوْضَحُ ما تحقق فيها صفةُ الخفاء الحقيقية - أي التي بمعنى انخفاض جرس الحرف بحيث لا يكاد يُسْمَع هو الهاء ثم الحاء. ويتضح ذلك تمامًا عند الوقف على هاء قبلها حرف مهموس ساكن مثل لم يمدحْهْ. لم يبحثْهْ. لم يخالفْهْ، فالهاء لا تكاد تظهر هنا. ثم في الوقف على ما قبلها فيه ساكن مجهور ﴿رَضِيَ

(١) ينظر «جهد المقل» ٦٦.

(٢) ينظر التعليق قبل السابق.

ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾ [المائدة ١١٩] ﴿فَٱرۡزُقُوهُم مِّنۡهُ﴾ [النساء ٨] وأقل من ذلك خفاء الوقف على الحاء ﴿فَقَدۡ جَآءَكُمُ ٱلۡفَتۡحُ﴾ [الأنفال ١٩] ﴿قِيلَ لَهَا ٱدۡخُلِي ٱلصَّرۡحَ﴾ [النمل ٤٤] ﴿إِنَّ مَوۡعِدَهُمُ ٱلصُّبۡحُ﴾ [هود ٨١].



فصل ٩:

في تحرير الأداء (تطبيقًا)

وتطبيقًا لما سبق يتبين ما يلي:

١- أن النطق الصحيح والأصيل للتاء هو أن تُنْطَق خالصةً جافّة دون **خلطها بأي أثر للسين**، وبخاصة إذا كانت ساكنة، وبالأخص حين الوقف عليها. أي يجب تجنب ما يفعله بعضهم الآن من إلحاق سين بها ويسمون ذلك همس التاء. في حين أن همس أيّ حرف هو عَدمُ إصحابه بزمير. والغريب أن ابن الجزري رحمه الله نبّه على هذا في كتابه التمهيد نقلاً عن الإمام أبي الحسن شريح بن محمد الرعيني الأشبيلي المتوفي ٥٣٧هـ، حيث قال إن التاء تلتبس في ألفاظ بعض القراء بالسين لقرب مخرجها منها، فيُحْدِثُون فيها رخاوة وصفيرًا[(١)]. كما نبه عليها في المقدمة الجزرية وأيّده شراحها[(٢)]. وكذلك نبه على ذلك الشيخ مكي نصر في «نهاية القول المفيد» وعبارته «واعتن بشدتها لئلا تصير رخوة كما ينطق بعض الناس، وربما جُعِلَت سينًا لاسيما إذا كانت ساكنة نحو فِتْنة وفَتْرة...»[(٣)].

---

(١) ينظر «التمهيد في علم التجويد» لابن الجزري تحـ د. علي حسين البواب ١١٣ - ١١٤.

(٢) ينظر مثلاً الدقائق المحكمة في شرح المقدمة لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري على هامش «المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية» مُلّا علي بن سلطان القارى ت (١٠١٤هـ) ط مصطفى البابي الحلبي كلاهما ص٣٥.

(٣) نهاية القول المفيد / الفصل الخامس (المكتبة التوفيقية ص ٩٨).

وعلى الرغم من تلك التنبيهات فلازال بعضُ الناس يلحقونها سينًا، ويدّعون أن ذلك هو همسها.

٢- والنطق الصحيح والأصيل للجيم هو أن تنطق شديدة ينقطع معها استمرار النفَس إن كانت ساكنة (انقطاعا لَحْظيًا) مثل (يَجْمع) ثم تقلقل هكذا. ولا تنطق رخوة يستمر فيها صوتها كما يفعل الشوام (يَـچْ چـ مَع) لأنها بذلك تفقد الشدة، وهي الصفة الداعية للقلقلة - أي أنها تفقد القلقلة أيضًا في ذلك النطق الشامي، كذلك فإنها لا ينبغي أن يبدأ نطقها بالدال كما يتوهم المُحْدَثون نقلاً عن الأوربيين وكأنها (d j)، فإن هذا لا يتم إلا بإدخال طرف اللسان ضمن مخرج الجيم في حين أن طرف اللسان لا عمل له في نطق الجيم أصلاً. وأخيرًا فإنها ينبغي أن تنطق معطشة وبخاصة في قراءة القرآن الكريم، ولا تنطق قاهرية مثل GA.

٣- والنطق الصحيح والأصيل للراء هو أن تنطق مكررة، وبخاصة عند سكونها مثل يرجع. ولا يبالَغ في تكريرها فلا تنطق بمثل ما ينطقها منادى الغنم (يرْرْرْجع). كما لا يُمنع تكريرها فتصير كأنها (يَلْجع).

٤- أما الضاد فإن المصريين ينطقونها شديدة يحتبس معها النفَس، وهذا النطق ليس فصيحًا، إذْ لم يقل أحد من الأئمة إن الضاد شديدة. فالصواب أن تُنْطَق رخوة كما ينطقها الخليجيون وأكثر المغاربة مثل «ولا الضالين» «اضرب بعصاك»، لكن مع ضرورة **أن يكون طرَف اللسان مستقرًّا على لثة الثنايا العليا في نقطة بين موقعه مع اللام وموقعه مع الطاء** (كما صرح بذلك سيبويه)[1]. وما

---

(١) ينظر الكتاب ٤/ ٤٥٧ حيث قال إن «اللام من طرَف اللسان» ثم قال «إن الضاد =

يفعله بعض من ينطقونها رخوة بأن يجعلوا طرف لسانهم خلف ملتقى الثنايا العليا والسفلى فتكون كالزاي المفخمة أو الظاء العامّية = هو خطأ، لإخراجها من غير مخرجها، ولأن نفَسها يخرج حينئذ من مقدم الفم مارًّا بظهر اللسان – لا من الشِّدّقين ولا من شِدْق واحد كما نص عليه الأئمة. وهذا يُفْقدها أحدَ أهم خواصها.

ونحن نعلم أن مشكلة النطق بالضاد هي أن جرْسها فيه شَبَه بجرس الظاء، فتلتبس بها وبخاصة على الناشئين. وحَلّ هذه المشكلة أن نعلم الفرق بين الجرْسين. فجرْس نطقها الفصيح أكثر تفخيمًا من نطق الظاء. فالالتفات إلى هذا والتدرُّب والتدريب عليه يُرْهف الإحساس بحيث يمكن التمييز بين الصوتين بسهولة.

أما الفرق من حيث هيئةُ إخراجها فهي تتميز عن الظاء بأن طرَف اللسان يقع عند نطقها على لثة الثنايا العليا وأصولها. ولا يمتد بين الثنايا العليا والسفلى كالظاء، وبأنها تُنْطَق والأسنانُ العليا منطبقةٌ على السفلى. وهذا ما يقصده سيبويه بأن صوتها يخرج من بين الأضراس[(١)].

٥- والنطق الصحيح والأصيل للطاء أن تنطق مثل نطق أهل صعيد مصر الذين بقوا على عروبتهم الأصيلة، فتكون مجهورة، وتكون حينئذ شبيهة بالضاد

= استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام» أي أن طرف اللسان يتصل (في نطق الضاد) بموقع طرف اللسان مع اللام. وقال في ٤٦٥ ما معناه أن طرف اللسان ينزل عن موقعه مع اللام قليلاً، لكن يظل فوق موقعه في نطق الطاء.

(١) قال في «الكتاب» ٤/ ١٧٤ و«الضاد تجد المنفذ من بين الأضراس».

المصرية الحالية مثل ﴿ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ ﴾ [الكهف ٩٠]، ﴿ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ ﴾ [مريم ٧٨]. أما نطق أهل شمال مصر حاليًّا للطاء فهو عبارة عن تاء مفخمة، وهو ليس صحيحًا، لأن الطاء فيه مهموسة، أي أنها فقدت صفة الجهر المقررة لها في كل الدراسات القديمة. فلم يقل أحد من الأئمة المتقدمين إنها مهموسة.

٦- والنطق الصحيح والفصيح للقاف أن تنطق مجهورة فيكون في جرس صوتها شَبَهٌ ما من القاف البدوية، لكنها ينبغي أن تخرج من أقصى اللسان والحنك – كما قررته كل الدراسات العربية القديمة. أما القافُ الشائع نطقها الآن في قراءتنا في مصر وغيرها فهي مهموسة، وليست فصيحة، إذ لم يقل أحدٌ من الأئمة إن القاف مهموسة. أما القاف البدوية الحالية فإن مخرجها انتقل إلى قرب وسط اللسان فهي ليست صحيحة ولا فصيحة لأنها فقدت مخرَجها وفقدت صفة الاستعلاء.

٨- ونضيف هنا أن النطق الصحيح للهاء ينبغي أن يتحقق فيه همسُها ورخاوتها البالغين، بإفراغ الهواء، بحيث تتميز بأنها انقطاع صوت بين ما قبلها وما بعدها. قال الخليل عن الهاء «إنما هي نَفَس لا اعْتياص فيها»[1]. والتسامح في ذلك يجعل جرْسها كجرْس الحركة، فتُجْهر. وهذا خطأ.



(١) ينظر «مقدمة معجم العين».

فصل ١٠:

تحقيقات في الأداء التركيبي

أ- إخفاء النون

المقصود بالإخفاء هنا إنقاص حِدّة تميز صوت الحرف عن معتاد نطقه أي عن نطقه مجرّدا غير مركّب مع غيره في كلمة. ويكون ذلك عادة بإنقاص الاعتماد على المخرج المقرر له حين نطقه. ويُطْلَب ذلك في النون الساكنة والتنوين عندما يقع أي منهما قبل أي من حروف الإخفاء الخمسة عشر (ت ث ج د ذ ز س ش ص ض ط ظ ف ق ك جمعتْها أوائلُ كَلِم البيت المشهور: صف ذا ثنا..) — ويسمى الإخفاء الحقيقي. ويكون الإخفاء في الميم الساكنة إذا وقعت قبل الباء ويسمى هذا إخفاء شفهيًا. وهناك أنواع أخرى من الإخفاء أيضًا.

والذي تَطلَّبَ هذا البحثَ هو تحقيق ما قرره أئمة اللغة والتجويد بشأن كيفية أداء الإخفاء للنون الساكنة والتنوين عندما يقع أي منهما قبل أي من الحروف المذكورة. ذلك أن بعض اللغويين المحدثين قالوا ما خلاصته أن «معتمد اللسان في الفم عند النطق بالنون المخفاة ينتقل إلى مخرج الحرف الذي بعدها». وهذا مناقض تمامًا لما قرره جمهور اللغويين وعلماء التجويد من أن إخفاء النون والتنوين يتمثل في جعلهما غنة في الخياشيم فحسب، دون أي عمل للسان فيهما، فكتبنا هذا البحث لتحقيق هذا الأمر وبيان الصواب فيه إن شاء

الله، وذلك ببيان أقوال الأئمة أولاً، ثم بيان ما يثبته الذوق أي تجربة النطق الفعلي.

ويتطلب الأمر التمهيد بتحديد مخرج النون، لأنها هي الأصل، وهي التي يقع عليها الإخفاء حين يقع.

لم يختلف علماء الأصوات المتقدمون أو المحدثون في أن صوت النون المظهرة يخرج برفع طرف اللسان حتى يلتقي بما فويق الثنايا العليا من الحنك – مع مرور نفَسها الزامر من الأنف. أي أن هيئة إخراجها تتضمن أمرين: أ- وضع طرف اللسان على أعلى لثة الثنايا العليا وهو المقصود بالاعتماد لها في الفم، ب- مرور الصوت (أي النفَس المجهور) حينئذ من الأنف – مع اعتمادٍ أي تركيزٍ فيه. فهي مجهورة أي ذاتُ زمير، ورخوةٌ يمر نفَسها الزامر عند نطقها من خرق الخيشوم الذي ينفتح له بارتخاء الطبق (وهو أقصى الحنك الذي تتدلى اللهاة من أسفله) حتى يخرج من الأنف[1].

---

(١) اعتددنا النون رخوة لأن نفَسها يمر من مخرجها أثناء نطقها – وكذلك كلُّ ما عُدَّ متوسطًا بين الشدة والرخاوة. وسنأتي في المتن هنا بكلام سيبويه وبعض الأئمة المتقدمين عن مخرج النون. أما عن المحدثين فينظر «المختصر في أصوات اللغة العربية د. محمد حسن جبل ٦٨، ١٢٧ – ١٢٨، «دراسة الصوت اللغوي» د. أحمد مختار عمر، و«علم الأصوات» د. كمال بشر ١٨٦ – ١٨٧. ونرى أن إغفال كثير من المتقدمين – كما سيأتي، وبعض المحدثين ذكرَ الاعتماد للنون المظهرة في الأنف (- أي مع الاعتماد لها في الفم أيضًا) إنما هو سهو سببه تأخير سيبويه ذِكْرَ الاعتماد لها في الأنف عن موضعه في كلامه عن مخرجها، فالاعتماد لغُنتها في الأنف أوضحُ من أن يُجْحَد.

وهذا التحديد لمخرج النون هو لها من حيث هي وَحْدة صوتية متميزة تمامًا عن غيرها سواء كانت متحركة أو ساكنة: وقد فرّق بعض المتقدمين بين المتحركة والساكنة التباسًا دون أساس علمي للتفريق. ويترجح أن الذي أوقعهم في هذا الالتباس أنهم لحظوا أن النون الساكنة خاصة تعتريها أحوال بحسب ما يليها تُغَيّرها فتدغمُ أو تُخفَى أو تُقلَب، ولا يتأتى شيء من ذلك يخص النون المتحركة، ولكن النظرة الصحيحة أن تَغَيُّر الحرف بسبب مجاورته ما يليه هو أمر يطرأ في المستوى التركيبي يتأتى في كثير من الحروف وليس خاصًّا بالنون، فلا يُنظَر إليه عند دراسة الحرف دراسة إفرادية تتمثل في تحديد مخرجه وصفاته، وقد فَطِن بعضهم إلى سبب الالتباس هذا فمثلوا للنون الساكنة بنون «مَـنْ» و«عَنْ» عند الوقوف عليهما. فقيدوا التمثيل للساكنة بحالة الوقف، لما قد يسببه وصلُها بما بعدها من الكلام من تغير صوتها – أحيانًا – تغيرًا يتأتى منه اللبس عند من لم يمحّص. وسيأتي بعض ذلك في كلام الأئمة.

فالتحديد الذي ذكرناه هو للنون المتحركة والساكنة على السواء، لكنه يتحقق في النون الساكنة عندما تكون في حالتها الأصلية بلا تأثر بما بعدها، بأن كان موقوفًا عليها – كما مُثّل، أو كان الذي بعدها حرفًا من الحروف العميقة (الحلقية) التي تُظْهَر عندها النون مثل «مَنْ عاهد» و«مِنْ حيث» إلخ.

لم يبق من هذا التمهيد إلا أن نذكر أن «التنوين» حقيقته أنه نون ساكنة يجري عليه من الأحكام كلُّ ما يجري على النون الساكنة من حيث مخرجُه، وتأثر نُطقِه بما يوصل به من الكلام. أما عند الوقف عليه فإنه يحذف في الرفع والجر

ويبدل ألفًا في النصب إلا في إحدى اللهجات.

والآن إلى الكلام عن مسألة إخفاء النون. وما قد يُلْحظ من تكرار فهو من استيفاء موقف صاحب الرأي أو للتوثيق.

أولاً: القول بأن النون المخفاة إنما تكون غنة في الخياشيم فحسب: (اللغويون):

١- الذي جاء في «كتاب» سيبويه:

أ- أن سيبويه لما حدد مخارج الحروف ذكر مخرج **اللام** فقال «ومن حافَة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فُوَيق الضاحك والناب والرَّباعية والثنية: مخرجُ اللام» ثم ذكر مخرج **النون** فقال «ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون[1] - فهذا مخرج النون الأصلية التي هي أحد التسعة والعشرين حرفًا. وهو النون المظهرة أي التي ليست مخفاة.

ب- جاء سيبويه بتكملة لكلامه عن النون، **بعد ذكر المخارج**، في أثناء تعريفه صفة الجهر، حيث كان يَظن أن سبب الجهر أو المرحلة الأولى مما يُحْدِثه (إشباع الاعتماد على الحرف في موضعه..) أي زيادة الضغط والتركيز على مخرج

---

(١) ينظر «الكتاب» (الأميرية) ٢/ ٤٠٥ (في نشرة العلامة هارون حدث خطأ مطبعي حيث طفر الطابع الشطر الأخير من مخرج اللام والشطر الأول من مخرج النون، فنسب مخرج اللام إلى النون، حيث طفر ما بعد كلمة «فويق» في بيان مخرج اللام وكتب ما بعد كلمة «فوق» في بيان مخرج النون.

الحرف.. «حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت» - وهنا ألحق التكملة المذكورة فقال «إلا أن النون والميم قد يُعْتَمَدُ لهما في الفم والخياشيم فتصير فيهما غنة. والدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك، ثم تكلمت بهما (أي بالميم والنون) لرأيت ذلك قد أخلّ بهما»[1]. وواضح هنا أنه أضاف «الخياشيم» للتنبيه على موضع الغنة التي هي شطرٌ مميزٌ لصوتيهما، لأنه ذكر قبل ذلك دور الفم في إخراجهما. فلفظ «قد» في كلامه للتحقيق.

ج- وقد كرر سيبويه معنى التكملة السابقة فقال - وهو يذكر صفات أخرى للحروف: «ومن الحروف حرف شديد يجري معه الصوت من الأنف (لأن ذلك الصوت غنة)، فإنما تخرجه من أنفِك واللسانُ لازم لموضع الحرف. لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت، وهو النون، وكذلك الميم»[2].

د- وكان سيبويه قد ذكر حروف العربية التسعة والعشرين سَرْدًا، ثم حروفًا متفرعة عن بعضها، منها: «ما يُسْتَحْسَن في قراءة القرآن والأشعار» فعدّ من هذه الحروف المتفرعة المستحسنة «النون الخفيفة» (وهي المخفاة - كما قال شارحه السيرافي حسب ما في رقم ٤ مما يأتي) ثم لما بَيَّن مخارج الحروف قال: «ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة»[3].

هـ- ثم إن سيبويه جاء بعد ذلك بكلام صريح عن إخفاء النون مع حروف

---

(١) «الكتاب» (هارون) ٤/ ٤٣٤.

(٢) نفسه ٤/ ٤٣٥.

(٣) نفسه ٤/ ٤٣٢ و٤٣٤.

الإخفاء فقال – بعد أن ذكر أحكام إدغام النون (الساكنة أي والتنوين) إذا وقعتا قبل الراء أو اللام أو الياء أو الواو، وذكر إقلابها إذا وقعتا قبل الباء –: «وتكون النون مع سائر (أي باقي) حروف الفم حرفا خفيا مخرجه من الخياشيم، وذلك أنها من حروف الفم، وأصل الإدغام لحروف الفم لأنها أكثر الحروف، فلما وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم كان أخفَّ عليهم أن لا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة (أي في إخراج النون المظهرة، ووفروا ذلك في المخفاة والمدغمة)، وكان العِلْم بها – أي بالمخفاة – أنها نون من ذلك الموضع (الأنف) كالعلم بها وهي من الفم، لأنه ليس حرف يخرج من ذلك الموضع (وحده) غيرها، فاختاروا الخفة إذْ لم يكن لَبس، وكان أصلُ الإدغام وكثرةُ الحروف للفم، وذلك قولك مَنْ كان، ومَنْ قال، ومَنْ جاء»[1].

٢- وقال المبرد (ت ٢٨٦هـ) في «المقتضب» عن النون (المظهرة) «وأقرب المخارج من مخرج اللام مخرج النون المتحركة»[2] ثم قال «فأما النون الساكنة فمخرجها من الخياشيم نحو نون مِنْك وعَنْك، وتعتبر ذلك بأنك لو أمسكت بأنفك عند لفظك بها لوجدتها مختلّة»[3]، وذَكَر النون الخفيفة ضمن الحروف الستة الفرعية المستحسنة دون ذكر مخرجها.

أ- ونلحظ أنه يقصد بالنون الساكنة، ما سماه سيبويه النون الخفيفة

---

(١) الكتاب (هارون) ٤/ ٤٥٤.

(٢) ينظر «المقتضب (عضيمة) ١/ ٣٢٩».

(٣) نفسه.

ومقصودهما «المخفاة»، بدليل تمثيلهما بنون ساكنة بعدها أحد حروف الإخفاء: سيبويه بـ (مَنْ كان، من قَال، مَنْ جَاء) والمبرد بـ (مِنْك وعَنْك).

ب- استدرك المبرد تكملة الكلام عن مخرج النون (المظهرة) بأن قال إن النون «تستعين بصوت الخياشيم لما فيها من الغنة»[1].

ج- تقسيم المبرد النون إلى متحركة وساكنة، وتحديد مخرج لكل منهما - وقد فعل مثلّه ابن جني = هو علاج غير دقيق منهما، لأن النون الساكنة تُظْهَر إذا وليها حرف حلقي فيلتقي عند نطقها طرَف اللسان بما فوق الثنايا - وهذا هو الاعتماد الذي في الفم، ويكون معه في نفْس الوقت اعتمادٌ في الأنف. أي أنها - في هذه الحالة - تخرج كما تخرج المتحركة تمامًا. فالصواب الكلام عنها حسب أصلها فيكون فيها عمل في الفم وعمل في الأنف، ثم الكلام عنها حسب ما يعتريها في التركيب إلى مظهرة، ومدغمة بتنوين وبغير تنوين، ومُقلَبة، ومخفاة.

٣- كلام ابن السراج (٣١٦هـ) عن مخرج النون في «الأصول» ككلام سيبويه إذ قال «وهي من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا» وقال «ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة» ثم أكمل الكلام عن مخرج النون بقوله «إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم فتصير فيهما غنة. والدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك ثم تكلمت بهما رأيت ذلك قد أخلّ بهما» أي نفس كلام سيبويه[2].

---

(١) نفسه ١/ ٣٣٢.

(٢) نصوص كلام ابن السراج هذه في «الأصول» ٣/ ٤٠٠، ٤٠١ على التوالي. وكلام ابن جني في سر الصناعة (السقا) ١/ ٥٣.

ب- ذكر بعد ذلك «الحرف الشديد الذي يخرج معه الصوت لأن ذلك الصوت غنة من الأنف فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف، لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه صوت، وهو النون والميم»[1] أي أنه استدرك بقية الكلام عن مخرج النون المظهرة مرتين - كما فعل سيبويه، وبنفس عباراته تقريبًا.

ج- قال ابن السراج عن النون المخفاة «وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفًا (خفيًّا) مخرجه من الخياشيم، وذلك أنها من حروف الفم، وأصل الإدغام لحروف الفم لأنها أكثر الحروف، فلما وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم كان أخفَّ عليهم أن لا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة. وذلك قولك: من كان ومن قال ومن جاء» أي كلام سيبويه.

د- نلحظ أن عبارته غير محكمة فيها تكرار وفيها استعمال (قد) استعمالاً موهمًا. ولكن المهم أنه متفق مع سيبويه تمامًا. كما نلحظ أنه لم يذكر من الحروف الفرعية إلا النون المخفاة.

٤- بعدما سبق يمكن أن نقسم النحاة الذين تناولوا هذه المسألة إلى فريقين: فالجمهور الأعظم منهم أحكموا عبارتهم فبينوا أن النون المخفاة:

(أ) هي الساكنة التي تقع قبل أي من الحروف الخمسة عشر، (ب) وأن مخرجها الخيشوم، (ج) ولا عمل للسان فيها. سواء عبروا عن الحروف الخمسة عشر بالتصريح أو بالتمثيل ببعضها مثل عنك، وسواء عبروا عن (ج) بقولهم إن مخرجها

---

(١) الأصول ٣/ ٤٠٣.

«الخيشوم فقط أو نحو ذلك، أو صرحوا بعدم عمل الفم أو اللسان فيها.

وهناك فريق اجتزأ حتى أخل.

فمن الذين أحكموا عباراتهم – أو قاربوا: –

(١) الإمام السيرافي الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨هـ) – وهو شارح كتاب سيبويه.

(٢) والرضى الأستراباذي محمد بن الحسن (٦٨٦هـ) الذي نقل في شرحه لشافية ابن الحاجب عبارة السيرافي فقال (قول ابن الحاجب) «النون الخفية» قيل إن الرواية عن سيبويه «الخفيفة» قال السيرافي: يجب أن يقال «الخفية» لأن التفسير (يعني تفسير كلام سيبويه) يدل عليه، إذ هي نون ساكنة غير ظاهرة. مخرجها من الخيشوم فقط، وإنما تجيء قبل الحروف الخمسة عشر»[1].

(٣) الصيمري (ت ٥٤١هـ) وإن كان في عبارته قصور إذ قال – بعد أن ذكر مخرج النون كما ذكره سيبويه، دون ذكر الاعتماد – «وللنون موضع آخر تخرج منه وهو الخياشيم، وذلك إذا كانت ساكنة نحو «منك» أو «عنك» و«من زيد». فلها موضعان: إذا كانت متحركة خرجت من الفم. وإذا كانت ساكنة خرجت من الخياشيم» (أي على إلى ما فعل المبرد وابن جني).

ويحسب للصيمري أ- أنه قرن الساكنة بأمثلة تعني أنه يقصد الساكنة المخفاة خاصة – لا مطلقًا. ب- أن تمييزه بين النونين وقصْرَه الساكنة بتمثيلها ذاك على مخرج الخيشوم = يُعَدُّ كأنه قال إن المخفاة تخرج من الخيشوم وحده.

---

(١) ينظر شرح الرضى «شافية» ابن الحاجب (تحـ نور الحسن ورفيقيه) ٣/ ٢٥٤ – ٢٥٥.

ويؤخذ عليه أنه ترك التنبيه على الاعتماد للنون المظهرة في الأنف مع الفم[1].

(٤) الإمام الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في «المفصل» حيث ذكر في أول الحروف الفرعية الستة «النون الساكنة التي هي غنة في الخيشوم نحو عنك وتسمى النون الخفية والخفيفة»[2] اهـ (وقد اكتفى بالتعريف عن القصر).

(٥) الإمام موفق الدين بن يعيش (ت ٦٤٣هـ) شارح «مفصل» الزمخشري حيث فصّل الكلام تمامًا فقال: (فأما) النون الخفيفة فالمراد بها الساكنة في نحو «منك» و«عنك» فهذه النون مخرجها من الخيشوم. وإنما يكون مخرجها من الخيشوم مع خمسة عشر حرفًا من حروف الفم وهي (.... ذَكَرَها) فهي متى سكنت (النون، وكذا التنوين) وكان بعدها حرف من هذه الحروف فمخرجها من الخيشوم لا علاج على الفم في إخراجها..، وإن كانت ساكنة وبعدها حرف من حروف الحلق الستة فمخرجها من الفم من موضع الراء واللام[3]، وكانت بيّنة غير خفية، وذلك من قِبَل أن النون الخفية إنما تخرج من خرق الأنف الذي يجذب إلى داخل الفم لا من المنخر، فلذلك خفيت مع حروف الفم لأنهن يخالطنها[4]، وتبينت عند حروف الحلق، لبعدهن عن الخَرْق الذي يخرج منه

---

(١) ينظر «التبصرة» للصيمري (تحـ د. علي الدين) ٢/ ٩٢٧ - ٩٢٨.

(٢) كلام الزمخشري في شرح ابن يعيش ١٠/ ١٢٤.

(٣) كلام الشيخ هنا غير دقيق، فإن نفَس النون المظهرة يخرج من الأنف أيضا، فليست كالراء واللام.

(٤) خرق الأنف وهو المنخر يصل إلى الفم من وراء اللهاة.

الغنة. فإذا لم يكن بعدها حرف البتة كانت من الفم وبطلت الغنة كقولك من، وعن، ونحوهما مما يوقف عليه»[1] اهـ وليلحظ أن الشيخ فرّق بين خرق الأنف والمنخر، وزعم انتفاء الغنة للنون المظهرة (التي يقع بعدها حرف حلقي أو يوقف عليها) فإن كان قصده نفي الاعتماد لها في الأنف فهو مخطئ تمامًا.

(٦) ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) على الرغم من أنه فرق كلامه: إذ قال في أول حديثه عن الحروف الفرعية المستحسنة «وهي: النون الخفيفة – وهي النون الساكنة إذا كان بعدها حرف من الحروف التي تُخفَى معها» وفي بيانه مخارج الحروف قال «ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة» وفي بيان أحكام النون (الساكنة) مع ما بعدها قال – بعد ذِكْر مواضع الإظهار ومواضع الإدغام وموضع الإقلاب: «والموضع الذي تُخفَى فيه: إذا كان بعدها حرف من سائر حروف الفم الخمسة عشر»[2] فتحصل من كل ذلك أن النون الساكنة تخفي قبل الحروف الخمسة عشر، وأن مخرج هذه النون المخفاة هو الخياشيم. وقد ذَكَر أن النون المظهرة تخرج من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا. وذَكَر الاعتماد لها في الخياشيم فتصير فيها غنة[3]. ورغم تشتت الكلام فهو وافٍ.

(٧) الإمام أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ) حيث قال «المخرج السادس عشر: مخرج الخيشوم وهو للنون الساكنة الخفيفة المخفاة، التي

---

(١) شرح ابن يعيش ١٠/ ١٢٦ وقد حرفت فيه كلمتا (خرق) و (يجذب).

(٢) الممتع (تحـ د. قباوة) ٢/ ٦٦٥ و٦٧٠ و٦٩٥ على التوالي.

(٣) السابق ٢/ ٦٧٠ و٦٧١ و٦٧٣ على التوالي.

لم يبق منها إلا الغنة. وأما الساكنة سكونًا خالصًا كالنون في نحو يضربَنْ. فسيبويه بيّن أن مخرجها من مخرج النون المتحركة»[1] ونلحظ أنه لم يذكر الحروف التي تخفي عندها النون – ربما لشهرتها، واقتصر على كلام سيبويه عن النون المتحركة، لكنه صرح بما كان ينبغي أن يصرح به الآخرون وهو أنه لا يخرج من الخيشوم وحده إلا النون المخفاة وحدها، ولم يفعل كالذين فرقوا تفريقًا مرسلاً بين النون الساكنة والنون المتحركة.

(٨) العلامة أحمد بن الحسن الجارْبُرْدي (٧٤٦هـ) الذي قال في شرحه لقول ابن الحاجب في «شافيته» «والنون الخفية نحو عنك»: والنون الخفية نحو عنك سميت بذلك لخفائها، ويقال الخفيفة لسكونها، وإذا ما وقعت فيه النون ساكنةً قبل الحروف التي تخفي فيها.. ألا ترى أنك إذا قلت «عن» «ووقَفْتَ عليها» كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه، وإذا قلت «عَنْك» لم يكن لها مخرج من الفم لكنها غنة تخرج من الخيشوم.» وقد علق ابن جماعة (٨١٩هـ) على قوله «لسكونها» فقال: أي لأنها لا تكون إلا ساكنة، بخلاف المظهرة»[2] وهو توجيه قد يفسر كلام الذين يعبرون عن المخفاة بالساكنة إن كانوا يقصدونه، وفيه حتى مع قصد ذلك إيهام. ونعلق نحن على قول الجاربردي: كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه» بأن إغفاله ذكر مرور النفَس الزامر من الأنف في

---

(١) ينظر «ارتشاف الضرب» (تحـ د/ رجب عثمان) ١/ ١١. وذكر الخيشوم ضمن مخرج النون المظهرة في ١/ ١٠ لكن بعبارة ملبسة.

(٢) تنظر مجموعة الشافية ١/ ٣٣٩.

هذه النون الموقوف عليها هو خطأ.

(٩) ومنهم الشيخ سيد عبد الله النُقْرَه كار (نحو ٨٠٠هـ) والشيخ زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) إذ قال الأول في شرح عبارة الشافية: (والنون الخفية) وسميت الخفيفة أيضًا (نحو عنك) مما وقعت النون فيه ساكنة قبل الحروف التي تُخْفي فيها. ألا ترى أنك إذا قلت «عَنْ» (أي ووقفت عليها) كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه، وإذا قلت «عَنْك» لم يكن لها مخرج من الفم وإنما هي غنة تخرج من الخيشوم»[1] اهـ.

وقال الشيخ الأنصاري» وسميت خفية لخفائها عند الحروف المشار إليها، وتسمي أيضًا خفيفة لسكونها. ومخرجها الخيشوم فقط وهو أقصى الأنف»[2].

فهؤلاء عشرة من كبار الأئمة[3]. صرحوا بأن مخرج النون المخفاة هو

(١) نفسه ٢/ ٢٣٩.

(٢) نفسه.

(٣) لم يفصّل الإمام ابن مالك أمر النون المخفاة، وإنما ذكر ضمن الحروف الفرعية المستحسنة «الغنة ومخرجها الخيشوم».. وأضاف شارحه ابن عقيل «وهي فرع النون، ولا عمل للسان في الغنة، والخيشوم خرق الأنف المنجذب إلى داخل الفم، وليس بالمنخر» [المساعد (تحـ د. محمد كامل بركات) ٤/ ٢٤٤]. ولما ذكر أحكام النون الساكنة ذكر إدغامها في حروف (يرملون)، وإظهارها عند الحروف الحلقية، وقلبها ميمًا عند الباء ثم قال «وتخفي مع البواقي»، وعدّ شارحه الحروف الخمسة عشر، ثم قال «والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام، وإظهار النون وبيانها عند هذه الحروف لحن» اهـ فلم يبين حقيقة الإخفاء ولا مخرج النون المخفاة إذ لم يربط بينها وبين «الغنة التي مخرجها الخيشوم».

الخيشوم، وعبر أكثرهم عن ذلك بالقصر، بمعنى أنها لا تخرج إلا منه، وفصّل كثيرون منهم ذلك بأنه لا عمل للفم أو للسان فيها. لكن المؤسف حقًّا أنه لم يذكر منهم **الاعتماد للنون المظهرة في الأنف أيضًا إلا ابن عصفور** – رغم أن سيبويه والمبرد وابن السراج وابن جني ذكروا ذلك.

أما الفريق الذي اجتزأ وأخل فمنهم ابن جني (ت ٣٩٢هـ) الذي فرق تفريقًا غير محكم بين النون الساكنة والمتحركة، فجعل الساكنة من الخياشيم والمتحركة من الفم، ولم يقل عن تسمية النون الفرعية إلا «النون الخفيفة ويقال الخفية». وفي الكلام عن المخارج قال «ومن الخياشيم مخرج النون الخفية، ويقال الخفيفة – أي الساكنة»[1] اهـ فكرر الكلام دون أن يعرّف الإخفاء أو الحروف التي تخفى النون والتنوين عندها. وألبس الكلام بتفسيره الخفية بالساكنة دون أي قيد. ومنهم السلسيلي (٧٧٠هـ) شارح التسهيل الذي لم يبين كون الغنة (التي جعلها ابن مالك من الحروف المستحسنة) هي النون الخفية أو الخفيفة. ثم لم يتكلم عن إخفاء النون بكلمة[2].

والمهم هنا أنه لم يذكر أحد من هؤلاء أو أولئك أن النون ينتقل مخرجها – عند الإخفاء إلى مخرج الحرف الذي يليها، كما أن أحدًا منهم لم يذكر أن للسان (أو الفم كما يعبرون أحيانًا) عملاً في إخراج النون المخفاة.

---

(١) ينظر سر صناعة الإعراب (تحـ السقا و..) ٤٨ و٥١ و٥٣ على التوالي.

(٢) ينظر شفاء العليل (تحـ د/ الشريف البركاتي) ٣/ ١٨٦ و١١٢٢.»

(علماء التجويد والقراءات):

١- قال أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) «وأما خفاء النون (يعني الساكنة - كما صرح في مواضع أخرى) والتنوين، فحقه أن يؤتى بهما لا مظهرين ولا مدغمين فيكون مخرجهما من الخياشيم لا غير، ويبطل عمل اللسان بهما، ويمتنع التشديد (يعني الإدغام) لامتناع قلبهما، وذلك إذا لقيا حروف اللسان غير الياء والراء واللام»[١] وقال مرة أخرى «والمخرج السادس عشر مخرج التنوين، وهو يخرج من الخياشيم خالصًا، وكذا تخرج النون الساكنة المخفاة عند حروف الفم نحو (منك) و (عنك) من الخياشيم. فأما النون المتحركة فمخرجها من الفم مع صويت من الأنف»[٢] وهذا التفريق تعبير غير محكم، فإن النون الساكنة التي يليها حرف حلقي تُظْهَر فتخرج من الفم مع صوت من الأنف أيضًا كالمتحركة. وكذلك التنوين، وقد قال في باب أحوال النون الساكنة والتنوين - بعد أن ذكر إظهارهما عند حروف الحلق، وإدغامهما في حروف (لم يرو)، وقلبهما ميمًا إذا لقيا الباء - قال «الحالة الرابعة أن يكونا مخفيين عند باقي حروف المعجم نحو

---

(١) ينظر «التحديد في الإتقان والتشديد في صنعة التجويد» لأبي عمرو الداني (تح د. احمد عبد التواب) ٣١٤ وحروف اللسان عندهم تشمل حروف الإخفاء الخمسة عشر - ومعها الياء والراء واللام. فاستثنى هذه الثلاثة، لأن النون والتنوين يدغمان فيهن لا يخفيان، وكذلك النون. وأدخلت الفاء مع حروف اللسان - مع أنها شفوية أسنانية - تشبيهًا بالثاء في التفشي (كما في التحديد ٢٤٥) ولم يستثن الواو والميم.

(٢) نفسه ٢٢٣.

«أَنْفُسكم» ﴿ قَوْمًا فَسِقِينَ ﴾ ﴿ إِن كُنتُم ﴾ (عادًا كفروا) و(لئن قُلت) (قوما قلنا) وما أشبهه.. وإنما أُخفِيا عندهن، لأنهما لم يبعدا منهن كبعدهما من حروف الحلق (أي في المخرج) فيجبَ الإظهار للتراخي (أي للبعد الذي يتيح مهلة)، ولم يقربا مِنهن كقربهما من حروف (لم يرو) فيجبَ الإدغام للمزاحمة. فأُخفِيا، فصارا عندهن لا مُظْهَرَين ولا مُدْغَمَين. **وغُنَّتهما مع ذلك باقية، ومخرجهما من الخيشوم** خاصة، ولا عمل للسان فيهما. والخيشوم خرق الأنف المنجذب إلى داخل الفم. **وإخفاؤهما على قدر قربهما وبعدهما**، فما قربا منه كانا عنده أخفى مما بعدا عنه. والفرق بين المُخفَى والمدغم أن المخفَى مخفف والمدغم مشدد»[١] أهـ.

٢- وجاء في الرعاية لمكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ) في الكلام عن أحكام النون الساكنة والتنوين - بعد أن ذكر الحروف الحلقية التي تظهر معها النون والتنوين، وذكر إدغامهما بلا غنة في الراء واللام، وبغنة في (ن م و ي) - أن النون والتنوين يُخْفَيان عند الحروف التي لم يتقدم لها ذكر نحو «من شْاء» و«مَنْ كان» و«مَنْ جاء» و«مَنْ فيهن» و«مِنْ قَبل» وشبهه. لا تشديد (أي لا إدغام) في هذا أيضًا.

وأن الغنة تظهر هنا، لأنها هي النون الخفية، وذلك أن النون الساكنة المظهرة مخرجها من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا ومعها غنة تخرج من الخياشيم، **فإذا أخفيتها عند ما بعدها صار مخرجها من الخياشيم لا غير** فتذهب

---

(١) نفسه ٢٤٤ - ٢٤٦.

النون عند الإخفاء وتبقى الغنة من الخياشيم ظاهرة، والعلة في إخفاء النون الساكنة والتنوين عندما ذكرنا أن النون قد صار لها مخرجان مخرج لها ومخرج لغنتها فاتسعت في المخرج. فأحاطت عند اتساعها بحروف الفم فشاركتها بالإحاطة فخفيت عندها. قال سيبويه – بعد أن ذكر ما تدغَم فيه النون: «وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفًا خفيًّا مخرجه من الخياشيم، وذلك أنها من حروف الفم. وأصل الإدغام لحروف الفم، لأنها أكثر الحروف. فلما وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم، يعني: من الخياشيم كان أخفَّ عليهم أن لا يستعملوا ألسنتَهم إلا مرة (واحدة)، وكان العلم بها أنها نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهي من الفم، لأنه ليس حرف يخرج من ذلك الموضع غيرها. فاختاروا الخفة، إذ لم يكن لبس. هذه علة سيبويه في إخفاء النون الساكنة عند حروف الفم فافهمها».

«وتبين أن النون الخفية هي الغنة، والنون المدغمة والمظهرة هي غير الغنة، والغنة تابعة لها. فإذا قلت: «عنك» و«منك»، فمخرج هذه النون من الخياشيم لا غير، لأنها مخفاة عند الكاف. باقية غنتها ظاهرة».

وإذا قلت: «منه»، و«عنه»، فمخرج هذه النون من طرف اللسان، ومعها غنة تخرج من الخياشيم، لأنها غير مخفاة والغنة ظاهرة».

«وإذا قلت: «من ربهم» فأدغمتَ صار مخرج النون من مخرج الراء لا غير (أي ليس للخياشيم عمل فيها)، لأنك أبدلت منها في حال الإدغام راء. وكذلك إذا قلت: «من لدنه» فأدغمت صار مخرج النون من مخرج اللام، لأنك

أبدلت منها في حال الإدغام لامًا». (ولا عمل للخياشيم هنا أيضًا).

«وإذا قلت: «من يّؤمن» فأدغمت، فمخرج النون من مخرج الياء، لأنك أبدلت منها في حال الإدغام ياء، غير أنك تبقى الغنة التي في النون من مخرجها على ما كانتَ عليه قبل الإدغام».

وكذلك التنوين مثل النون في كل ما ذكرنا. وعلى هذا فقس كلَّ ما جاءك من هذا النوع»[1].

وقوله إن النون في حال إدغامها في الراء تكون من مخرج الراء، وفي حال إدغامها في اللام تكون من مخرج اللام: هو كلام فيه تجاوز كبير، لأن (من ربهم) تنطق بالإدغام (مرَّ بهم) بلا نون، وكذا في (من لدنه) تنطق (مِلّدُنْه) بلا نون بعد الميم. فهي لا تخرج من موضع الراء أو اللام، لأنها ليست موجودة في التلفظ أصلاً. أما في (من يؤمن) فإن أثرها باق في التلفظ ويخرج من الخياشيم، لا من مخرج الياء.

هذا، وقد أكمل الشيخ كلامه بتحرير في العبارة «والإخفاء إنما هو أن يَخْفَى الحرف في نفسه لا في غيره. والإدغام: إنما هو أن يدغم الحرف في غيره لا في نفسه. فتقول: خَفِيت النون عند السين، وأخفيتُ النون عند السين، ولا تقول: خَفِيت في السين ولا أخفيتها في السين، وتقول: أدغمت النون في الواو، ولا تقول أدغمتها عند الواو. فاعرف الفرق بين هذه التراجم تبن لك تلك المعاني إن

(١) الرعاية (تحـ أحمد حسن فرحات) (ط ٢) ٢٦٧ – ٢٦٩.

شاء الله تعالى»[1].

٣- أما ابن الجزري (٨٣٣هـ) فإنه بعد أن ذكر معنى ما قاله الداني من تعلق الإظهار بتباعد مخرجي الحرفين، وتعلق الإدغام بتقاربهما، وتعلق الإخفاء بتوسطهما في ذلك = نبّه إلى أن «مخرج النون والتنوين مع حروف الإخفاء الخمسة عشر من الخيشوم فقط، ولاحظ لهما معهن في الفم، لأنه لا عمل للسان فيهما كعمله فيهما مع ما يُظْهَران عنده أو ما يدغمان فيه بغنة.. »[2].

وقال في التمهيد «وعلة ذلك (الإخفاء) أن هذه النون صار لها مخرجان: مخرج لها ومخرج لغنتها.. واعلم أن الغنة تخرج من الخيشوم كما تقدم. والخيشوم خرق الأنف المنجذب إلى داخل الفم: **واعلم أن إخفاءهما على قدر قُرب الحروف وبعدها**»[3].

وفي (نهاية القول المفيد) ذكر أن الإظهار والإدغام والإخفاء يرجع إلى التقارب أو التباعد بين مخارج الحروف الخمسة عشر - أو سائر الحروف - مع النون والتنوين، و«أن الإظهار إبقاء ذات الحرف وصفته معًا، والإدغام التام إذهابهما معًا، والإخفاء هنا إذهاب ذات النون والتنوين من اللفظ وإبقاء صفتهما التي هي الغنة» «فانتقل مخرجهما من اللسان إلى الخيشوم، لأنك إذا قلت «عنك» وأخفيت تجد اللسان لا يرتفع ولا عمل له، ولم يكن بين العين والكاف إلا غنة

---

(١) نفسه ص ٢٦٩.

(٢) النشر ٢/ ٢٧ وينظر أيضًا ١/ ٢٠١ حيث ذكر الخيشوم وما يخرج منه.

(٣) التمهيد (تحـ د. البواب) ١٥٩.

مجردة»[1].

٤- راجعت «الدقائق المحكمة في شرح المقدمة» أي مقدمة ابن الجزري في التجويد. وهذه «الدقائق» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ) كما راجعت «المنح الفكرية» وهو شرح ملا على بن سلطان محمد القاري (ت ١٠١٤هـ) لتلك المقدمة أيضًا، و«جهد المقل في تجويد القرآن الكريم للشيخ محمد المرعشي (ساجقلي زاده) (ت١١٥٠هـ) فوجدت كلًّا منهم يقتصر على شذرات مما ذكره الإمام «الداني» أو الإمام «مكي» دون ذكر أي جديد. ففي شرح شيخ الإسلام أن الإخفاء اصطلاحًا نطقٌ بحرف بصفة بين الإظهار والإدغام عارٍ عن التشديد، مع بقاء الغنة في الحرف الأول، ويفارق الإخفاءُ الإدغامَ لأنه بين الإظهار والإدغام»، وبأنه إخفاء للحرف عند غيره – لا في غيره – بخلاف الإدغام فيهما»[2]. وفي جهد المقل – أن الإخفاء – كما نقل عن اليمني: إذهاب النون والتنوين من اللفظ وإبقاء صفتهما التي هي الغنة. وفي الرعاية: فمخرجُهُما مخفاتين ليس إلا الخيشوم، ولا عمل فيهما حينئذ للسان أصلاً[3]».

---

(١) نهاية القول المفيد للشيخ محمد مكي نصر، ١٢٤- ١٢٥.

(٢) ينظر الدقائق المحكمة (تحـ د. محمد سلامة ٢٦٥ – ٢٦٧ وينظر المنح الفكرية ٤٩ حيث نقل عن اليمني أن حقيقة الإخفاء أن يذهب ذات النون مع بقاء صفة الغنة، وعن الرومي «المراد هنا إخفاء الحروف لا إخفاء الحركة».

(٣) ينظر جهد المقل (تحـ د. أبي السعود الفخراني) ١٣٦.

ثانيًا: القول بأن النون المخفاة ينتقل مخرجها إلى مخرج الحرف التـالي لهـا أي الذي تُخفَى عنده.

بحسب علمي – فإن أقدم من قال ما قد يفهم منه انتقال مخرج النون المخفاة إلى مخرج الحرف الذي تُخْفَى عنده هو الإمام عبد الوهاب بن محمد القرطبي (٤٦١هـ) إذ قال – وهو يبين حال الأحرف المتجاورة بعضها مع بعض من حيث الإظهار والإدغام والإخفاء «فأما الإظهار فهو حكم يجب عند اجتماع حرفين تباعدا إما في المخرج وإما في الخاصية والأول منهما ساكن كقوله تعالى ﴿ مَنْ أَنصَارِىٓ ﴾ ﴿ قَدْ خَلَتْ ﴾ (يلحظ أن الشيخ لا يقتصر على أحكام النون)... وأما الإخفاء فحكم يجب عند اجتماع حرفين أَخَذَا حالاً متوسطة بين المباعدة في ذينك والمقاربة، وسبق أحدهما بالسكون، كقوله تعالى ﴿ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ ﴾ ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾، ﴿ وَلَمَن صَبَرَ ﴾... فالتشديد (يقصد الإدغام) إذن هو إدخال حرف في حرف، والإظهار هو قطع حرف عن حرف، والإخفاء هو اتصال حرف بحرف. فبالتشديد يدخل الحرف ويغيب، وبالقطع يظهر ويبين، وبالاتصال، يخفي ويستتر. ولهذه العلة لم يكن الإخفاء إلا في حرفَيْ الغنة النون والميم، لأن الاتصال لا يتأتي إلا فيهما، لأن الصوت إذا جرى في الخيشوم أمكن اتصال الحرفين من غير إظهار ولا تشديد»[1]. ثم قال في موضع آخر بعد ذكر الحروف التي تخفي عندها النون (أي والتنوين) «ومعنى خفائها ما قدمناه من

---

(١) ينظر الموضح في التجويد (تحـ د. غانم قدوري) ١٥٧.

اتصال النون بمخارج هذه الحروف واستتارها بها، وزوالها عن طرف اللسان، وخروج الصوت من الأنف من غير معالجة بالفم. ولذلك إذا لفظ بها لافظ وسد أنفه بان الاختلال فيها»[1]. وقال أيضًا «وإنما خفيت النون (أي والتنوين) مع هذه الحروف لأنها حروف الفم، والنون أيضًا لها مخرج من الفم. والإخفاء في طلب الخفة كالإدغام في طلب الخفة. فلما أمكن استعمال الخيشوم وحده في النون، ثم استعمال الفم في ما بعده (أي في الحرف الواقع بعد النون) كان أخفّ عليهم من استعمال الفم في إخراج النون، ثم عودهم إليه في ما بعدها. وهو معنى قول سيبويه رضي الله عنه كان أخفَّ عليهم أن لا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة. ولا يقع لبس في خروجها من الخيشوم. وساغ ذلك في حروف الفم دون حروف الحلق لقرب مدخل الخيشوم ومخرجه من حروف الفم دون حروف الحلق»[2].

وقد أخذ العلامة غانم قدوري الحمد – وربما غيره أيضًا – مما جاء في كلام الشيخ القرطبي هذا من قوله:

أ- و «الإخفاء هو اتصال حرف بحرف»، ب - وقوله «ومعنى خفائها (أي النون الساكنة والتنوين) ما قدمناه من اتصال النون بمخارج هذه الحروف واستتارها بها»... أخذ: أن اتصال النون بمخارج هذه الحروف يعني انتقال مخرج النون إلى مخارج هذه الحروف عندما تأتي بعد النون الساكنة. وبناء على فهمه هذا اتخذ موقفًا خلاصته أن معنى الإخفاء كان خفيًا فجاء الشيخ عبد

(١) نفسه ١٧٠.

(٢) نفسه ١٧١.

الوهاب القرطبي هذا «فأماط اللثام عن ذلك الجانب الخفي من كلام علماء العربية وعلماء التجويد، وقرر أن مخرج النون المخفاة يتصل بمخارج الحروف التي تقع بعدها، أي أن معتمد اللسان في الفم مع النون ينتقل إلى مخرج الحرف التي تخفي عنده، ولكن يظل صوت الغنة جاريًا من الأنف»[1] اهـ.

وهذا الاستنتاج مردود تمامًا لعدة أمور:

فأولاً: بالنسبة لكلام الشيخ عبد الوهاب القرطبي نلحظ:

أ- أنه لم يصرح أبدًا بانتقال مخرج النون إلى مخرج الحرف التالي لها، وإنما عبر «باتصال النون بمخارج هذه الحروف».

ب- في كلام الشيخ عبد الوهاب القرطبي أيضًا تصريح بأنه لا عمل للسان في إخراج النون المخفاة وعبارته «ومعنى خفائها هو..، **وزوالها عن طرف اللسان، وخروج الصوت من الأنف من غير معالجة بالفم**» فهذا يقطع باتفاقه مع من ذكرناهم من سابقيه ولاحقيه في القول بأن إخفاء النون إنما هو إخراجها من الخيشوم وحده بلا عمل للسان فيها. وعباراته الصريحة هذه تقتضي منا أن نجد تأويلاً لكلامه الذي يوهم خلاف ما اتفق فيه مع سابقيه ولاحقيه.

ج- أن في كلام القرطبي الذي أوردناه في النص المطول ما يرجح أن مقصوده باتصال النون بمخارج هذه الحروف هو تزامن نطقها مع نطق غنة النون أو التنوين من الأنف «ولهذه العلة (يعني اتصال النون بمخارج هذه

---

(١) ينظر «الدراسات الصوتية عند علماء التجويد» د. غانم قدوري الحمد ٤٤٦ - ٤٥٨ وبخاصة ٤٤٧.

الحروف) لم يكن الإخفاء إلا في حرفي الغنة النون والميم، لأن الاتصال لا يتأتى إلا فيهما، **لأن الصوت إذا جرى في الخيشوم أمكن اتصال الحرفين»** أي أمكن نطق الحرف التالي من الفم قبل أن تنتهي غنة النون فيتزامنان جزئيًا. وهذا التزامن اتصال ولاشك.

د- وقد يترجح أن الشيخ عبد الوهاب القرطبي أراد ما عبر عنه الإمام مكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ) باتساع المخرج والإحاطة في قوله «... إن النون قد صار لها مخرجان مخرج لها ومخرج لغنتها فاتسعت في المخرج، فأحاطت عند اتساعها بحروف الفم فشاركتها بالإحاطة، فخفيت عندها»[١] أو ما عبر عنه ابن يعيش بالمخالطة[٢].

هـ- عدم التسليم بما ذكرناه في (جـ)، (د) لا يترتب عليه احتمال صحة كلام الشيخ عبد الوهاب القرطبي أو صحة ما أخذه منه د. غانم الحمد. فإن ذَوْق نطق النون المخفاة أي تجربة نطقها يقطع بصحة ما قرره سيبويه والمبرد وابن السراج وغيرهم صراحةً أو ضِمْنًا من انحصار مخرج النون المخفاة في الخيشوم وأنه لا عمل للسان أو للفم في إخراجها.

والشيخ عبد الوهاب القرطبي إمام مسبوق بأئمة كبار، ومتلو بأئمة كبار. وقد قالوا بغير قوله فلا علينا أن نردَّ قوله، وأن نردَّ فهم د. غانم رغم رصانة مباحثه عادة لكن كلٌّ يؤخذ منه ويرد عليه.

---

(١) تنظر الرعاية (تحـ أحمد حسن فرحات) ٢٦٧.

(٢) ينظر نص كلامه في ما سبق.

ثانيًا: بالنسبة لكلام د. غانم (أ) نلحظ أنه لم يكن هناك أي غموض في بيان معنى الإخفاء منذ حدد سيبويه ومَن بعد من النحاة مخرج النون المخفاة بأنه من الخياشيم دون ذكر اللسان، وهذا يعني أنه لا عمل للسان فيها - كما صرح كثيرون، في حين أن النون المظهرة حُدِّد مخرجها بأنه «طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا»، أي مع الغنة التي من الأنف، وهو ما عُبِّر عنه بالاعتماد لها في الأنف. فوضع طرف اللسان على ما فوق الثنايا - أي على لثتها هو شطر مخرج النون الأصلية (المظهرة). في حين أن جمهور الذين أوردنا كلامهم صرحوا بأنه «لاحَظَّ في الفم»، أو «لا علاج عليه»، «لا عمل للسان» في إخراج النون المخفاة. ومقصود العبارات الثلاث واحد، وهو أن النون المخفاة تخرج من الخيشوم فقط. ومعنى عبارة «لا عمل للسان فيها» التي استغمضها د. غانم: أن اللسان يكون - في أثناء نطقها - راقدًا أو شبه راقد في مهده بين جانبَيْ الفك الأسفل. وهذا المعنى نفسه يؤخذ من كلام من حدد مخرج النون المخفاة بأنه الخيشوم - سواء عبر بالقصر. أو بغير القصر فأين الغموض أو أين اللثام الذي كشفه القرطبي القارئ؟!

(ب) قول د. غانم إن علماء التجويد يقررون أن معتمد اللسان في الفم عند النطق بالنون المخفاة ينتقل إلى مخرج الصوت الذي بعدها. فهو ليس مجرد ميل (يعني حسب ما قال د. إبراهيم أنيس رحمه الله) إنما انتقال إلى مخرج الصوت التالي»[1].

---

(١) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد» ٤٤٩.

هذا الكلام عن انتقال معتمد اللسان عند نطق النون المخفاة إلى مخرج الصوت التالي – لم يورد له د. غانم أيَّ سند أو أيَّ نص عن أيٍّ من علماء التجويد يذكره فيصدِّق كلام د. غانم، كما أنني – كاتب هذه السطور – لم أر من قرره أو صرّح به. وأخشى أن يكون طغيان الفكرة على د. غانم أوهمه أن هذا قيل.

ج) النصوص التي أوردها د. غانم تصرح بغير ما يقول أي تنفيه. فهو يقول «يؤكد ذلك (يعني ادعاءه أن الإخفاء يؤدِّي بانتقال معتمد اللسان في الفم – عند نطق النون أو التنوين المُخْفَيَنْ – إلى مخرج الحرف التالي) ما نسمعه من نطق مجيدي قراءة القرآن الكريم اليوم، وأقوال علماء التجويد التي نقلنا بعضها قبل قليل، ونضيف إلى ذلك قول مكي (يعني الإمام مكي بن أبي طالب) «فالغنة التي في الحرف الخفي هي النون الخفية، وذلك أن النون الساكنة مخرجها من طرف اللسان وأطراف الثنايا (كذا هي «وأطراف» ولعلها محرفة عن «وأصول» الثنايا ليمكن التسامح بأن أصول الثنايا تشمل لثاتها وهي ما فوق الثنايا)، ومعها غنة تخرج من الخياشيم، فإذا خفيت لأجل ما بعَدها زال مع الخفاء ما كان يخرج من طرف اللسان منها، وبقي ما كان يخرج من الخياشيم ظاهرًا»[1] اهـ.

وهنا ثلاث نقاط. الأولى احتجاجه بـ «ما نسمعه من مجيدي قراءة القرآن الكريم اليوم» والرد عليه أننا نسمع ما يقولون ولا نرى كيفية إخراجهم للنون المخفاة. فإذا توصلنا إلى الكيفية أخذًا من كلام الأئمة أي بتطبيق كلامهم كما

(١) نفسه وينظر «الكشف» لمكي (تحـ محيي الدين رمضان) ١/ ١٦٦.

قالوا تمامًا، وخرجت لنا بذلك نون مخفاةٌ إخفاءً مطابقًا لما قرروه تمامًا نكون قد أصبنا الحق والصواب الذي لا محيد عنه – حتى لو قال لنا قراء اليوم غير ذلك.

النقطة الثانية احتجاجه «بأقوال علماء التجويد التي نقلها» ونحن لم نجد في مانقله عن علماء التجويد أي كلام عن انتقال مخرج النون المخفاة إلى مخرج ما بعدها. فإن كان مقصده كلام الشيخ عبد الوهاب القرطبي فقد رددنا عليه، وإن كان مقصده ما نقله – قبل سطور من قولته هذه – عن د. إبراهيم أنيس ود. أحمد مختار عمر رحمهما الله ففي كلامه تجاوز، لأن الأستاذين لم يقولا بانتقال المخرج، وإنما عبرا بأن النون المخفاة **تطول «وتميل إلى مخرج الصوت الذي** بعدها» والميل غير الانتقال، وسنرد على الكلام عن الميل، والطول هو امتداد صوت الغنة. وقد بينا في تفسيرنا كلام القرطبي القارئ عن اتصال النون (المخفاة) بمخارج الحروف التي بعدها أنه قد يفسر بالتزامن. ثم قلنا إنه حتى لو كان يقصد ما يقوله د. غانم فإننا نرد قوله هذا لأنه منقوض بكلام الأئمة قبله وبعده وبالذوق.

النقطة الثالثة احتجاج د. غانم بكلام الإمام مكي. وهذا عجيب جدًا، لأن الإمام مكيًّا يصرح بما قلنا تمامًا عن خروج النون من (موضعين): طرف اللسان، ومعها غنة تخرج من الخياشيم. ثم يقول «فإذا خفيت (أي النون الساكنة أو التنوين) لأجل ما بعدها (أي من حروف الإخفاء) زال ما كان يخرج من طرف اللسان منها، وبقي ما كان يخرج من الخياشيم ظاهرًا اهـ. فأي حجة في هذا لقول د. غانم بانتقال المخرج؟!

وما قلناه في الرد على القرطبي القارئ وعلى د. غانم الحمد هو ما نقوله إزاء ما عبر عنه – إجمالاً أو تفصيلاً – بعض رواد الدراسات اللغوية الحديثة د. إبراهيم أنيس، د. تمام حسان وغيرهما[1] من ميل مخرج النون المخفاة إلى مخرج ما تخفي عنده أو انتقاله إليه.

نخلص من ذلك كله إلى أن الطريقة الصحيحة لنطق النون الساكنة والتنوين مخفيين إذا وقع أي منهما قبل أي من حروف الإخفاء الخمسة عشر هي الاعتماد لنطقها في الأنف وحده دون أي عمل للسان، بأن يظل اللسان راقدًا – أو كالراقد – في مهده بين جانبي الفك الأسفل. وإلى أن القول بانتقال مخرج النون الساكنة والتنوين عندما يليهما أيٌّ من الحروف المذكورة هو مجرد توهم لا تؤيده التجربة. ثم إن كلام الأئمة الذين درسوا أصوات اللغة العربية، يؤيد تمامًا ما خلصنا إليه.

ب- إخفاء الميم

إخفاء الميم الساكنة عند ما تليها باء أو فاء أو واو هو موضع اختلاف بين علماء التجويد.

فمنهم من ينفيه أصلاً ومنهم من يُثْبته، والذين يُثْبتونه منهم من يُبْقي غنة الميم ومنهم ينفيها أيضًا. ثم إن الذي اشتهر من المسألة هو الإخفاء أو عدمه مع

---

(١) ينظر – مثلاً – «الأصوات اللغوية» د. إبراهيم أنيس (ط٦) ص٧١، و«مناهج البحث في اللغة» د. تمام حسان ١٠٥ – ١٠٧، و«دراسة الصوت اللغوي» د. أحمد مختار عمر ٣٣٤.

الباء خاصة – بمعنى أن كلامهم تركز على الإخفاء أو عدمه مع الباء. وسكت جمهورهم عن الإخفاء أو عدمه مع الفاء والواو.

١) ولا يخفي أن أساس المسألة هو:

أ) أن هذه الأحرف الأربعة الميم والباء والفاء والواو تعد شفوية (فالباء شفوية تمامًا تخرج بالتقاء الشفتين مع حبس النفَس عندهما لأنها شديدة، والميم شفوية أنفية تخرج بالتقاء الشفتين ويخرج نفَسها من الأنف، والفاء شفوية أسنانية تخرج بالتقاء أطراف الثنايا العليا بباطن الشفة السفلى، ويتسرب نفَسها من حول موضع الالتقاء وخلالَه، والواو شفوية (قصوية) تخرج باستدارة الشفتين استدارة كاملة (مع ارتفاع أقصى اللسان) ويخرج نفَسها من الممر الخالي وسط دائرة الشفتين).

ب) أنه تبين لعلماء اللغة العرب أن العرب يستثقلون توالي الحرفين في الكلام إذا كانا من مخرج واحد أو مخرجين متجاورين، فيخففون ذلك – إذا وقع – بالإدغام أو الإخفاء أو ما إلى ذلك. ومن هذا وقوع الميم ساكنة قبل أي من الأحرف المذكورة.

٢) أ- عن كيفية إخفاء الميم مع الباء قال **الداني** «فإن التقت الميم بالباء نحو ﴿ ءَامَنتُم بِهِۦ ﴾ [البقرة: ١٣٧] و ﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم ﴾ [المائدة: ٤٩].. وما أشبهه، فعلماؤنا مختلفون في العبارة عنها معها: فقال بعضهم هي مخفاة لانطباق الشفتين في نطقهما كانطباقه في إحداهما، وهو مذهب ابن مجاهد – حيث قال «والميم لا تُدْغم في الباء ولكنها تُخْفَى، لأن لها صوتًا في الخياشيم تواخي به النون الخفيفة. وإلى هذا ذهب شيخنا عليّ بن بشر – رحمه الله»[1] وكان الداني قد ذكر

---

(١) «التحديد» للداني (تحـ د/ أحمد الفيومي) باختصار وتصرف يسير ٣٦٢ – ٣٦٣.

قبل ذلك ضرورة بيان الميم قبل الفاء والواو. وأشار بعد ذلك إلى ذكر اللغويين إخفاء الميم الساكنة عند الباء[1].

وقال المرعشي في بيان كيفية الإخفاء هنا أو صورته «الظاهر أن معنى إخفاء الميم ليس إعدام ذاتها بالكلية، بل إضعافها وستر ذاتها في الجملة بتقليل الاعتماد على مخرجها وهو الشفتان، لأن قوة الحرف وظهور ذاته إنما هو بقوة الاعتماد على مخرجه...، وبالجملة فإن الميم والباء يخرجان بانطباق الشفتين، والباء أدخل وأقوى انطباقًا..، فتلفظ بالميم في نحو «أن بورك» بغنة ظاهرة وبتقليل انطباق الشفتين جدًا، ثم تلفظ بالباء قبل فتح الشفتين بتقوية انطباقهما، وتجعل المنطبق من الشفتين في الباء أدخل من المنطبق في الميم»[2].

ب) ولعله يُلْحظ أن المرعشي مثل بـ «أن بورك» - مع أن الميم هنا مقلوبة عن النون بسبب ملاقاتها الباء. وكأن الأمر في إخفاء الميم الساكنة قبل الباء يستوي فيه كونُ الميم أصيلة وكونها مُقْلَبة عن نون. قال ابن الجزري – وهو بصدد الكلام عن إقلاب النون الساكنة ميمًا قبل الباء (في ما يبدو أنه تأييد لهذا الاستواء) «ولابد من إظهار الغنة مع ذلك، فيصير في الحقيقة (ما يجري للنون

---

(١) السابق ٣٦١ و٣٦٣ حيث ذكر من اللغويين أبا العباس بن يونس، وسيبويه الذي ربما كان يقصد من إشارته إليه ما في «الكتاب» ٤/ ٤٣٨ عن إخفاء الباء قبل الميم – عكس ما نحن فيه.

(٢) من جهد المقل «للمرعشي (تحـ د. أبو السعود الفخراني ١٣٤) بتصرف لاختيار ما يتناول إخفاء الميم.

الساكنة قبل الباء إلى) إخفاء الميم المقلوبة عند الباء، فلا فرق حينئذ في اللفظ (يعني في النطق والأداء) بين «أن بورك» وبين «يعتصم بالله»، إلا أنه لم يُخْتَلف في إخفاء الميم، ولا في إظهار الغنة في ذلك (الإخفاء). وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك فوهم، ولعله انعكاس عليهم من الميم الساكنة عند الباء»[1].

ج) وكلام ابن الجزري هذا يتناول نقطة الفرق بين إخفاء الميم الأصيلة والميم المنقلبة. وعبارته الأخيرة «لعله انعكس إلخ» تكشف أنه يقصد بقوله: «لم يُخْتَلف في إخفاء الميم» الميم المقلبة لا الأصيلة. وقد أحال على «التمهيد». وفيه قال عن إقلاب النون ساكنة قبل الباء: «والغنة ظاهرة في هذا القسم»[2].

فكلامه الذي أمامنا يعني أن إخفاء الميم المنقلبة عن نون (وإظهار غنتها) هو محل إجماع أو كأنه كذلك، في حين أن إخفاء الميم الأصيلة إذا وقعت ساكنة قبل باء هو محل خلاف. وأقول أنا محمد حسن جبل إن هذه الخلاصة التي أخذنها من كلام ابن الجزري لها وجه قوي فالميم المنقلبة عن نون في مثل «أن بورك» ليست أصيلة، ولذا يحق إخفاؤها بتخفيف انطباق الشفتين معها غاية التخفيف نظرًا إلى أن نطق النون التي هي أصلُها ليس فيه إطباق شفتين، والغنة شطر حقيقتها. ولعل هذا هو سر تمسك الشيخ عامر عثمان وغيره من المقرئين بضرورة المجافاة بين الشفتين عند إخفاء الميم. لكن هؤلاء فاتهم أن ينبهوا إلى أن

---

(١) النشر ٢/ ٢٦. وقد أحال على «التمهيد».

(٢) ينظر «التمهيد» (تحـ د. علي البواب) ١٥٧.

هذا خاص بالميم المنقلبة عن نون، وأن الميم الأصيلة يُكْتَفَى في إخفائها قبل الباء بتخفيف التقاء الشفتين، لأن المجافاة بين الشفتين حينئذ تأتي بنون مخفاة ولم يقل أحد بقلب الميم نونًا.

وجاء في «التحديد» لأبي عمرو الداني أن أبا الحسن بن المنادي قال: أخذنا من أهل الأداء بيان الميم الساكنة عند الواو والباء والفاء في حُسن من غير إفحاش. وقال أحمد بن يعقوب التائب: أجمع القراء على تبيين الميم الساكنة وترك إدغامها (يقصد ترك: إخفائها) إذا لقيتها باء في جميع القرآن. وكذلك الميم عند الفاء. وإلى هذا ذهب جماعة من شيوخنا وحكاه أحمد بن صالح عن ابن مجاهد.»

قال الداني «وبالأول أقول»[١] اهـ وهو يعني بقوله: «الأول»: الإخفاء. وقد جاء في الرعاية لمكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ)، وفي التمهيد لأبي العلاء الهمذاني العطار (٥٦٩هـ) أو للمستغفري (٤٣٢هـ) وفي «مفيد» «المرادي» وفي «الإقناع» لابن الباذش (٥٤٠هـ) عن أبيه أن إظهار الميم (الأصيلة) الساكنة = هو «واجب» و «لابد» من بيانها عند لقائها باء أو فاء أو واوًا – كما عبّر مكي، أو «عليه الأكثر» - كما عبّر العطار (أو المستغفري)، والمرادي – وأضاف هذا أنه «الأشهر»، أو هو «المعوَّل عليه» كما عبر والد ابن الباذش[٢].

---

(١) التحديد ٣٦٣.

(٢) ينظر «الرعاية» لمكي (دار عمار) ٢٣٢ – ٢٣٣، والإقناع (مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى) ١/ ١٨١ وله تفصيل طيب في ص١٧٩ – ١٨١ أما بالنسبة لـ «تمهيد» العطار و«مفيد» المرادي فينظر الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٤٦٣ – ٤٦٤.

وفي «نهاية القول المفيد» للشيخ محمد مكي نصر أن الداني وغيره من المحققين اختاروا إخفاء الميم الساكنة قبل الباء سواء كان سكونها متأصلاً نحو «ومن يعتصم بالله» و«يوم هم بارزون» أو عارضًا نحو «والله أعلم بالشاكرين» و«أعلم بالظالمين» في قراءة أبي عمرو ويعقوب (اللذين يقرآن بإسكان الميم) قال «وهو الذي عليه أهل الأداء بمصر والشام والأندلس وسائر البلاد الغربية»[(١)] والإضافة في هذا هو ما ذُكِر عن استواء تأصل سكون الميم وعدم تأصله.

ثم قال «وذهب جماعة كأبي الحسن أحمد بن المنادي وغيره إلى إظهارها (أي الميم) عندها (أي عند الباء) إظهارًا تامًّا أي من غير غنة، وهو اختيار مكي القيسي، وغيره، وهو الذي عليه أهل الأداء بالعراق وسائر البلاد الشرقية»[(٢)].

والإضافة أنه بيّن انقسام أهل الأداء فريقين: ففريق المصريين والشاميين وأهل الغرب يختارون إخفاء الميم (الأصيلة) عندما تقع ساكنة (سكونًا أصليًّا أو عارضًا) قبل الباء، وفريق العراقيين وسائر البلاد الشرقية يختارون الإظهار، وإنما قيدنا بالأصيلة، لأن هذا هو المفروض عندما يتحدثون عن الميم هكذا بإطلاق دون أن يشيروا إلى شمول ذلك الميم المنقلبة. أما ما حكاه الشيخ محمد مكي في وصفه إظهار قراء البلاد الشرقية للميم من قوله إظهارًا تامًّا أي من غير غنة» فالمقصود عدم إشباع الغنة، لأن نفَس الميم يخرج من الأنف فيكتسب شيئًا من الغنة ضرورة.

---

(١) ينظر نهاية القول المفيد (التوفيقية) ١٤٨.

(٢) نفسه.

فالخلاصة أن الميم الأصيلة إذا كانت ساكنة سكونًا أصليًا أو عارضًا وجاء بعدها باء فإن النطق المعتاد أن تلتقي الشفتان لنطق الميم ثم يستمر التقاؤهما لنطق الباء، لكن التقاءهما لنطق الميم يكون خفيفا لأمرين: أولهما أن نقطة الالتقاء تكون أقرب إلى ظاهر الشفتين وهو جافّ نسبيا، وثانيهما أن نفَسها لا ينحبس بل يخرج من الأنف – وهذا هو الوضع الطبيعي في نطق كل ميم، ولكن بعض الأئمة يسمى هذا إخفاء للمقارنة بين هذا الالتقاء وبين الالتقاء في الباء الذي تكون نقطة الالتقاء فيه أقرب إلى باطن الشفتين ويكون معه حبس نفَس، فيشعر الناطق بقوته بسبب هذين الأمرين. لكن الأمر هنا هو عين النطق المعتاد للميم أو كعينه.

أما الميم المنقلبة عن نون بسبب كونها ساكنة وجاءت بعدها باء فالراجح أو الواجب إخفاؤها (أي كأن المراد إخفاء ميميتها – نظرًا إلى أن أصلها النون) وهذا هو الذي قيل إنه محل إجماع، ثم إن كيفية هذا الإخفاء تتمثل في أحد أمرين إما تخفيف التقاء الشفتين عند نطقها بدون مجافاة بينهما أي بدون انفراجهما، وإما المجافاة بينهما أي ترك فرجة جِدّ دقيقة بينهما.

والذي أراه أن المجافاة بين الشفتين تصلح في الميم المنقلبة عن نون، لأنها محافظة على أصل الحرف، ونحمل عليه تخصيصًا ما كان يتمسك به الشيخ عامر عثمان[1] من ضرورة المجافاة بين الشفتين عند نطق الميم الساكنة قبل الباء. وذلك في حين أن المجافاة بين الشفتين في نطق الميم الأصيلة تفقدها شطر مِيمِيّتِها، وتجعلها نونًا مخفاة. ولم يقل أحد بذلك. فلنوجه إليه قول ابن الباذش «لا ينبغي

---

(١) ينظر «الدراسات الصوتية عند علماء التجويد» د. غانم قدوري (تعليق رقم ١٥٠).

أن تُحمَل الميم على النون»[1].

ولعل إطلاق الإخفاء في نوعي الميم دون المجافاة بين الشفتين أي بالتقائهما دون كَزّ هو الموقف الأصوب والأيسر على القراء والمقرئين.

الخلاصة عن نطق النون الساكنة والتنوين:

١- إذا وقع بعدهما حرف من الحروف الخمسة عشر المذكورة في البيت المشهور (صف ذا ثنا.. الخ) فحكمهما الإخفاء بأن تنطقا غنة في الأنف دون رفع طرف اللسان ليَمسّ مقدم الحنك. فالإخفاء فيه عمل واحد هو الذي ذكرناه.

- وإذا وقع بعدهما واو أو ياء أو ميم (يوم) فحكمهما الإدغام بغنة بأن تنطقا بذلك العمل الواحد نفسه إلا أن الغنة فيه أقوى.

- إذا وقع بعدهما حرف من الحروف العميقة (الحلقية) أو كانت النون متحركة فحكمهما الإظهار بأن تنطقا بعملين: رفع طرف اللسان ليَمَسّ مقدم الحنك الأعلى، ومرور نفسهما الزامر من الأنف بلا غنة.

- إذا وقع بعد النون الساكنة والتنوين نون فحكمهما الإدغام بغنة والنطق بالعملين السابقين.

- إذا وقع بعد النون الساكنة أو التنوين راء أو لام فإنهما تدغمان إدغامًا كاملاً أي لا يظهر لهما أثر في النطق وفي هذه الحالة لا يكون عمل ولا عملان.

- قال بعض اللغويين المحدثين إنه في حالة الإخفاء ينتقل مخرج النون

(١) ينظر الإقناع ١/ ١٨١.

المخفاة (أو التنوين) إلى مخرج الحرف التالي لها. وهذا الكلام غير دقيق علميًّا ولم يصرح به أحد ممن تقدم. فلا اعتداد به.

- إذا وقع بعد النون الساكنة أو التنوين باء فإن كلاً منهما تقلب ميمًا.

- إذا وقعت بعد النون الساكنة أو التنوين ميم أصلية أو مقلبة فإن الرأي الراجح هو نطق هذه الميم بإطباق الشفتين بدون كز أو بدون مبالغة في إطباقهما.



فصل ١١:

نوع جديد من الإخفاء

هذا النوع من الإخفاء يقع إذا توالى حرفان متحركان مثلين أو كالمثلين. وقد ذكره سيبويه مرتين بطريقة ملتبسة فيهما. إذ ذكره في الأولى على أنه إدغام، وفي المرة الأخرى على أنه إخفاء (حرف أو حركة).

ونبدأ بكلام سيبويه في ما عَدَّهُ هو إدغامًا.

قال «ومما قالت العرب في إدغام الهاء في الحاء قوله. (في وصف إسراع ناقته).

كأنها – بعدَ كَلالِ الزاجرِ ومَسْحى مَرُّ عُقَابٍ كاسِرِ

يريدون وَمَسْحِهِ»[1] اهـ.

وقد رُسِمَتْ كلمة «مَسْحِه» في كتاب سيبويه – في البيت كما رسمناها فيه – بحاء بعدها ياء ودون هاء. أي لأنه أدغمها في الحاء – حسب سياق كلامه وتطبيقه ذلك في رسم الكلمة. وهو من الإدغام الرجعي مثل نُطْق أَحَطْتُ = عند من ينطقها أَحَطُّ.

أما في المرة التي اعتدَّها إخفاء فقال:

---

(١) «الكتاب» (تحـ هارون) ٤/ ٤٥٠ والراجز يشبه اندفاع ناقته في السير بسرعة العُقاب عندما يَكْسِر جناحيه – أي يردهما خَلْفه – لينقضّ على فريسة.

أ) «وإذا كان قبلَ الحرف المتحرك – الذي بعده حرف مثله سواء – حرفٌ ساكنٌ لم يَجُزْ أن يُسْكن (الحرف المتحرك)، ولكنك إن شئت أخفيت (ذلك الحرف) وكان بزنته متحركًا»...

ب) «ومما يدلك على أنه يخفي ويكون بزنة المتحرك قول الشاعر:

وإنّي بما قـد كَلَّفَتْنـي عـشيرتي | من الذَّبِّ عن أعراضها لحقيقُ[1]

وقال غَيْلان بن حُريث:

وامْتاحَ منِّـي حَلَبـاتِ الهَـاجِمِ | شَـأْوُ مُـدِلٍّ سـابِقِ اللَّهـامِ[2]

وقال أيضًا:

وَغَيْر سُفْعٍ مُثَّلٍ يَحَامِمِ[3]

فلو أسكن في هذه الأشياء لانكسر الشعر، ولكنا سمعناهم يُخْفون. ولو قال

---

(١) يقول أنا جدير وأهل للقيام بما أسندَتْه إليّ عشيرتي من الدَّفْع عن أعراضها أي دفع من يريد أن ينالها بسوء. يريد أنه قَويٌّ على هذا وكفيل به. (الذَّبُّ: الدفعُ والذَّوْدُ).

(٢) يقول إنَّ سبق فرسي للخيل اللهاميم أي السِراع السبَّاقة دفعني إلى أن أُوثِرَه بلبن حَلَبات كثيرة – أي أقدمها له ليشربها (وكانوا يسقونها اللبن اعتزازًا بها). (الهاجم: الحالب. شأوُ: سَبْقُ. مُدِلّ: مُعْجَب بنفسه. امتاح: أصله: طلب أو اجتهد في تعبئة الماء من البئر في دلوه إذا كان في عمق البئر وغيره في أعلاه يجذب الدلو. شبّه الشاعرُ استحقاق الفرس اللبن وحصوله عليه بتحصيل الماء في الدلو.

(٣) يتحدث عن آثار ديار لم يبق منها إلا الأثافِيّ (الحجارة التي تُنْصَب لتوضع عليها القِدْر وتُوقَد بينها النارُ على القدر، وهي تكون سُفْعًا أي سُودًا يحاميم أي سَوْداء من أَثَر النار أيضًا. مُثّل ج ماثل أي مُنْتَصِب قائم.

(في البيت الأول) «وإني مّا قَدْ كلفتني» فأسكن الباء وأدغمها في الميم في الكلام لجاز، لحرف المد. فأما «اللهامِمِ» (أي في البيت الثاني) فإنه لا يجوز فيها الإسكان، ولا في «القرادِدِ» لأن «قَرْدَدًا» فَعْلَلٌ (أي على هذا الوزن)، ولهِمِّا فِعْلِلٌ، ولا يُدْغَم، فيُكره أن يجيئ جَمْعُه على جَمْع ما هو مدغَمٌ واحدُهُ. وليس ذلك في «إني بها» ولكنك إن شئت قلت «قَرادد» فأخفيت، كما قالوا «مُتَعَفِّفْ» فيُخْفى ولا يكون في هذا إدغام..»[1].

وقد علق ابن جني على قول سيبويه بإدغام الهاء في الحاء في قوله «مَسْحِه» بأن مراد سيبويه الإخفاء لا الإدغام. وحلّل الكلمة عروضيا بأن هذا البيت من مشطور الرَّجَز، ومقابل «ومَسْحِهِي» «مَفَاعِلُن» فحاءُ «مسحهي» مقابل عين مفاعلن، وهي محركة. وتسكينها – تعبيرًا عن إدغام الحاء في الهاء = يكسر البيت. وإنما الأمر – عند ابن جني – أن حركة الحاء أُخْفِيَتْ في النطق، والحركة المخفاة لها في الوزن قيمةُ المتحركة – أي أنها بقيت حركة، فلا سكون ولا إدغام[2].

وأُوضِّح – أولاً – أن الأمر في تَقْويمَيْ سيبويه وابن جني لنطق كلمة «مَسْحه» يَئُول إلى عدم تمكين نطق الحرفين معًا: ويكون ذلك بخطف نطق أحدهما. ولعل سيبويه يقصد إخفاء نطق الحرف الأول وقلب الهاء حاء فكأن هناك حاءين خطفهما حاء واحدة كسرتُها موصولة. وذلك أن سيبويه نظر إلى أن

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٣٨ – ٤٣٩.

(٢) ينظر كلام ابن جني في «سر صناعة الإعراب» (تحـ السقا وزملائه) ١/ ٦٥ – ٦٧.

الثقل إنما حدث بتكرار الحرف – أي بتوالي مثلين منه، وإلى أن أي نُطق له يُثْبِت وجودَه مهما كان هذا النطق ضعيفًا، والحركة إنما تأتي من أجله وتبرز وجوده، فاجتُزِيءَ بعدم تمكين نطقه وعَدّ ذلك (إدغامًا) أي إخفاء له. ونظر ابن جني إلى تقصير الحركة وعَدّ ذلك إخفاء لها. ولا أدري أَلْتَفَت ابن جني إلى انصباب أمثلة الظاهرة على المتماثلين وما يقرب من حالها أم لا – مع أن سيبويه اختار «قرادد» في الأمثلة الآتية بعدُ من بين ثمانية أمثلة ليس فيها مِثْلان إلا هِيَ، وصرّح بكراهة التضعيف. فنحن أمام إخفاء حرف حسب تقويم سيبويه، أو إخفاء حركة – حسب تقويم ابن جني.

– ويؤيد سلامة وجهة نظر سيبويه أن الشواهد التي ذكرها موطنُ الشاهدِ في كل منها حرفان مِثْلان «اللهامِم» «يحامِم» «قرادد»[1] «متعفف». أو متجانسان كالمثلين: «الباء والميم» في «وإني بما» والحاء والهاء في «ومسحه». وقد جاء ابن جني هنا بمَثَلَيْ «يحامِم» «ومَسْحِه»، وأضاف «حَيّ» و«أحيِيَة وأعيية»، وبعضَ ما عدّه القراء التقاءَ ساكنين في القراءة نحو «شهر رمضان»[2].

وربما يؤيد ما رجّحناه أن سيبويه وابن جني تعرّضا أيضًا لقراءة لفظ «يُحْيِيَ» في قوله تعالى ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [القيامة ٤٠] فأما سيبويه

(١) القرداد جمع قردد بالفتح وهي الغليظ من الأرض. وهذا المثال في «الكتاب» ٣/ ٦١٣ ضمن ثمانية أمثلة ليس منها ما فيه مثلان إلا قردد. ثم قال إنها تجمع على قرداد. (وجمعوها أيضًا على قراديد كراهية التضعيف).

(٢) ينظر السابق ١/ ٦٤ – ٦٧.

فذكرها في معرض منع الإدغام ولزوم البيان أو الإخفاء فقال «وإذا قلت مُعْيٍ، ثم أدركه النَّصْبُ فقلت: رأيتُ مُعْيًا، ويريد أن يُحْيِيَه. لم تدغم، لأن حركة (الياء الأخيرة) غير لازمة، ولكنك تُخْفِي، وتجعلها بمنزلة المتحركة فهو أحسن وأكثر. وإن شئت بَيَّنْتَ. والدليل على أن هذا لا يُدْغَم قوله عز وجل ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ .

ثم ذكر لفظ «مُعْيِيَة» وألفاظًا أخرى توالت فيها ياءان على أن حكمها البيان ثم قال «إلا أنك إن شئتَ أخفيت». وذكر الإخفاء في مثل لفظ «يُحْيِي» والألفاظ الأخرى في موضع آخر أيضًا[1]. ويلحظ أن سيبويه عالج اللفظ علاجًا لغويًّا، ولم يقل إنه قراءة.

وأما ابن جني فعالج لفظ «يُحْيِيَ» على أنه إخفاء حركة كما فَعَل من قبل. وسياق كلامه يقضي أنه قراءة[2]. وكأنها لأبي عمرو. أما أبو الحسن الأخفش (ت٢١٥هـ) فقال «وقال بعضهم «يُحْيِيَ الموتى» فأخفى، وجعله بين الإدغام وغير الإدغام. ولا يستقيم أن يكون هاهنا مدغمًا لأن الياء الآخرة ليست تثبت على حال واحدة: تصير ألفًا في قولك «يَحيا»، وتحذف في الجزم. فهذا لا يلزمه الإدغام، ولا يكون فيه إلا الإخفاء، وهو بين الإدغام وبين البيان»[3] اهـ. ويلحظ أن مراوحة الأخفش بين الإدغام والإخفاء ترجح أن الظاهرة هنا هي

(١) كلام سيبويه هذا في الكتاب ٤/ ٣٩٧.. و٤٠٢.

(٢) ينظر الخصائص ١/ ٧٢.

(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش (تحـ د. فايز فارس) ٢/ ٥١٨.

إخفاء حرف لا اختلاس حركة.

ويخلص لنا من ذلك أن هذه الظاهرة إخفاء ينصبّ على أول الحرفين المتماثلين. وقد يفسَّر به ما جاء في البحر المحيط لأبي حيان من قوله «وأدغم قوم «جباههم» - «أي في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ ﴾ [التوبة: ٣٥] – قال وهي مروية عن أبي عمرو»[1] اهـ وقال السمين «ومثل «جباهُهُم»: «وجُوهُهُم» والمشهور الإظهار»[2]. وإنما قلنا قد يفسر بها ما روى عن إدغام أبي عمرو «جباهُهُم» لأن إدغامه المثلين من كلمة مقصور على «مناسككم» بالبقرة «وما سلككم» بالمدثر، ونص في بعض المواضع على إظهار نحو «جباهُهُم» و«وجوهُهُم»[3]. فهي موضع خلاف قد يفسره الإخفاء. كذلك فإن إدغامه المثلين في مواضع يترتب فيها على الإدغام التقاء ساكنين كما هنا – قيل عنه إنه كان يشم الحرف الأول منهما فيه حركته – مع أن قبل المثلين هنا مدًّا يجيز الإدغام[4] – لكن لعل توجيهنا الأمر بأنه إخفاء الحرف الأول يُخْرِج من الإشكال.

يبقى أن سيبويه ذكر أن ما سماه إدغامًا في كلمة «ومَسْحِه» وقع الإدغام فيه على الهاء بمعنى أنها هي التي أُدْغِمت في الحاء – لا العكس كما هو القياس في

(١) ينظر البحر تفسير الآية ٣٥ من سورة التوبة.

(٢) ينظر الدر المصون (تحـ د الخرائط) ٦/ ٤٣.

(٣) ينظر «الإتحاف» ٢٢ في باب الإدغام.

(٤) ينظر كتاب «التقاء الساكنين» د. محمد حسن جبل.

الإدغام. أي أن الخطوة الافتراضية السابقة على الإدغام والموطئة له كانت (ومسححى) بحاءين (لا بهاءين كما هو المعتاد). ثم وقع الإدغام أو الإخفاء.

ولا شك أن الكلمة كانت في تلك الخطوة الموطئة أثقل كثيرًا، لأن جَرْس الحاء يحدث باحتكاك نَفَسها بمحيط الحلق، وهذا أثقل كثيرًا من نطق الهاء التي هي مجرد «نَفَس لا اعتياص فيها» كما قال الخليل. فنُطْقُ الحاء بهذا الاحتكاك مرتين متواليتين ثقيل، فتخلصوا من هذا الثقل بخطف الأولى أي إخفائها حتى اتصلت بالثانيةَ فبدت كأنها حاء واحدة. وعندي أن هذا هو ما قصده سيبويه بالإخفاء في نطق «قرادد»، و«متعفف». ويضم إليهما «لها مم» و«يحامم» اللتان ذكرهما في السياق نفسه، ويحمل على كلام سيبويه هنا بتحليله إخفاءُ ما قد يضارع هذا التوالي مما لم نذكره.

ومن حق القارئ أن نأتي له بما يُؤنسه بالخروج عن المعتاد الذي افترضناه في الخطوة السابقة لوقوع ما سماه سيبويه إدغامًا، ونسميه هنا إخفاء حرف، فهذه الخطوة الافتراضية هي التي تفسر صيرورة كلمة «مَسْحِهِ» إلى «مَسْحِحِي» ثم «مَسْحى» (بجعل الحاءين كأنهما حاء واحدة) – لا إلى «مَسْهِهِي» ثم «مسهى» كما هو المعتاد في الإدغام.

جاء في «مفصل» الزمخشري وشرح ابن يعيش (أ) أن «العينَ تدغم في الحاء سواء وقت العينُ قبل الحاء أو بعدها. وفي الحالين تقلب العين حاء مثل ارْفَعْ حَاتِمًا تصير «ارفحّاتما» ومثل أَصْلِحْ عَامِرًا تصير أَصْلِحّا مِرًا.

(ب) وأن العين لا تدغم في الهاء لأن الهاء أعمق منها مخرجًا، ولا تدغم الهاء

في العين لاختلافهما في التجنيس (فالعين مجهورة وقليلة الرخاوة والهاء مهموسة وبالغة الرخاوة). فامتنعتا من الإدغام إلا بمعدِّلٍ يتوسط بينهما فيقلبان معًا إليه. فيقال في «اقطَعْ هِلالاً» «اقطَحِّلالا» وفي «اجبَهْ عُتْبة» «اجْبَحُّتْبة».

وحكى عن بني تميم «مَحُّمْ» في «مَعَهُمْ»، و«مَحَّاؤلاء» في «مَعَ هؤلاء»، وذلك لأن اجتماع الحاءَيْن أخفّ عندهم من اجتماع العينَيْن والهاءَيْن، وأدنى إلى الفم»[1].

(ج) وذكر بعد ذلك أن الهاء والعين تدغمان في الحاء، وهي لا تدغم فيهما، لأن الأبعد عن (أول) الحلق (يقصد الحاء) لا يدغم في الأقرب إليه[2].

(د) وكان قد ذكر قبل ذلك أن سيبويه عَدَّ ما رُوِيَ عن أبي عمرو من إدغام الحاء في العين في قوله تعالى ﴿ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ﴾ عَدّ ذلك الإدغام ضعيفًا، لأن الحاء أقرب إلى الفم، ولا تدغم في الأدخل في الحلق»[3].

فهذا كله يوجه تغليب الحاء على الهاء في الإدغام (ومن ثَمّ في الإخفاء)، كما يوجه قلب الهاء حاء في الخطوة الافتراضية الموطئة للإدغام) — حسب ما قلنا.

---

(١) شرح ابن يعيش ١/ ١٣٦ – ١٣٧ بتصرف يسير للاختصار.

(٢) السابق ١/ ١٣٧.

(٣) السابق ١/ ١٣٦ – ١٣٧ لكن النص فيه «لأن الحاء أقرب إلى الفم ولا تدغم إلا في الأدخل في الحلق» وكلمة «إلا» هذه مقحمة.

تقييس مهم:

ذكر الإمام النحوي الشهير جمال الدين بن مالك (٦٧٢هـ) إخفاء النون الساكنة عند حروف الإخفاء الخمسة عشر المعروفة (صف ذا ثنا إلخ) ثم قال «وكذا يَفْعَل قاصدُ التخفيف بكل حَرْف امتنع **إدغامه لوصف فيه**» وهنا مَثّل شارحه ابنُ عقيل بإخفاء الضاد في الشين في قوله تعالى ﴿ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ﴾ إخفاءً يتوهمه أو يسميه بعضهم إدغامًا.

ثم ذكر ابن مالك مانعًا آخر من الإدغام غير الوصف الخاص فقال «أو **لتقدم ساكن صحيح**» وقد مَثّل الشارح هنا بقوله تعالى ﴿ سَنُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعْبَ بِمَآ ﴾ وأضاف «فالباء مما يدغم، لكن منعها (وقوع) ساكن صحيح (قبلها)، فالإدغام يؤدي إلى الجمع بين ساكنين على غير الحد، فيُمْنَع. فإذا أُريد التخفيفُ سُلِكَ (سبيلُ) الإخفاء»[1] اهـ. وواضح أن هذا تقييسٌ لإخفاء الحروف في مماثلاتها أو مجانساتها – إذا امتنع إدغامها، لوقوع ساكن صحيح قبل الحرف الأول في كلمة – كما في «يَهِدِّي» وأخواتها، أو في كلمتين – كما في «نحن نقصّ» وأخواتها. وهو يسوغ الإخفاء (الاختلاس) في مثل «وجوهُهُم» أيضًا.

تبقى نقطة وقوع ذلك النوع من الإخفاء في القراءات روايةً. وقد مرّ بنا أنه

---

(١) ينظر «المساعد على تسهيل الفوائد» لابن عقيل تحـ د. محمد كامل بركات ٤/ ٢٧٥ – ٢٧٦.

نُسِب إلى أبي عمرو في «جباهُهُم» وسمى إدغامًا، وتعبير السمين يعني وقوع ذلك فيها وفي «وجوهُهُم» وربما غيرهما – وإن كان غير مشهور. وخلاصة ما نقول: أما جَوَازُ هذا الإخفاء عربيةً فنَعَم بشهادة سيبويه، وأما القراءة به فهي مسألة سَنَد ورواية، فإن صحت الرواية به عن أحد من العشرة فنَعَم، وإلا فهو شاذ في القراءة، لكن ينبغي الإحاطة به عربية.

خلاصة:

يمكن تلخيص مبحث (نوع جديد من الإخفاء) هذا في ما يلي:

١- إذا توالى مثلان أو متجانسان، وكانا متحركين فإنه يمكن نطقهما خطفًا كأنهما حرف واحد ذو حركة واحدة مطولة قليلاً. وهذا نوع جديد من الإخفاء مثل (وجوههم) (جباههم) لها مِم يحامِمِ، قَرادِد، (يُحيِيَ) أَحِيَة، أَعْيِية «ومَسْحِهِ».

٢- ينبغي الاهتمام بهذا النوع من الإخفاء لإنه في كلمات قرآنية عثرت منها على أكثر من ثلاثين موضعًا: كلمة (وجهها) مرتين. كلمة (وجوههم) سبع عشرة مرة، كلمة (جباههم) مرة، كلمة (أفواههم) عشر مرات. (إكراههن) وكلها في حرف الهاء كما ترى.

٣- الشاهد الشعري الذي أتى به سيبويه وفيه كلمة (ومَسْحِهِ) المقصود منها الحاء والهاء وهما متجانستان. سيبويه سَمّى نطقهما (إدغامًا) على الرغم من أن الحرف الذي قبلهما (وهو السين) ساكن. وقد اتخذ مُجِيزُو التقاء الساكنين كلام سيبويه هذا دليلاً لهم، وقالوا بالتقاء الساكنين في القراءات، ولكن

الصواب أنه إخفاء، وقد نص شارح كتاب سيبويه وهو العلامة السيرافي على أن مراد سيبويه بكلمة (إدغام) هنا هو الإخفاء.

٤- أرجح أن هذا النوع من الإخفاء لا يقع إلا بين الحروف الرخوة ليمكن تداخل الحرفين، لأن الشدة في الحروف الشديدة تُلْزِم الناطق بإغلاق المخرج، وبهذا الإغلاق تتميز نهاية الحرف الشديد أي يتم وينفصل عن الحرف التالي له فلا يقع إخفاء كما في نحو (اقتتلوا).



فصل ١٢:

تحقيقات في الحركات

أ- حركات العربية ورموزها في الدراسات الصوتية الحديثة

(١) الحركات كلها زَمَرات وَتَرية حنجرية. أي أنها تصدر بسبب تذبذب وَتَرَيْ الصوت اللذين في الحنجرة عندما تضيق الفتحة بينهما إلى ما يقرب من التقائهما، ويمر هواء الزفير بينهما محتكًّا بهما احتكاكًا شديدًا بسبب ضغط الرئتين من خلفه وضيق المنفذ أمامه فيتذبذبان بسرعة فائقة يصدر عنها الزمير. ثم إن تلك الزمَرات تتشكل في الفم إلى حركات تُشْكَل بها الحروف في الكلمات.

(٢) ذلك أنه عند مرور الهواء الزامر من الفم:

أ- إما أن يظل اللسان والشفتان في وضعهما الطبيعي المعتاد – أي لا يرتفع اللسان ارتفاعًا ملموسًا، ولا تستدير الشفتان أي تنفرجان استدارة أو انفراجًا واضحين متميزين – فالصوت الذي يخرج حينئذ يكن فتحة عربية مرققة (أي غير مفخمة ولا ممالة) إن كان قصيرًا (نحو ١٦٪ من الثانية) ويكون ألف مدّ مرققة (أي غير مفخمة ولا ممالة) إن كان طويلاً ممتدًّا (نحو ٣٢٪ – أو أكثر – من الثانية) والرمز المعياري للفتحة القصيرة هو a وللألف الممدودة مدًّا طبيعيًّا هو (aa) أو (á) وللمد الفرعي (aaa) أو ā، أو أكثر من ذلك حسب نوع المدّ أو المذهب فيه.

ب- وإما أن يرتفع أقصى اللسان – عند مرور الزمير من الفم، وتستدير الشفتان استدارة كاملة – فالصوت الذي يصدر في هذه الحالة هو الضمة العربية المرققة إن كان قصيرًا (بنفس المقياس السابق) ورمزه المعياري هو u، أما إن طال إلى حد الطول المذكور سابقًا فإنه يكون واو مد عربية حادّة أي غير مفخمة، ورمزه المعياري (uu) أو (ū)، وفي حالة المد الفرعي يكون (uuu ..) أو (ŭ)، أو أكثر من ذلك حسب نوع المدّ والمذهب فيه.

ج- وإما أن يرتفع مقدم اللسان (عند مرور الزمير من الفم) نحو مقدم سقف الحنك دون أن يمسه، وتنفرج الشفتان مع ذلك إلى الجانبين انفراجًا واضحًا – فيكون الصوت الحادث في هذه الحالة هو الكسرة العربية الحادّة (أي غير المشربة أو المشمة فتحًا أو ضمًّا)، إن كان الصوت قصيرًا، ورمزها المعياري هو (i). أما إن طال إلى الحد المذكور سابقًا فإن الصوت يكون ياءَ مَدٍّ حادة (أي غير مشربة بفتح أو ضم) ويكون رمزها المعياري هو (ii) أو (ī) إن كان المد أصليًّا طبيعيًّا، وفي حالة المد الفرعي يكون الرمز المعياري هو (iii ...) أو (ĭ).

وقد كان علماء التجويد يقيسون أطوال الحركات بثني الإصبع أو فتحها مرة واحدة للحركة القصيرة ومرتين للحركة الممدودة مدًّا طبيعيًّا، وأكثر من مرتين للمد الفرعي حسب مذاهبهم في طول المد الفرعي.

٣- ما ذكرناه في رقم (٢) هو الحركات الأساسية في اللغة العربية، وهو الذي يمثل الوحدات الصوتية للحركات فيها. أما ما يعتري تلك الحركات من تغيرات كإمالة الفتحة والألف بأية درجة، أو تفخيمها، وكإشمام الضمة أو

الواو كسرًا، أو الكسرة أو الياء ضمًّا فتلك حركات فرعية (= صور صوتية للحركات) لها مصادرها اللهجية. وإذا نظر إلى أنها قد تشير إلى أصلٍ ما كإشارة الإشمام في «قيل» و«بعنا» إلى بناء الفعل للمجهول فإنها يمكن أن تعدّ وحدات صوتية في هذه الحالة.

٤- **أما الحركات الفرعية** فكثيرة نجتزئ منها بأشهرها وأهمها لنا في مجال القراءات خاصة:

(أ) فهناك حركة الإمالة الكبرى = الإضجاع – وهو مستوى من الإمالة يأخذ به بعض القراء في مواضع معينة، وبعضهم يأخذ بالمستوى التالي لهذا، حسب تفاصيل لدى المتخصصين. والمهم تميُّز هذا المستوى بأن نطق ألف المد فيه يصير قريبًا من ياء المد، ولذا سموه إضجاعًا وإمالة كبرى. ونرى أنه يساوي في جرْس صوته ما يُرْمَز إليه بالرمز المعياري (e) إذا كان حركة قصيرة و(ee) أو ē إذا كان مدًّا طبيعيًّا و(ē̄) إذا كان في أول مستويات المد الفرعي الزائد عن مقدار حركتين، وتزاد (الشرط) فوق الرمز بحسب زيادة المد عن ذلك.

(ب) وهناك حركة الإمالة التي تسمى الصغرى أو الوسطى أو بين بين أو التقليل – ويكون نطق الألف فيها أقل قربًا من ياء المد – أي أنه ينحرف عن نطق الألف قليلاً نحو الكسر، ولكنه يظل قريبًا إلى جرس الألف أكثر من قربه إلى جرس الياء. ونرى أنه يساوي في جرس صوته ما يُرْمَز إليه بالرمز المعياري (E) إذا كان حركة قصيرة، و(EE) أو (Ē) إذا كان مدًا طبيعيًا، و(Ē̄) إذا كان في أول مستويات المد الفرعي الزائدة عن حركتين، وتزاد (الشرط) فوق الرمز

بحسب زياد المد عن ذلك.

(ج) وهناك حركة الفتح أو الألف المفخمة كالفتحة التالية للطاء في «طلب» و«طالب»، ونرى أنه يساوي في جرس صوته ما يرمز إليه بالرمز المعياري ạ إذا كان حركة قصيرة، و(ạạ) أو (ā) إذا كان مدًّا طبيعيًا، و(ā) إذا كان في أول مستويات المد الفرعي الزائد عن حركتين. وتزاد الشرط فوق الرمز بحسب زيادة المد عن ذلك. ومن حق الدارس أن يوضَّحَ له أن صوت هذا الفتح المفخم يتراوح في النظير المعياري بين ما يعبر عنه الرمز المعياري (ạ) – وهو التفخيم القليل، وما يعبر عنه الرمز المعياري (ɔ) وهو الفتح الذي يزيد عن سابقه في التفخيم، وما يعبر عن الرمز المعياري (O) وهو التفخيم البالغ القريب من الضم.

(د) وهناك حركة الكسر المشوبة بضم في مثل قيل وغيض وسيء إلخ وحركة الضم المشوبة بكسر في مثل مررت بمذعور، وابن بور[١]. وقد أغفل الرمز المعياري لها كثير من المحدثين[٢]، ورمز لها د. البدراوي زهران بالرمز (ə)

---

(١) ينظر «سر صناعة الإعراب» لابن جني (تحـ مصطفى السقا ورفاقه) ١/ ٥٣، و«شرح ابن يعيش مفصل الزمخشري ٧/ ٧٠ بالنسبة لإشمام الكسر شيئًا من الضم في قيل وبابه.

(٢) ينظر مثلاً «أصوات اللغة العربية». د. إبراهيم أنيس، «علم الأصوات» د. كمال بشر ٢٢٥ – ٢٣٧ و٦٤٠ «دراسة الصوت اللغوي» د. أحمد مختار عمر ١٤٥ – ١٥٧، «علم الصوتيات» د. عبد الله ربيع ود. عبد العزيز علام ٢٠٥ – ٢١١، «الأصوات اللغوية» د. محمد علي الخولي ٩٨ – ٩٩، و«دروس في علم أصوات العربية. جان كانتينو ترجمة صالح الفرماوي ١٥٠ – ١٩٠.

(شكله كحرف الـ(e) في الإنجليزية أو ال (و) في العربية عندما ترسمان مُجَبِّتين - (الرأس إلى أسفل وفتحة القوس فيهما إلى اليسار. والذي في لوحة الأصوات العالمية في دائرتي المعارف البريطانية، وتشمبرز[١]. يرجح رأي د. بدراوي. لكن يبقى أن التسوية بين هذين الصوتين المشوبين محل نظر.

تحديد المدى الزمني لحركات العربية:

عُنِي علماء العرب - وبخاصة علماء القراءات - بتحديد المدى الزمني للحركات العربية قصيرة وطويلة. وذلك حرصًا على تجويد القراءات وضبطها عربية صحيحة.

وبما أن الساعات الآلية الدقيقة التي تقيس الزمن بالثواني وبأجزاء الثواني - لم يتوصل البشر إليها إلا منذ نحو قرنين، فإن قدماءنا كانوا يحددون أمداء الحركات أي مقادير امتداداتها الزمنية بالوسائل المتاحة قبل الساعات الآلية. وقد كان القراء حتى عهد ابن مجاهد يستعملون أوصافًا كيفية. فقد عبر ابن مجاهد عن زيادة زمن مد الحروف الممدودة بتمكين المد، **وبإشباع المد، وبأطول المد** (عند حمزة)، **والمد الذي دون ذلك، وأقصى المد**[٢].

---

(١) تنظر اللوحة في أصلها أو في «المختصر في أصوات اللغة العربية» د. محمد حسن حسن جبل ص٨٤.

(٢) ينظر «السبعة» ١٣٤ حيث قال عن نافع إنه كان يمكّن الياء الساكنة التي بعدها همزة إلخ. ثم ص١٣٥ ثم ينظر النشر ١/٣٢٧ - ٣٣٣ حيث سرد آراء الأئمة وفيها يستعملون تلك المصطلحات.

ثم إنهم خطوا خطوة فقدروا زمن المد بالألفات والألف قدر حركتين وربما كان أول من استعمل هذا المقياس أبو القاسم الهذلي يوسف بن علي (نحو ٣٩٠ – ٤٦٥هـ) حيث نسب إليه ابن الجزري تقدير مراتب المد الزائد عن القصر[١] (المقصود بالقصر هنا المد الطبيعي) بالألف ومكررها. لكن الطريف هو تفسير هذه الألف بأن تنطق بقولك «ألف» أو «ألف ألف» أو أكثر ونجعل زمن مد حرف المد بقدر مرات نطق هذه الكلمات[٢]. وهناك من فسرها بمقدار نطق الألف التي تتوسط كلمة «قال» مثلاً[٣]. وقدر بعضهم ذلك المد الطبيعي بزمن نطق (بَبَ أو تَتَ) بفتحتين[٤].

وهناك مقياس آخر وهو ثنى الإصبع أو بسطها فكل منهما قدر حركة قصيرة[٥] وسمعت من أحد أحبابنا[٦] أن القراء المحدثين يقدرون ذلك بالإيماء بالرأس (بدل الإصبع) خفضًا إلى أسفل أو رفعًا من أسفل. وواضح أن كل تلك المحاولات لا تجدي ضبطًا علميًا يعتمد عليه.

---

(١) ينظر النشر ١/ ٣٢١ – ٣٣٥ وينظر كذلك «نهاية القول المفيد» للشيخ محمد مكي نصر (التوفيقة) ١٥٥.

(٢) ينظر «المنح الفكرية» ملا علي القاري ٥٤.

(٣) من «أسنى المعارج» عبد الرحيم مقبنة عن مقال «ظاهرة المد في الأداء القرآني» د. يحيى مباركي ص١٩.

(٤) نفسه ص٧٠.

(٥) المنح الفكرية ٥٤ ونهاية القول المفيد ١٥٥.

(٦) هو الشيخ سيد أحمد دراز – أتم الله له مسيرته العلمية.

وقد أُجْرِيتْ دراسات بالأجهزة الحديثة لتحديد زمن المدّ درستْ إحداها المدّ الطبيعي في ترتيل أربعة من مشاهير القراء للقرآن الكريم في جميع أوضاع ذلك المد (أولاً ووسطًا وآخرًا، مع الصوامت بأنواعها. ودونها في ما يتأتى، في الوقف عليه وفي الوصل) وانتهت إلى أن «المتوسط العام لزمن المد بالصائت المد الطبيعي المقدر بحركتين يعادل أزيد قليلاً من (٠.٣٠) من الثانية[١] (أي أنه بالتقريب ثلث ثانية) أي أنا نستطيع أن نضع وحدة قياسية ثابتة هي أن الحركة القصيرة زمنها حوالي ٠.١٦ من الثانية فيكون المد الطبيعي ٠.٣٢ من الثانية وتُحَدَّدُ مقادير مراتب المد الفرعي الست[٢] بحسب ذلك. ثم إن التزام تطبيق ذلك يُوصَل إليه بالتلقي عن المجودين مع الدُرْبة الكثيرة حتى تتربى الحساسية بذلك.



(١) مقال د. يحيى مباركي بالعدد ١٥ من مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة جـ٣/ ٦٩.

(٢) تنظر تلك المراتب في النشر ١/ ٣٢١ – ٣٣٦ مع ضرورة نظر التوضيح الذي نقل عن ابن غازي في «نهاية القول المفيد» ١٥٥.

ب- مزج الحركات:

الإشمام

معناه:

المعنى اللغوي:

في لسان العرب «الشم: حس الأنف. (يقال) شَمِمْته (ب فرح) وشَمَمْته (ب ر دّ) وتشممته، واشْتَمَمْته، وشَمَّمْته (ض).. قال أبو حنيفة (الدينوري): تَشَمَّم الشيءَ واشْتَمَّه: أدناه من أنفه ليجتذب رائحته. وأشْمَمْت فلانًا الطيب، والبهيمة تَشَمَّم: إذا التمستْ رِعْيًا»[1].

فهذا استعمال حِسّيّ مشهور، ويقع بجذب الهواء أي سحبه بالأنف إلى جوف الأنف. فإذا كان الهواء يحمل رائحة ما طيبة أو خبيثة فإن الإنسان يشعر بهذه الرائحة بعد دخول ذلك إلى أنفه. فحقيقة الشم سحب الهواء المجاور للأنف إلى داخله (للتعرّف). وبما أن جرم الهواء لطيف أي شفاف خفي ليس كثيفًا يُرَى فيمكننا أن نعبّر عن المعنى العام للشم بأنه سحب شيء لطيف إلى جوف شيء أو أثنائه لمعرفة كيفيته، أو (سَحْبٌ إلى الأثناء بلطف للتعرّف)، كما يمكننا أن نأخذ منه معنى الدُنُوّ من الشيء بلطف لتعرّف حاله. ومنه قولهم شاممت فلانًا إذا قارَبته وتعرَّفْتَ ما عنده بالاختبار والكشف (وأضيف أن سياق

(١) لسان العرب (شمم) بانتقاء من أجل الاختصار.

هذا الاستعمال في اللسان يقضي أنه يكون بلا معالجة حسية وإنما هو كالنظر إليه وتأمل بدنه وحركاته[1]. وسنرى أن المعاني الاصطلاحية ترجع إلى هذين الاستعمالين.

المعنى الاصطلاحي:

(المستعمل في المعنى الاصطلاحي هنا هو الفعل الرباعي «أشم» ومصدره «الإشمام» وما اشتق منه – لا الفعل الثلاثي «شم»).

والإشمام مستعمل في عدة معان اصطلاحية ويُعْنَي به فيها: مَزْجُ حركة بحركة أخرى بحيث يصيران حركة بَيْنِيّة، أو مزج صوت حرف بصوت حرف آخر أو صفة منه بحيث يصير صوتًا مختلفًا عنهما، فهذا المزج هو إدخال لأحدهما في أثناء الآخر فيسمي إشمامًا لذلك.

والإشمام في الحركات له عدة صور، وكذلك الإشمام في الصوامت (= الحروف).

وتعريف **الإشمام الاصطلاحي** عندهم أن تنحو بالكسرة نحو الضمة، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً، إذ هي تابعة لحركة ما قبلها»[2]

---

(١) جاء في اللسان أن سيدنا عليًّا كرم الله وجهه حين أراد أن يبرز لعمرو بن ود (في غزوة الخندق) قال أخرج إليه فأشامّه قبل اللقاء أي أختبره وأنظر ما عنده» وفيه «والمشامّة: الدنو من العدو حتى يتراءى الفريقان. ويقال شامِمْ فلانًا أي انظرْ ما عنده. وشاممت الرجل إذا قاربته ودنوت منه».

(٢) ينظر كشاف اصطلاحات الفنون (بسج) ٢/ ٥٤٠.

ولكن الواقع أن هذه صورة واحدة مشهورة، وهناك صور أخرى بعضها يعود إلى الدنو إلى الشيء بلطف.

كذلك فإن الإشمام في أصوات الحروف (الصامتة) له عدة صور. فلنبدأ بصور الإشمام في الحركات الطويلة والقصيرة.

أولاً: إشمام حركة فاء الثلاثي المبني للمجهول - إذا كان أجوف أو مضعّفًا - بحركة أخرى. ويقع هذا في حركة طويلة وأخرى قصيرة.

١- الإشمام في الحركة الطويلة: إشمام كسرة فاء الفعل الثلاثي الأجوف ضمًّا عند بنائه للمجهول مثل قيل وبيع إلخ.

وتفصيل ذلك أن الفعل الثلاثي المبني للمعلوم يكون مفتوح الفاء دائمًا (إلا إذا كان أجوف مسندًا إلى ضمير رفع) فإذا بُنِي للمفعول (أي المجهول)، وكان صحيحًا غير مضعف - مثل كتب وأخذ ودحرج - ضُمَّ أوله وكُسِر ما قبل لامه فتقول كُتِبَ الدرس، وأُخِذ المال ودُحْرِج الحجرُ. فإذا كان الفعل أجوف أي معتل الوسط (العين) مثل قال في عبارة «قال عليٌّ الحقَّ» فالمفروض أن يصير قُوِلَ (لأن قال أصلها قَوَلَ) - بضم فاء الفعل وكسر عينه التي هي واو، ومثل باع في عبارة باع التاجرُ الثوبَ - فالمفروض أن يصير بُيِعَ - بضم فاء الفعل وكسر عينه التي هي ياء. ولكن العرب لم ينطقوا كذلك، فإنهم استثقلوا نُطْق الكسرة على الواو وعلى الياء، فتركوا ذلك ونَطَقُوا هذا الفعلَ الأجوف المبنيَّ للمفعول بثلاث صور (أ) قِيلَ وبيع بكسر فاء الفعل كسرًا خالصًا. (ب) قيل وبيع بالإشمام. (ج) قُولَ وبُوعَ بالضم الخاص. فهذه لغات (لهجات) ثلاث

للعرب في نُطْق مِثْلِ هذين الفعلين في حالهما الموصوفة. وأعْلَى هذه الصور في درجة الفصاحة هي أُوَلاها، وأدناها هي أخراها. وتفسير الصورة الأولى صرفيًا أن كسرة عين الفعل نُقِلت إلى فائه، ثم إن العين الواوية قُلِبت ياءً لتُناسِبَ الكسرة ولم يُحْتجْ إلى ذلك في اليائية. وأما الصورةُ الثانية وهي الإشمام فقد اختلفوا في كيفية نطقها. والشائع الآن وهو ضَمُّ فاء الفعل وجعل عينه ياء ساكنة سكونًا حيًّا (قُيْلَ) = هو غلط؛ لأنه ليس فيه أي إشمام. والصواب هو كَسْرُ فاء الفعل مع إشرابها ضمًّا، وجعلُ العين ياءً مَدّيةً مشربة واوًا مدية أيضًا. وهذا ما قرره الأئمة الكبار كابن الفرخان (٥٤٨هـ) وابن يعيش، وعلم الدين السخاوي (كلاهما ت ٦٤٣هـ)[1] وابن أبي الربيع (٦٨٨هـ). وأما تأويلها لهجيًّا فهو أن الذين لهجتهم الإشمام لما نطقوا بكسر فاء الفعل أحسوا بالحاجة إلى الإشارة إلى الأصل (وهو أن الفعلَ مبنيٌّ للمجهول والأصل فيه ضم فائه) فأشموا الكسرة شيئًا من الضم، وتبعا لذلك أشمت الياء واوا. وأما اللغة الثالثة (وهي أقلُّهن فصاحة) وهي قُولَ وبُوع فتأويلها أنهم لما ضموا فاء الفعل للتعبير عن بنائه للمفعول أبقَوْها حرصًا على ذلك وحذفوا كسرة الواو، فبقيت مدًّا مناسبًا للضمة. وقلبوا ياء بيع واوًا لتناسب الضمة فيقال عُودَ زيدٌ وبُوع المتاعُ قال الشاعر:

---

(١) ينظر المستوفي في النحو لابن الفرخان (تحـ د. سعد حجا) ٢/ ٥١٩ — ٩٢٠ وشرح ابن يعيش مفصل الزمخشري ٧/ ٧٠، وفتح الوصيد للسخاوي (تحـ د. الزعبي) ٢/ ٦ والبسيط لابن أبي الربيع (تحـ د. الثبيتي) ٢/ ٩٥٨.

ليتَ وما ينفع شيئًا ليتُ ليت شبابًا بُوعَ فاشتريت[1]

وقد سبق سيبويه بما ذكره ابن يعيش – لكن بأخصر من هذا – في هذه الجزئية[2].

وواضح أن الإشمام في الحالة السابقة – أعني في مثل قيل وبيع – وقع في حركة طويلة – أي حرف مد – (حَ)، وفي مثل سِيء (حَ) ورمزه (دَ) أو (گ).

هذا، وقد قرئ بهذا الإشمام في الأفعال التي وردت في القرآن الكريم وينطبق عليها الضابط السابق. قال ابن الجزري «واختلفوا في قيل، وغيض، وجيء، وحيل، وسيق، وسيء، وسيئت» فقرأ الكسائي وهشام ورويس بإشمام الضم كسر أوائلهن، ووافقهم ابن ذكوان في (حيل، وسيق، وسيء، وسيئت) ووافقهم المدنيان في سيء وسيئت فقط، والباقون بإخلاص الكسر»[3].

وينبغي التنبيه إلى أن كثيرين من دارسي القراءات – في عصرنا الحالي – يظنون أن أداء الإشمام يكون بضم فاء الفعل ضمًا خالصًا مع إسكان الياء بسكون حيّ. ولكن هذا ليس إشمامًا على الإطلاق، وإنما هو حذف كسرة عين الفعل دون قلبها واوًا لتناسب الضمة. وهذا الأداء قيل عنه إنه غير مشهور، والدقيق أن يقال عنه إنه خطأ تمامًا، وليس عربيًّا، فالعرب يقلبون الياء الساكنة واوًا إذا سُبِقت بضم مثل مُوقِن ومُوسر، ومثل اللغة الثالثة في «بيع» وهي

---

(١) شرح ابن يعيش مفصل الزمخشري ٧/ ٧٠.

(٢) الكتاب ٤/ ٣٤٢.

(٣) النشر ٢/ ٢٠٨.

«بُوع». وكذلك ظن البعض أن الإشمام هنا كالإشمام في حالة الوقف التي ستأتي أي مجرد الإشارة بضم الشفتين مع كسر فاء الفعل كسرًا خالصًا. وهذه الهيئة قيل عنها أيضًا إنها غير مشهورة. والصواب أنها متعذرة لأن الكسر الخالص لا يتم إلا بانفراج الشفتين إلى الجانبين، وضم الشفتين ضد ذلك. والطريقة الصحيحة هي وضع الشفتين في هيأة معتادة، ونطق الفعل بكسرة مائلة إلى الضم. أما ضم الشفتين في حالة الوقف فأمر آخر[1] لأن حالة الوقف يكون الإشمام في آخر الكلمة. بل الدقيق أنه يكون بعد نطق آخر الكلمة، ويُنْطَق الكلامُ بالوقف. فتقع الإشارة بضم الشفتين على حالة صَمت أي فراغ من الصوت، أي لا يكون هناك صوت يزامن ضم الشفتين فيتأثر به. أما هنا فإنه يكون هناك انفراج في الشفتين، فلا يتأتى أن يُضَمَّا في نفس الوقت.

٢- الإشمام في الحركة القصيرة (i) نبه سيبويه في كتابه إلى تحول الإشمام في باب «قيل» و«بيع» نفسه إلى إشمام في حركة قصيرة – وذلك حين يسند الفعل المذكور (**الماضي الثلاثي الأجوف إذا بني للمفعول**) إلى ضمير رفع متحرك. فإنه في هذه لابد أن يحذف جوفه (وسطه) كشأن كل فعل أجوف يسند إلى ضمير رفع متحرك. لأنه في حالة الإسناد إلى ضمير الرفع المتحرك يسكن آخر الفعل، فإذا كان أجوف التقي ساكنان، والعربية لا تقبل التقاء ساكنين، فيحذف أضعفهما وهو حرف العلة أو المد ليبقى ساكنٌ واحد. ونحن نعلم أن حرف

---

(١) الكلام عن الهيأتين المذكورتين هنا في كشاف اصطلاحات الفنون (بسج / دار الكتب العلمية / بيضون)٢/ ٥٤٠.

المدحقيقته حركتان متصلتان إذا كان مدًّا طبيعيًّا كالذي نحن فيه. فالذي نسميه حذف الجوف أو الوسط أو حذف حرف المد هو في الحقيقة حذف لإحدى الحركتين فتبقى حركة الحرف الساكن) أي أنه لا يبقى معنا بعد الحذف إلا حركة قصيرة (كسرة) على فاء الفعل، وعلى الأداء بالإشمام تنطق هذه الحركة كسرة مشمّة ضمًّا.

وقد ذكر سيبويه هذه الحالة بالترتيب الذي مر بنا عن ابن يعيش فقال «فإذا قلت فُعِلت أو فُعِلن أو فُعِلنا من هذه الأشياء (يعني إذا أسندت الأفعال الجُوف المبنية للمفعول إلى ضمير رفع متحرك) ففيها لغات:

(.) أما من قال قد بِيع، وزِين، وهِيب، وخِيف (يعني بالكسر التام وهي التي قال عنها ابن يعيش إنها أعلى اللغات) فإنه يقول: خِفنا وبِعنا، وخِفْن وبِعْن وهِبتُ – يدع الكسرة على حالها، ويحذف الياء لأنه التقى ساكنان (يعني سكون آخر الفعل لإسناده إلى ضمير رفع متحرك، وسكون جوف الفعل الذي هو حرف مد).

(..) وأما من ضم بإشمام إذا قال فُعِل (يعني اللغة الثانية التي ذكرها ابن يعيش) فإنه يقول: قد بِـُعْنا وقد رِـُعْنا وقد زُِدت وكذلك جميع هذا. يُميل الفاء (يعني يُشِمّ كسرتها ضمًّا) ليُعلِم أن الياء قد حُذفت فيضم، وأمال (يعني أشم) كما ضموا وبعدها الياء، لأنه أبين لفُعِل (يعني أن الإشمام ينبه على أن الفعل مبني للمفعول).

(.·.) وأما الذين يقولون بُوع وقُول وخُوف وهُوب (يعني اللغة الثالثة

التي بالضم الخالص) فإنهم يقولون بُعنا، وخُفنا، وهُبنا، وزُدنا (أي بضم فاء الفعل في ذلك كله) لا يزيدون على الضم والحذف (يعني حذف حرف العلة)، كما لم يزد الذين قالوا رِعن وبِعن (بالكسر – أي اللغة الأولى) على الكسر والحذف.

ب- إشمام ضمة فاء المضعف المبني للمجهول كسرًا:

الفعل الثلاثي المضعف إذا بني للمفعول يضم أوله فيقال دُلَّ فلان على الطريق. ورُدَّ فلان عن بَغْيه. وأصل ذلك ضم فاء الفعل وكسر عينه فأصل دُلّ: دُلِلَ، ورُدّ: رُدِدَ. فلما أدغمت عين الفعل في لا مه سكنت العين وأدغمت في اللام. وهذه هي اللغة الأولى التي تناظر اللغة التي وصفت في قِيل وبِيع بأنها أعلى اللغات فهي تناظرها في الأفصحية فحسب. ثم إن سيبويه نبّه على اللغة الثانية فقال «واعلم أن لغةً للعرب مطردة يجري فيها فُعِل من رَدَدْتُ مجرى فُعِل من قُلْتُ. وذلك قولهم قد رِدَّ، وهِدَّ، ورَحُبَتْ بلادُك وظِلّت (أي بكسر فاء الفعل المضعّف) لما أسكنوا العين (أي بسبب إدغامها) ألقَوا حركتها على الفاء». ثم نبه سيبويه على اللغة الثالثة بقوله «وقد قال قوم رُِدَّ»[1] (بكسرة تحت الراء مع ضمة فوقها رمزًا لإشمام ضمة فائها كسرًا).

ثم قال سيبويه «واعلم أن رُدّ (بضم فاء الكلمة) هو الأجود الأكثر، لا يغيِّرُ الإدغامُ المتحرك...، وقِيل وبِيع وخِيف (بكسر فاءاتهن) أَقْيس وأكثر

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٢٣.

وأعرف..»[1].

فإذا قسنا على كلام ابن يعيش ترتيب اللغات الثلاث فإن اللغة العليا في الثلاثي الأجوف، والمضعف – عند بنائهما للمفعول، مع كون نائب الفعل في الأجوف ضمير رفع متحركًا – تكون كسر فاء الأجوف وضم فاء المضعف أي بلا إشمام فيهما.

واللغة الثانية هي الإشمام فيهما. واللغة الثالثة هي الضم الخالص لفاء الفعل الأجوف فيقول العبد بُعْت – بضم الباء – بمعنى باعني مالكي مثلاً، بقلب الياء واوًا لتناسب الضم ثم حذفها تجنبًا لالتقاء الساكنين الذي بَيَّنَّاه منذ قليل، والكسر الخالص لفاء المضعف نقلاً من عينه.

وقد وقعت القراءة بكسر فاء هذا الفعل المضعف المبني للمفعول، وبإشمام ضمها كسرًا. ولكن في القراءات الشاذة. فقرأ بالكسر المطوعي في ﴿ وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ ﴾ [الأنعام: ٢٨] وفي ﴿ ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ ﴾ [الأنعام: ٦٢]، والأعمش في ﴿ وَرُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ ﴾ [يونس: ٣٠]، والحسن في ﴿ وَجَدُواْ بِضَٰعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا نَبْغِي هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ [يوسف: ٦٥].

(١) نفسه.

ج- تقصير زمن الحركة القصيرة = الاختلاس والروم والإشارة

أ- المقصود بالاختلاس إنقاص جزء يسير من الحركة فيبقى أكثرها، وبالروم إنقاص أكثرها فيبقى أقلها[1].

٢- وما سمى اختلاسًا سماه بعضهم إخفاء[2]. ونحن نفضل تسميته الاختلاس.

٣- والمعنى اللغوي للاختلاس يرجع إلى أخذ الشيء بخفة وخفية ففي اللسان «الخَلْس: الأخذ بنُهْزة ومُخاتلة». ثم قال: [3]

«وقيل الاختلاس أَوْحَى (أي أسرع) من الخَلْس وأَخَصُّ».

- والمعنى الاصطلاحي - يخصص ذلك يأخذ جزء من حركة الحرف. وقد عرّفه في كشاف اصطلاحات الفنون - نقلاً عن شرح الشاطبية بأنه «ترك تكميل الحركة»[4].

وهذا التعريف أدق مما قد يوهم به تعريف كثير من الأئمة، كقول الداني

---

(١) ذهاب معظم الحركة في الروم صرح به الداني في «التحديد» ص٢٠٤ «ولا يتم النطق بها (يعني بالحركة) فيذهب بذلك معظمها» وصرح أبو بكر أحمد بن الجزري، بأن الثابت من الحركة في الاختلاس أكثر من المحذوف» (عن الدراسات الصوتية عند علماء التجويد) غانم الحمد ٥١٦).

(٢) ينظر الدر المصون للسمين الحلبي (تحـ د. أحمد الخراط) ٦/ ٤٤٧ وفي التحديد ٢٠٥ «إخفاء الحركة نقصان تمطيطها».

(٣) ينظر لسان العرب (خلس) وقوله أوحي أي أسرع. ولم يبين خصوص الاختلاس.

(٤) ينظر كشاف اصطلاحات الفنون (بسج) ٢/ ٣٢.

«وأما المختَلَس حركتُه من الحروف فحقه أن يسرع اللفظ به إسراعًا يظن السامع أن حركته قد ذهبت من اللفظ لشدة الإسراع، وهي كاملة في الوزن تامة في الحقيقة، إلا أنها لم تُمطَّط، ولا تُرُسِّلَ بها، فخفي إشباعها ولم يتبين تحقيقها»[1].
وتأمُّل هذا الكلام يُوصِل إلى أن الحركة في هذه الحالة تامة لم تُنْقَص ولم يُتْرَك منها شيء (وقد صرّح الداني بكمالها وتمامها - كما ترى)، وإنما أُسْرِع اللفظ بها. والقول بأن الحركة تامة ينفي معنى كونها مختلسة، أو يقرر معنى جديدًا للاختلاس.

وبذا يكون تعريف الداني للاختلاس بمعناه المشهور غير دقيق. والعجيب أن عددًا من كبار الأئمة منهم ابن الباذش وابن الطحان وابن الجزري[2].. أداروا تعريف الاختلاس على سرعة اللفظ بالحركة كما فعل الداني - مع أنه قال بعد النص السابق - كلامًا أحكمَ منه، لكن تحت تسمية الإخفاء - وهو «وإخفاء الحركة نُقْصان تمطيطها»[3].

والظاهر أنهم - في إرجاعهم الأمر إلى الإسراع - متأثرون بعبارة سيبويه في قوله «وأما الذين لا يشبعون (الحركة) فيختلسون اختلاسًا. وذلك قولك:

(١) «التحديد» (تحـ د. أحمد عبد التواب) ٢٠٤.

(٢) ينظر الإقناع لابن الباذش ١/ ٤٨٥ والتمهيد لابن الجزري ٧٣ و«مرشد القارئ لابن الطحان» وهذا الأخير عن الدراسات الصوتية عند علماء التجويد». د. غانم الحمد، ٥١٢.

(٣) ينظر التحديد ٢٠٥.

يضربُها، ومنْ مأمنِك – يسرعون اللفظ»[1] أي النطق بالحركة ويقصد أن النطق بالحركة المختلسة لا يستغرق زمنًا طويلاً والمراد نطق ضمة باء (يضربها) وكسرة نون (مأمنك) ناقصة قريبة من السكون. وإنما لم نسترح لتفسيرهم الاختلاس بالإسراع – مع أنه يؤخذ من المعنى اللغوي للخَلْس – وقد أسلفناه، لأمرين متكاملين: (أ) أنهم لم يقصروا التعبير بالإسراع على الإسراع بنطق الحركة أي إنهائها أو الانتهاء منها بسرعة قَصْرًا واضحًا – كما يؤخذ من تمثيل سيبويه بكلمة فيها الحركة المقصودة وهي «من مأمنك»، (ب) فتبادر أن إسراع القراءة عمومًا يحقق الاختلاس. وهذا لا ينبغي أن يكون صحيحًا، لأن الإسراع في قراءة نصٍّ ما كلِّه يقصِّر زمن النطق بكل من حروفه وحركاته، ولا يَقْصِر ذلك على حركة بعينها من كلمة أو كلمات معينة – على ما هو الشأن.

وقد تحدث ابن جني عن نوع من إخفاء الحركة هذا بما هو أقرب إلى الصواب في جزئية من أقوالهم. إذ قال بعد كلامه عن الإشمام في نحو قيل وبيع «فأما الحركة الضعيفة المختلسة – كحركة همزة بين بين وغيرها من الحروف التي يراد اختلاس حركاتها تخفُّفًا – فليست حركة مشمة شيئًا من غيرها من الحركتين، وإنما أُضْعِفَ اعتمادُها، وأُخْفِيَتْ لضرب من التخفيف، وهي بزنتها إذا وَفَتْ ولم تُخْتَلَسْ»[2]. وتمثيله بهمزة بين بين دقيق من حيث إضعاف الاعتماد – لا من حيث تقصير زمنها. لكن الذي يدخل معنا من كلامه في مجال تقصير

---

(١) ينظر «الكتاب» ٤/ ٢٠٢.

(٢) سر صناعة الإعراب (تحـ السقا ورفاقه) ١/ ٦٤.

زمن نطق الحركة هو تمثيله بقراءة قوله تعالى ﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا ﴾ باختلاس ضمة النون الأولى.

معالجة شاملة

وللمعالجة الشاملة لاختلاس الحركة نقول إن الحركة التي ورد عنهم اختلاسها إما أن تكون في وسط الكلمة أو تكون في آخرها عند الوقف:

ثم إن الحركة التي تُخْتَلَس في وسط الكلمة يمكن تصنيف أمثلتها إلى ما سببُ جوازه كثرة توالي الحركات – مع غياب مناسبة الإدغام – وإلى ما يقترن بمناسبة إدغام فتكون الحركة المختلسة سابقة لحرف مدغم.

(١) اختلاسٌ وَسَطِيّ للتخفف من توالي الحركات:

فمثال الأول اختلاس حركة الهمزة في «بارِئكم» وحركة الراء في «يأمُرُكم» و«يأمُرُهم» حيث وقعا و «ينصرُكم» «وما يُشْعِرُكم» ونحو ذلك. فقد قرأ أبو عمرو باختلاس الحركة فيهن. روى هذا الاختلاس أبو محمد اليزيدي وأبو زيد الأنصاري عن الإمام أبي عمرو بن العلاء. قال ابن الباذش[١] «وكذلك نص عليه سيبويه عن أبي عمرو فقال: «فأما الذين لا يُشْبعون الحركة (أي لا يُتِمُّونَها) فيختلسون اختلاسًا وذلك مثل «يضرِبُها». و«مِنْ مَأمَنِك» يسرعون اللفظ. ومن ثم قرأ أبو عمرو «إلى بارئكم». ويدلك على أنها متحركة قولهم: من مأمنِك،

(١) النص الآتي نقلناه بتصرف يسير عن «الإقناع» لابن الباذش ١/ ٤٨٥ – مع تعليقات محققه د. عبد المجيد قطامش أحيانًا. وسننبه عند انتهاء النقل.

يبينون النون، فلو كانت ساكنة لم تبيَّن النون»[1].

«قال أبو جعفر (هو ابن الباذش): واختار ابن مجاهد ما حكى سيبويه عن أبي عمرو (أي الاختلاس) وقال: هو أشبه بمذهبه، وهو كما قرأتُ، فقرأت من طريقه علي أبي الزعراء عن الدُّوري بالاختلاس. وكذلك قرأت على أبي القاسم رحمه الله لأبي شعيب من طريق الأهوازي، وهو اختيار أبي رضى الله عنه الذي يأخذ به لأبي عمرو، قال لي: وآخذ على المبتدئ لأبي شعيب بالإسكان».

«وبالإسكان لأبي شعيب قرأت على غير أبي القاسم، وبه جاءت النصوص عن اليزيدي. وهو (أي الإسكان) عند سيبويه مما يختص به الشعر، قال سيبويه: وقد يجوز أن يسكنوا المجرور والمرفوع في الشعر، شبهوا ذلك بكسرة: فَخِذ، حيث حذفوها فقالوا: فَخْذ، وبضمة: عَضُد، حيث حذفوا فقالوا: عَضْد (أي بسكون الخاء والضاء)، لأن الرفعة ضمة، والجرة كسرة»[2].

وقال لي أبي رضى الله عنه: روايتهم عن اليزيدي الإسكان إنما هو تجوّز في العبارة، أو تحصيل للفرق بين الاختلاس[3] والإسكان، والوجهُ رَدّ مذهب أبي عمرو إلى ما تقرر عنه في الكتاب[4].

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٠٢ (هارون) وفيه «لم تحقق النون».

(٢) الكتاب ٤/ ٢٠٣ (هارون).

(٣) كذا هو. ولعل المقصود «للفرق بين الاختلاس والإشباع» فحرفت كلمة «الإشباع» إلى «الإسكان».

(٤) أي كتاب سيبويه، وهو الاختلاس كما تقدم.

وقرأ الباقون بإشباع الحركة في هذا الكلم.

ومن ذلك: (أَرِنا)، و(أَرِني) وجملتها خمسة مواضع: في البقرة [١٢٨، ٢٦٠] ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ و﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾، وفي [النساء: ١٥٣] ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾، وفي [الأعراف: ١٤٣] ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾، وفي [فصلت: ٢٩] ﴿أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ﴾.

قرأ ابن كثير وأبو شعيب، إلا من طريق الأهوازي، بإسكان الراء فيهن، وهو على بُعده، وجه من الإسكان في ﴿بَارِئِكُمْ﴾ ونظائره، لأن الكسرة فيه بناء.

وقرأت في رواية أبي عُمر عن اليزيدي باختلاس كسرتها فيهن، وكذلك قرأت من طريق الأهوازي لأبي شعيب. وقال لي أبو الحسن بن شريح: من كسر واختلس رقق الراء، ومن أسكن فخمها».

«الباقون بإشباعهن»[1].

ثم قال ابن الباذش ومن ذلك ﴿وَتَعِيَهَآ﴾ في [الحاقة: ١٢] روى الحلواني عن خلف، وخلاد عن سليم وابن سعدان، وأبو الأقفال عبد الله بن يزيد عن سُليم عن حمزة باختلاس كسرة العين فيها. وروى أبو ربيعة والخزاعي وابن الصباح عن قنبل «وتعيها» بإسكان العين. وقرأ الباقون بإشباع كسرة العين[2] (يعني إتمامها).

---

(١) هنا انتهى النقل بتصرف الذي بدأناه في الصفحة السابقة.

(٢) هذه الفقرة عن «الإقناع» ١/ ٤٩١.

(٢) اختلاسٌ وَسَطِيٌّ سابق لإدغام:

وأما أمثلة ما كانت الحركة المختلسة فيه سابقة لحرف مدغم فمنها[1] قوله تعالى ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة: ٢٧١] و﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾ [النساء: ٥٨]. قال ابن الباذش «قرأ ابن كثير وورش وحفص بكسر النون وإشباع كسرة العين (أي إتمامها). وقرأ قالون، وأبو عمرو، وأبو بكر بكسر النون واختلاس حركة العين. وورد النص عنهم بالإسكان، وفيه الجمع بين ساكنين، وهو غير جائز عند البصريين، ويجوز عند الكوفيين[2]، وعليه شدد حمزة الطاء من ﴿ ٱسْطَٰعُوٓاْ ﴾ [الكهف: ٩٧]».

«الباقون بفتح النون وكسر العين».

«ومن ذلك: (لا تعدو في السبت) في [سورة النساء: ١٥٤].

قرأه ورش بإشباع فتحة العين (أي إتمامها)، وتشديد الدال. وقرأ قالون باختلاس حركة العين[3] وتشديد الدال، والنص عنه بالإسكان، وفيه الجمع بين ساكنين».

«الباقون بإسكان العين وتخفيف الدال».

«ومن ذلك: ﴿يَهِدِّيٓ﴾ [في يونس: ٣٥].

---

(١) وهذه بداية نقل آخر بتصرف يسير عن «الإقناع» ١/ ٤٨٧.

(٢) انظر الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب ١/ ٢٧١، والنشر ٢/ ٢٣٥، ٢٣٦. (محقق «الإقناع»).

(٣) في التيسير (٩٨) (بإخفاء حركة العين). (محقق «الإقناع»).

قرأه ابن كثير وورش وابن عامر ﴿أَمَّن لَّا يَهَدِّيَ﴾ بفتح الياء والهاء وتشديد الدال.

وقرأ قالون وأبو عمرو كذلك إلا أنهما اختلسا حركة الهاء، والنص عن قالون بالإسكان.

وقال اليزيدي عن أبي عمرو (إنه) كان يُشِم الهاء شيئًا من الفتح.

قال الأهوازي: وجدت الحُذّاق من أهل الأداء عن أبي عمرو يأخذون في (يهدي) بالإشارة إلى فتح الهاء.

وقال الشذائي: قال ابن مجاهد: قَلَّ من رأيت يضبط هذا، يعني الاختلاس والإخفاء. قال: وسألت متقدمًا منهم مشهورًا عن (يَهدِّي) فلفظ لي به ثلاث مرات، كل واحدة تخالف أختها.

قال الشذائي: وكان أكثر ما يقرئ به ابن مجاهد الفتح، إلا من رآه موضعًا لذلك.

وقال ابن رومي عن العباس[1]: إنه قرأه علي أبي عمرو خمسين مرة فيقول مرة: قاربت، ومرة: لم تصنع شيئًا.

وقرأ أبو بكر بكسر الياء والهاء.

---

(١) ابن رومي هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن عبد الله بن رومي البصري، قرأ علي أبي الفضل العباس بن الفضل بن عمر الواقفي الأنصاري البصري، اهـ (محقق الإقناع).

وكان العباس هذا من أكابر أصحاب أبي عمرو في القراءة ت ١٨٦هـ

وقرأ حفص بكسر الهاء حسب[1].

وحمزة والكسائي بإسكان الهاء والتخفيف[2].

ومن ذلك ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ في يس (٤٩).

قرأ الحرميان وأبو عمرو وهشام بفتح الخاء وتشديدِ الصاد.

واختلس فتحة الخاء قالون وأبو عمرو، والنص عن قالون بالإسكان[3]، والنص عن أبي عمرو على ما ذكرنا في (يهدي).

وحمزة بإسكان الخاء وتخفيف الصاد.

والباقون، وهم عاصم، وابن ذكوان، والكسائي، بكسر الخاء بتخفيف، وتشديد الصاد.

وعبّر كثير من أهل الأداء في (نعما، وتعدوا، ويهدي، ويخصمون) بإخفاء الحركة في مذهب أبي عمرو وقالون. ومرادهم به الاختلاس.

وذكر سيبويه أن الاختلاس لا يكون في الفتحة لخفتها[4]. (قال ابن الباذش) فقال لي أبي رضى الله عنه: الذي ينبغي أن يوجَّه عليه الاختلاس

---

(١) أي مع إبقاء الياء على الفتح.

(٢) أي تخفيف الدال، ومع فتح الياء كذلك.

(٣) ويؤيد ذلك قول الفراء في معاني القرآن (٢/ ٣٧٩): «وقرأها أهل الحجاز (يخصمون) يشددون ويجمعون بين ساكنين. وهي في قراءة أبي بن كعب (يختصمون فهذه حجة لمن يشدد. وانظر: إبراز المعاني ٢٦٢، والبحر المحيط ٢/ ٣٢٤، (محقق «الإقناع»).

(٤) الكتاب ٤/ ٢٠٢ (هارون).

والإخفاء في (يهدي، ويخصمون، وتعدوا) أن يكون على اجتماع الساكنين في الوصل كاجتماعهما في الوقف في: زيد وعمرو، ثم يشير إلى الحركة في الوصل كما يشير إليها في الوقف بالروم. فالإخفاء والاختلاس في الوصل كالروم في الوقف. فأما من لم ير اجتماع ساكنين في الإدغام فإنه أتى بالحركة مطلقة معراة من الإشباع أو الاختلاس لخفتها، فكلٌّ بنَي على منزلته[1]، سواء كان القائل به بصريًا أو كوفيًا[2].

قصدنا من اقتباس كلام ابن الباذش بنصه تقريبًا إلى عدة أمور:

(أ) استيفاء المجالين المشهورين للاختلاس مع معظم أمثلتهما من كلام إمام متقدم مادام هو استوفى أو كاد – مع مراعاة حق العلم والدارس في تنظيم العرض.

(ب) أردنا إبراز رأى بعض أئمة القراءات في ما عدّوه إسكانا لحركة الإعراب. وقد رأينا أن اليزيدي وأبا زيد وابن الباذش وأباه انتصروا لرأي سيبويه أنه اختلاس وليس إسكانًا – وعلى رأيه هذا سائر البصريين.

(ج) أردنا إبراز كلام أحد أئمة القراءات المتقدمين في مسألة جمع الساكنين التي نسبت إلى مجال القراءات (مجموعة الاختلاس السابق للإدغام).

وقد رأينا أن الاختلاس الذي روى عن أبي عمرو في «نعما» و«يهدي» و«يخصمون» وعن الذين أخذوا بمذهبه في «تعدوا» مؤكدٌ بتصريح اليزيدي

---

(١) فوق الأصل «عن روايته».

(٢) انتهى هنا النقل المطول الثاني عن «إقناع» ابن الباذش.

والأهوازي بإشمام الهاء في «يهدي» شيئًا من الفتح. ولا فرق بين «يهدي» وغيرها – فهو ليس إسكانًا يلتقي به ساكنان. كذلك يلحظ وصفهم قراءة قالون بالاختلاس ثم قولهم «النص عنه بالإسكان». وأرى أن الوصفين ينصبان على قراءة واحدة لا قراءتين – وهي الاختلاس. وتميّع معاني المصطلحات فاشٍ عند القرّاء. وفي النص المنقول عن ابن الباذش هنا تصريح بتعبيرهم عن الاختلاس بالإخفاء، وهو نفس ما عبر عنه اليزيدي بالإشمام، والأهوازي بالإشارة. وكل ذلك في وصف قراءة أبي عمرو «يهدي».

(د) وأخيرًا نلحظ الصعوبة التي عبر عنها في قراءة «يهدي» أبلغ تعبير. فإذا كانت هذه الصعوبة في الاختلاس وهو حركة وإن كانت قصيرة، فإن تحقيق الجمع بين الساكنين أشد صعوبة ولا شك.

تقييس مهم:

علق الإمام النحوي الجليل بهاء الدين بن عقيل (٧٦٩هـ) على تجويز الإمام الشهير جمال الدين بن مالك (٦٧٢هـ) إخفاء كل حرف يمتنع إدغامه (في مجانسه أو مقاربه) لوصف فيه مثل الضاد مع الشين في «لبعض شأنهم» بقوله: «فإذا اسْتُثْقِلَتْ حركةُ الحرف، وأُرِيد تخفيفُه، ولم يمكن تخفيفه بالإدغام – خُفِّفَ بإخفاء الحركة، وهو المعبّر عنه بالاختلاس، وهو أن لا تُشْبَع الحركة، بل يُنْطَق بها مختطفة بسرعة بحيث لا يكون لها (تسكين) ولا إشباع، بل يُنْطَق بها بينهما»[1] اهـ.

---

(١) ينظر «المساعد على تسهيل الفوائد» لابن عقيل (تحـ د. محمد كامل بركات) ٤/ ٢٧٦ وكلمة «تسكين» اختار محقق «المساعد» بدلها كلمة تمكين. وهو تحريف واضح.

وواضح أن هذا ينطبق على نوع الاختلاس رقم (٢) الوَسَطِيّ السابق لحرف مدغم مثل «نعما» و«يهدي» إلخ.

٣- اختلاس طَرَفِيّ عند الوقف يسمونه روما.

هذا النوع من اختلاس الحركات اشتهر باسم الروم – وهو يكون عند الوقف. وهو أن تأتي – عند الوقف على كلمةٍ مَا – بالحركة التي كانت على آخر تلك الكلمة – لكن مع تقصيرها بإذهاب بعضها. وهذه الكيفية من الوقف جائزة أخذ بها من القرّاء: الكوفيون، وأبو عمرو.

والهدف من الإتيان بحركة الروم هو بيان الحركة التي كان الحرف محركًا بها قبل الوقف.

والحركات التي يقع فيها الروم هي الضم والكسر إعرابًا أو بناءً بإجماع النحاة والقراءة «أما الفتح فأجاز الرومَ فيه النحاة ولم يجزه من القراء إلا بعضهم كالإمام مكي بن أبي طالب[1].

فالوقف بالروم لا يقع إلا في:

(أ) ما كان متحركًا في الوصل حركة أصلية لا عارضة. فما كان ساكنًا في الوصل مثل ﴿ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ﴾ لا يقع فيه الروم. وكذلك كل ساكن للجزم أو البناء على السكون.

أما ما كانت حركته في الوصل عارضة فإنه لا يقع فيه روم. لكن المشكلة

---

(١) ينظر «حرز الأماني» (تحـ إبراهيم عطوة) ٢٦٧ – ٢٧٣.

هنا أن الانظار اختلفت في العُروض. فميم الجمع التي في الضمير «هم» وغيره مثل منهم وإليهم وعنكم وبكم = يعرض لها التحرك في الوصل في مذهب أصحاب الصلة. لكن الإمام مكي بن أبي طالب اعتدّ بهذه الحركة فحكم بجواز الوقف عليها بالروم. ونظر الباقون إلى أن هذا التحريك إنما يعرض لهذه الميم عند وصل الكلام، ويُتْرَك عند الوقف فلا ينطبق عليها ضابط الروم. وقال الإمام الداني إن قول مكي خطأٌ ومخالف للإجماع.

ومن عُروض الحركة ما يتحرك للتخلص من التقاء الساكنين في حين أنه في الأصل ساكن. مثل ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ (كسر نون يكنْ) (وعَصوُا الرسول) (ضم واو عصَوْا) ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ (كسر راء ينظرْ..) ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ﴾ [الأعراف: ١٩٥] ﴿ وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ ﴾ [الأنعام: ١٠] (كسر اللام والدال) وعدّ من هذا حينئذ ويومئذ. لأن كسر الذال عرض للتخلص من سكونها وسكون التنوين فإذا سقط التنوين عادت إلى السكون لا إلى الكسر فلا يجوز فيها روم. أما «جوار» و«غواش» ونحوهما فالحركة فيهما أصلية تبقى بعد حذف التنوين فيجوز فيهما الروم. لكن هناك من أدخل ميم الجمع هنا أيضًا مثل ﴿ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ ﴾ فرأى أن ضم الميم أو كسرها هذا ليس للتخلص وإنما هو للصلة، فأجاز فيها الروم. وقد نسب هذا إلى الإمام ابن كثير[1]. وقد أجازوا الروم في الوقف على ما قبل الهمزة في قراءة من يحذفها.

---

(١) السابق وبخاصة ٢٧٠ – ٢٧١ (وينظر المرجع التالي لهذا).

ب- ما كان غير هاء التأنيث. فالذي يقف بالهاء على تاء التأنيث وما يعد منها (في مثل ملائكة وشجرة وبقرة) فإنه لا يروم الحركة «لأن الحركة التي تريد أن تبينها بالروم.. لم تكن على الهاء»[1] (أما الذي يقف بالتاء على مثل هذه الكلمات رعاية للرسم مثلًا فإنه يُوقع عليها حركة الروم). وقد اعتدّ الداني بحركة هاء الضمير مثل «له» و«منه» فأجاز رومها. لكن إذا سُبِقَتْ هذه الهاء بضم أو واو، أو بكسر أو ياء فالجماعة على منع رومها. وأجازه النحاس[2].

ومعروف أن الموقوف عليه يحذف تنوينه. فإذا كان منصوبًا أصبح آخره بعد حذف التنوين ألف إطلاق، وهذه لا يقع فيها الروم اتفاقًا. لكن إذا وُقِف على هذا المنصوب المنون بالسكون على لغة ربيعة وهي لغة قليلة - وعليها قول الأعشى:

وآخذ من كل حيٍّ عُصُمْ

فإنه يجوز فيه الروم.. فإذا كان منصوبًا غير منون فإن سيبويه وغيره من النحاة يجوّزون الروم فيه. ومنعه الفراء من النحاة. وكذلك أكثر القراء[3].

---

(١) «الكشف عن وجوه القراءات السبع للإمام مكي بن أبي طالب (تحـ د. محيي الدين رمضان) ١/ ١٢٣.

(٢) ينظر المرجعان السابقان.

(٣) ينظر شرح الرضى الشافية (تحـ نور الحسن وصاحبيه) ٢/ ٢٧٥ وشرح الأشموني ٢/ ٢١٠.

ج- هناك تفاصيل أخرى فليرجع إليها[1].

٤- اختلاس وَسَطِيّ أو طَرَفِيّ لاحق بالسكون ويسمونه إشمامًا:

عرفنا أن النوعين السابقين من الاختلاس يتحققان بتقصير زمن الحركة - مع بقاء كونها حركة. أما ما نحن بصدده الآن فهو نوع حكموا عليه بأنه «يقرب من السكون» «حركة غير معتدّ بها» وأن الحرف الذي فيه هذه (الحركة) «هو ساكن أو كالساكن»، وأن هذه (الحركة) هي «أقل في النسبة والزنة من الحركة المخفاة» (المختلسة) وهذه كلها عبارات ابن جني[2].

ومن شواهد هذا النوع من الاختلاس قول الراجز:

متى أنامُ لا يؤرقني الكَرِى ليلاً ولا أسمع أجراس المَطِي

قال سيبويه «وقد سمعنا من العرب من يشمه الرفع (أي يشم القاف في كلمة يؤرقني ضمًّا) كأنه يقول: متى أنام غيرَ مُؤَرّق»[3].

وقد قرى «تأمنا» في قوله تعالى ﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ١١] بالإشمام فيشير بضم شفتيه إلى ضم النون فيصح معه كمال الإدغام. كما قرئ بتحريك النون الأولى حركة ناقصة سمَّوْها رومًا كما سمَّوْها إخفاء

---

(١) ينظر المراجع السابقة وشرح الأشموني (مع حاشية الصبان) ٤/ ٢٠٨-٢١١.

(٢) ينظر «سر صناعة الإعراب» (تحـ السقا وزملائه) ١/ ٦٧ - ٦٨، وانظر أيضًا «تاج العروس» (شمم).

(٣) ينظر «الكتاب» ٣/ ٩٥.

وإشارة[1]. (وقياسها أن تكون من النوع الأول من الاختلاس الذي ذكرناه) وواضح أن هذه الحركة المختلسة تفصل بين النونين فلا إدغام معها.

٥- الإشارة إلى الحركة الوقْفية، ويسمى الإشمام (الوَقْفِيَ):

هذه الإشارة خاصة بالوقف على ما هو في الوصف مرفوع أو مبني على الضم فالإشمام فيه أن تُضَمّ الشفتان على هيئة نطق الضمة بعد نطق الكلمة الموقوف عليها ساكنة. وذلك للإشارة إلى الحركة التي تستحقها الكلمة إعرابًا أو بناء «والحرف الذي فيه الإشمام ساكن أو كالساكن»[2].

وواضح من تعريفه أنه لا يقع إلا في المرفوع والمبني على الضم «وتجويز الإشمام في المجرور والمكسور وهم» سببه اختلاف المصطلحات بين البصريين والكوفيين[3].

٦- اختلاس (نسبي) – عند وصل القراءة – لا حقيقة له.

هذا النوع قال به القراء في نطق حركة ما سَمَّوُها الكناية يقصدون «هاء الضمير التي يكنى بها عن الواحد المذكر الغائب»[4].

- وهذه الهاء «حقها الضم إلا أن يقع قبلها كسر أو ياء ساكنة فحينئذ

---

(١) ينظر «الإتحاف» للدمياطي (دار الندوة ٢٦٢ و«الدر المصون» للسمين الحلبي (تحـ د. الخراط) ٦/ ٤٤٧.

(٢) ينظر حرز الأماني ٢٦٨. وشرح الرضى لاشافية ٢/ ٢٧٥.

(٣) ينظر شرح الرضى ٢/ ٢٧٥ – ٢٧٦، وشرح الأشموني (مع الصبان ٤/ ٢٠٩ – ٢١٠).

(٤) حرز الأماني (تحـ إبراهيم عطوة) ١٠٣.

تكسر، ويجوز الضم كما قرئ به ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ﴾ [الكهف ٦٣] ﴿عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾ [الفتح ١٠][1]

- «والخلاف بين القراء في هاء الكناية في (أ) صلتها بواو إن كانت مضمومة وبياء إن كانت مكسورة، (ب) وفي تحريكها بذلك من غير صلة ويسمى قصرًا، (ج) وفي إسكانها في مواضع مخصوصة»[2].

- وكل من الأوجه الثلاثة المذكورة - في قراءة هذا الضمير عربي صحيح. قال الأعشى:

ومالَـهُ مـن مَجْـدٍ تليـدٍ ومالَـه من الريح حظٌّ - لا الجنوبُ ولا الصبا

فجمع بين الضم بلا صلة في «له» الأولى، والصلة في «له» الثانية. وأما الإسكان فشاهد عروبته قول الشاعر:

وأشرب الماء ما بي نحوَهُ عطش إلا لأن عيونَـهْ سـيل واديهـا

فوصل الضمير في «نحوه» وأسكنه في «عيونه»[3].

- ومواقف القراء في هذا الخلاف:

أ- ما قبله حركة من هاءات الكناية تلك فكل القراء يصلها بواو إن كانت مضمومة، وبياء إن كانت مكسورة، نحو ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١] ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ﴾ [الجاثية: ٢٣].

---

(١) نفسه.

(٢) نفسه ١٠٤.

(٣) البيتان في السابق ١٠٩، ١٠٧ على التوالي وهما من الشواهد المشهورة.

ب- ما قبله ساكن فإن ابن كثير وحده يقرؤه بالصلة، ووافقه حفص في ﴿ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾ [الفرقان: ٦٩] وهشام في «أرجئه». وما عدا ابن كثير ومن معه فإن سائر القراء قرءوا ما قبله ساكن بالقصر أي التحريك من غير وصل.

ج- بعض القراء أسكن هاء الضمير المذكور حال وصل القراءة، وذلك في عشر كلمات وهي: «نؤته» «يؤده» [آل عمران: ١٤٥، ١٧٥] ﴿ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ ﴾ [النساء: ١١٥] ﴿ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا ﴾ [طه: ٧٥] ﴿ يَرْضَهُ ﴾ [الزمر: ٧] ﴿ فَأَلْقِهْ ﴾ [النمل: ٢٨] ﴿ وَيَتَّقْهِ ﴾ [النور: ٥٢] (أرجئه) [الأعراف: ١١١، والشعراء: ٣٦] ﴿ لَّمْ يَرَهُۥٓ ﴾ [البلد: ٧] (وكلها كان واجب الصلة للكل لتحرك ما قبل الهاء) أي حسب الضابط (أ). لكن عرض فيه أمر آخر اقتضى جواز الإسكان فيه وجواز القصر)[1] عند بعض القراء - (ويرجع في تفصيل ذلك إلى كتب القراءات).

الشاهد في هذا النوع من الاختلاس أن القراءة بدون وصل الحركة (أي بالحركة القصيرة لا بالإسكان) سماها القراء **اختلاسًا**. والحقيقة أنه لا يصدق عليها معنى الاختلاس الحقيقي إطلاقًا. وإنما هو نطق للحركة القصيرة بطولها المعتاد، لكنهم نظروا إلى أن هذا مقابل المدّ الذي في وصل الحركة فسموه اختلاسًا بالنسبة لها. وهو استعمال للمصطلح فيه تسامح كبير.

---

(١) حرز الأماني ١٠٦.

فصل ١٣:

الطعن في عروبة بعض الحركات الفرعية

حمل إلينا عصرنا الحديث طعنًا في عروبة نوعين من أداء الحركات الإعرابية، فلنورده هنا ثم نورد الرد على ذلك الطعن بما يثبت توثيق عروبة نوعي الأداء المذكورين إن شاء الله. وقد جاء الطعن المذكور صريحًا في سياق لا يسمح بتلمس عذر أو تأويل، لأنه سياق رأي موسع يجحد (بالجملة) أصالة الإعراب في اللغة العربية، ويجحد دلالة حركاته على المعاني فيها أيضًا. وجحد أصالة الإعراب ودلالته يشمل الروم والإشمام، لأن الروم والإشمام (اللذين هما موضع الطعن الحديث) محاولتان للإشارة أو التنبيه على حركات الإعراب عند الوقف.

وقد وفق الله تعالى إلى الرد على جحد أصالة الإعراب في اللغة العربية، وجحد دلالته على المعاني فيها أيضًا ردًا يكفي ويشفي وله الحمد والمنة[1].

وأما الروم والإشمام فقد جاء الكلام فيه مخصصًا، ومتبوعًا بما ظُنَّ احتجاجًا عن باحثة حديثة هي السيدة صالحة راشد آل غنيم – ولابد أن ذلك كان بتوجيه أستاذها أو إجازته، لأن الكلام كان في رسالة علمية لنيل درجة التخصص

---

(١) المقصود بذلك كتاب: دفاع عن القرآن (أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في اللغة العربية). د. محمد حسن حسن جبل.

(الماجستير). ثم إنهما استظهرا بكلام د. إبراهيم أنيس رحمه الله صاحب أبرز رَأي وجُهْد لجحد أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في العربية.

وللإسعاف بتصور المسألة: فالروم هو الإتيان ببعض الحركة الإعرابية على آخر اللفظ الموقوف عليه، والإشمام هو الإشارة إلى رفع الموقوف عليه أو ضمه بضم الشفتين بعد الإسكان، وهنا ك تفاصيل ستأتي.

فبعد أن ذكرت الباحثة هيآت الوقف: السكون، وإبدال تنوين المنصوب ألفًا وتاء التأنيث هاء، والتضعيف إلخ بتفاصيل كلٍّ – قالت: «لعلك لاحظت أننا لم نتحدث عن الروم والإشمام كلهجتين من لهجات العرب في الوقف. وذلك لأننا لا نحسبهما كذلك، ونظن أن د. أنيس كان على حق عندما قال «ويظهر أن الوقف بهاتين الطريقتين (يعني الروم والإشمام) لا يعدو أن يكون وسيلة تعليمية – الغرض منها هَدْى الناشئين من المتعلمين إلى معرفة حركة آخر الكلمة رغم الوقف عليها. فهو وقف بما يشبه الوصل». اهـ كلام د. إبراهيم أنيس. وهنا أضافت الباحثة ما ظنته حُجَجًا تدعم جحد عروبة الروم والإشمام. وهو ما يلي بنصه:

١- أن العرب قوم ينطقون على سجيتهم، فعندما يقفون لا يحسبون حسابًا للحركة التي يقفون عليها يجعلهم يشيرون إليها بحركة عَضَلية من الشفاه كتلك التي تكون في الإشمام.

٢- أن الإشمام لا يدركه الأعمى. والعرب قوم فصحاء أعماهم وبصيرهم. فإذا كنا نؤمن باختلاف اللهجات لاختلاف قبائلها، فإننا لا نؤمن باختلافها

لاختلاف ناطقيها بين أعمى وبصير.

٣- أن العربي يقصد من وراء وَقْفه إلى الراحة - حتى إن الوقف سُمِّي «استراحة». وأية راحة يحصل عليه مِن رَوْمه للحركة؟ فنطقها أو إخراجها دفعة - كما تعود عليه في الوصل - أسهل عليه من تعمد إضعافها. ولا نظن أن عقلية العربي وظروف حياته كانتا تسعفانه بمثل هذين النوعين (من الوقف). وإنما هما - كما رأى د. أنيس من الوسائل التعليمية التي اخترعها القراء فيما بعد لهَدْى الناشئين إلى حركات الإعراب في أواخر الآيات. والله أعلم». اهـ.

وهذا كلام بالغ الخطورة، لأن القرآن الكريم نزل «بلسان عربي مبين»، وقد قرأ أئمة القراء بالإشمام ويستحيل أن يكونوا اختلقوه، أو ابتدعه من تلقوا عنه دون أصل عربي - وحاشا لله أن يُظَنَّ ذلك بأئمة القراءات. وإنما هي زلة ولّدها قصور الاطلاع، أو ادّعاء الإبداع، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الرد على الطعن:

ردنا على الطعن في عروبة الروم والإشمام سيكون على نوعين. النوع الأول رد جدلي، والثاني رد توثيقي.

الرد الجدلي: (مناقشة صدق الدعوى في ذاتها بتفنيد الأسس التي بُنِيت عليها). هذا الرد مكون من مقررات ومناقشات:

(أ) هناك ثلاث مقررات لا شك فيها: أولاهن: أن الأحكام العِلْمية في النحو وما إليه، مأخوذة جملة وتفصيلاً عن كتاب سيبويه، حتى إنه ليتعسر على الباحث - إن لم يتعذر عليه - أن يجد في أي من المؤلفات النحوية بعد سيبويه

إضافةً بكرا ليس لها أي أصل في كتاب سيبويه – دعك من أي نقض لما فيه. وثانيتهن: أن كتاب سيبويه فيه حصيلة جهود النحويين منذ لَقِن أبو الأسود الإشارة إلى النحو عن سيدنا علي كرم الله وجهه، وقد قال الإمام اللغوي ثعلب إنه اجتمع على عمل كتاب سيبويه اثنان وأربعون عالمًا. وهو يعني أن «الكتاب» حوى خلاصة جهودهم جميعًا. وثالثتهنّ: أن جميع الأحكام والمقررات في كتاب سيبويه مستقاة ومستمدة من كلام العرب: إما بسماع الأئمة سيبويه ومن سبقه لكلام العرب مباشرة، وإما باستقراء كلام العرب شعره ونثره منذ العصر الجاهلي إلى آخر من استَشْهد بشعرهم سيبويه وهو أبو نواس الحسن بن هانىء المتوفي (١٩٨هـ) وكل ذلك داخل نطاق عصر الاحتجاج. وعلى ذلك فكل ما في كتاب سيبويه من مقررات نحوية وصوتية هو عربي مسموع، إما من العرب مباشرة وإما من رواة كلامهم وشعرهم ومُسْمِعيه للأئمة النحاة وكلهم عرب.

ومعنى ذلك أن الجمهور الأعظم من علماء اللغة المتقدمين سمعوا ورأوا الأداء بالروم والإشمام عن العرب أو قرءوا عمن سَمِعَ ورَأَى، وسجلوا ذلك في كتبهم. ومن حفظ حجةٌ على من لم يحفظ. فالسماع إذا ثبت أصبح حجة في الورود عن العرب أقوى من القياس، ولا يُرَدّ أو يُفَنَّد بكلام جدلي مهما كثر ومهما احتكم إلى المعقولية أو عدمها.

ب- قول السيدة صالحة (في رقم ١ من حججها) «إن العرب قوم ينطقون على سجيتهم فلا يحسبون حسابًا للحركة التي يقفون عليها» هو قول مردود بأن الذي لا يحسب حسابًا لآخر كلمة هو الذي لا يَعي موقعَها. والحُكم بأن ناطقًا

ما لا يعي موقع كلمة من كلامه (كونها مقصودة أساسية أو تابعة للمقصود أو ليست كذلك) هو حكم بأنه يَهْذي، وهذا أمر يتنزه عنه كل ناطق سليم الذهن – لاالعربي فقط. ثم إن العلَامة (الحركة) تابعة للوَعْي بالموقع.

ج- قولها (في رقم ٣) «إن اللهجات لا تختلف باختلاف الناطقين في العمى والإبصار» هو حق يُراد به باطل. فالعُمْي في المجتمع (أيّ مجتمع) نسبتهم نادرة أو قليلة جدًّا، والظواهر اللغوية تجري تبعًا للجمهور الأعظم وهو هنا المبصرون. والأحكام والمقررات العِلْمية في هذا المجال تُبْنَى على ما يَجْرِي واقعًا.

د- قولها «إن الإشمام أو الروم ليس فيه راحة = خطأ، فالجانب الأهم مما يريح المتكلم هو تحقيق غرضه من الكلام، وهو أن يعبّر تعبيرًا واضحًا عما يعنيه ليصل إلى من يُهمه أن يصل إليه بالصورة التي يريدها. وللتعبير والإيصال وسائل منها التكرار والتشبيه والإشارات، ومنها الحركاتُ الإعرابية، وما يرمز إليها.

هـ- قولها «إن عقلية العربي وظروف حياته كانتا لا تسعفانه باتخاذ الوسيلتين» (الروم أو الإشمام) هو عين الكلام الذي قاله ذَوو الأهواء والنَّعْرة العنصرية من المستشرقين الحراص على تنقص الجنس العربي[1] وهو سقطة من الباحثة لا يخففها محاولة تفسيرها بالسليقية التي لا تأبه للحركة. وقد سبق أن فنَّدنا إدعاء الغفلة عن الموقع التي تقتضي الغفلة عن الحركة.

---

(١) ينظر – مثلاً «فقه اللغة» د. علي عبد الواحد وافي ٢١١ بشأن ادعائهم أن عقليات العرب الساذجة لا تقوي على خلق قواعد النحو التي تتميز بالدقة مع تشعبها.

الرد التوثيقي العام:

نأتي هنا بستة نصوص ثم باب مركب بعد كل منها تعليق موجز، ونرى أن فيها الكفاية العلمية لمن تكفيه الشواهد، ولمن يبحث بحثًا علميًّا منصفًا والله الموفق، وهوَ الهادي إلى الرشد.

١- التخفيف في حركة الإعراب عمومًا

وهذه حجة بالغة من الوثاقة مبلغًا قلّما يتوفر «قال أبو العيناء وهو محمد بن القاسم بن خلّاد توفى سنة نيف وثمانين ومئتين وروى عن الأصمعي وغيره): «ما رأيت مثل الأصمعي قط. أنشد بيتًا من الشعر فاختلس الإعراب، وقال: سمعت أبا عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) يقول: «كلام العرب الدَّرْج». قال (الأصمعي) وحدثني عبد الله بن سَوَّار (العنبري القاضي البصري المتوفي ٢٢٨هـ) أن أباه سَوَّار بن عبد الله بن قدامة العنبري البصري القاضي أيضًا المتوفي ١٥٦هـ) قال «إن العرب تجتاز بالإعراب اجتيازًا». قال الأصمعي: وحدثني عيسى ين عمر (الإمام النحوي ت ١٤٥هـ) أن ابن أبي إسحاق (الإمام النحوي القارئ ت ١١٧هـ) قال: «العرب ترفرف على الإعراب ولا تَتَفَيْهَقُ به». قال وسمعت يونس (بن حبيب وهو إمام في اللغة والنحو والقراءة ت ١٨٢هـ) يقول: «العرب تشامّ الإعراب ولا تحققه». قال وسمعت الحَسْحاس بن الحُباب. يقول: «العرب تقع بالإعراب وكأنها لم تَرِد». قال: وسمعت أبا الخطاب الأخفش (الإمام اللغويِ ت نحو ١٧٠هـ) يقول: «إعراب

العرب الخَطْف والحَذْف». قال: فتعجب الناس منه[1].

فهذه شهادات سَبْعٌ لسبعة من الأئمة أو العلماء هم أبو عمرو بن العلاء، وسوّار، وابن أبي إسحاق، ويونس، والحَسْحاس بن حباب، والأخفش الأكبر، والأصمعي – يقررون أن العرب (والمقصود عامتهم وجمهورهم) يتخففون في التصويت بحركة الإعراب.

وليُلْحَظ (أ) أنهم يتحدثون عن الإعراب وهو الذي تكون حركاته في آخر الكلم، ومنها حركة الوقف. (ب) وأنهم استعملوا في التعبير عن التخفف في نطقها ألفاظ **الاختلاس، والمشامّة، والخطف، والحذف** – بالإضافة إلى ألفاظ **الدَّرْج، والاجتياز، والزَّفْرفة، وعدم التحقيق**. وكلها تعبيرات عن التخفُّف وعدم المبالغة (ج) وأن هذه التعبيرات تسمح بانطباق هذا المذهب العربي على حركات البنية أيضًا عند الدرج – ولكن المهم الآن أن حركة الروم أو الإشمام وإشارة الإشمام يتلاءمان تمام الملاءمة مع هذا الطابع العام للعرب في نطق الحركات من حيث جنس طريقة الأداء، وأنه لا سبيل إلى إنكار ذلك – ما دام قد ثبت بالأدلة الموثقة – سلوك العرب تلك الطريقة في أداء الإعراب.

٢- الإشمام والروم عند الوقف

جاء في كتاب سيبويه في باب «الوقف في آخر الكلمة المتحركة في الوصل...».

---

(١) من «البصائر والذخائر» لأبي حيان التوحيدي تحـ د. وداد القاضي (دار صادر / بيروت ١٤٧/٦ - ١٤٨).

«فأما المرفوع والمضموم فإنه يوقف عنده على أربعة أوجه (أ) بالإشمام، (ب) وبغير الإشمام كما تقف عند المجزوم والساكن، (ج) وبأن تروم التحريك، (د) وبالتضعيف» (وهو يعني بالحالة التي رقمناها (ب): الوقف بالسكون)، ثم بعد أن ذكر أن الغرض من الوقف بالإشمام، والروم، والتضعيف هو بيان الحركة التي كان يستحقها الحرف الموقوف عليه عند وصل الكلام – للفرق بين ما هو ساكن على كل حال (المبني على السكون) وبين غيره، وبَيَّن الرمز الخَطِّيّ الذي يرمز به للإشمام، والروم، والتضعيف. وذكر أمثلة للإشمام (هذا خالد، وهذا فرج، وعليها علامة الإشمام ضما) والإسكان (هذا خالد – بلا علامة) والروم (هذا عمر – وعليها علامة الروم قائلاً: كأنه يريد رفع لسانه) واضعًا الرموز الخطية، وقال موثِّقًا ما ذكره من هيئات الوقف تلك «حدثنا بذلك عن العرب: الخليلُ، وأبو الخطاب، وحدثنا الخليل عن العرب أيضًا بغير الإشمام وإجراء الساكن».

بعد ذلك ذكر أمثلة للتضعيف، ثم قال «حدثنا بذلك الخليل عن العرب. ومن ثَم قالت العرب في الشعر في القوافي «سبسبّا» يريد (السَّبْسَبَ)، وعيهلّا يريد (العَيْهَلَ)، ثم أخذ يعلل لإلحاق الواو والياء والألف بعد حرف القافية الذي ضُعِّفَ. وذكر الشواهد التي تنتهي القوافي فيها بحروف مضاعفة «عيهلّ»، «جَدَبَّا»، «أَخْصَبَّا»، أَضْخَمّا» وقال «فعلوا هذا إذ كان من كلامهم أن يضاعفوا». ثم ذكر امتناعهم عن الوقف بالتضعيف إذا كان الحرف الذي قبل الحرف الأخير ساكنًا مثل (عَمْرو) لتجنب التقاء ساكنين، وذكر سر امتناع الإشمام في حالة ما إذا كانت حركة الحرف الموقوف عليه الفتح أو الكسر أي غير الضم. ثم قال «فالنصب والجر لا

يوافقان الرفع في الإشمام، وهو قول العرب ويونس والخليل»[1].

ونلفت إلى نسبته كل ما قاله إلى العرب: مباشرة عن طريق الشواهد، ورواية عن طريق الأئمة: الخليل، وأبي الخطاب الأخفش، ويونس. ونلفت أيضًا إلى أنه ينسب الظواهر التي يذكرها إلى العرب عن طريق الضمير العائد إليهم «كلامهم»... إلخ.

ونسبة الظواهر اللغوية إلى العرب شائعة في (الكتاب) كله بكل من الأساليب الثلاثة المذكورة بحيث لا يسوغ ولا يُقَبَل علميًا أي تشكيك في ذلك العَزْو، لشيوعه في (الكتاب) كما قلنا، ولتلقي علماء العرب وجمهور مثقفي الأمة (كتاب) سيبويه ومحتواه بالقبول التامّ إقرارًا بصحته.

٣- الإشمام والروم عند الوصل

قال سيبويه في باب «ما ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا لأمر أو نهي أو استفهام...»[2].

«ومما جاء منجزمًا بالاستفهام قوله (وذكر شاهدا) وقال الراجز: {متى أنام لا يؤرقني الكرِىّ:. [ليلاً ولا أسماع أجراس المَطِيّ]} كأنه قال إن يكن منى نوم في غير هذه الحال لا يؤرقْني الكرِيّ، كأنه لم يَعُدَّ نَوْمَه في هذه الحال نومًا. (ثم استمر سيبويه قائلاً): وقد سمعنا من العرب من يُشِمُّه الرفع كأنه قال: متى أنام غيرَ مؤرق» اهـ.

---

(١) ينظر الكتاب هارون ٤/ ١٦٨.

(٢) الكتاب (هارون) ٣/ ٩٥.

فهو يقول صراحة سمعنا من العرب من يشمه الرفع، وهذا معناه أن العرب تستعمل الإشمام في كلامها حقيقة وواقعًا. وليلحظ أن حركة الرفع هنا حركة إعراب، وأن المعنى اختلف. ففي حالة الجزم كانت خلاصة معنى البيت التساؤل المقصود به طلب النوم، لأن الراجز لم يَعُدَّ نومه الذي يسمع فيه صوت الكرِىّ وأجراس المطِيّ – لم يعدَّه نومًا.

أما في حالة إشمام الرفع فالفعل ليس مجزومًا وإنما هو مرفوع والجملة الفعلية في محل حال. كأنه يطلب نومًا يكون فيه غير مؤرق.

٤ – جاء في البحر لأبي حيان (دار الكتب العلمية) ٣/ ٧٧ قال الكسائي: سمعت أعراب كلاب وعقيل يقولون (إن الإنسان لربه لكنود) [العاديات:٦] و(لربه لكنود) بغير تمام، (له مال، له مال) (أي بتمام الصلة وبغير تمامها). وغير بني كلاب وبني عقيل لا يوجد في كلامهم اختلاس ولا سكون في (له) وشبهه إلا في ضرورة نحو قول الشاعر:

له زجل كأنه صوت حادٍ إذا طلب الوسيقة أو زميرُ

وقول الآخر:

وأشرب الماء مابي نحوه عطش إلا لأن عيونَه سال واد بها

٥- الإشمام والروم عند بناء الأجوف الثلاثي للمجهول

وقال سيبويه وهو في معرض بيان كيفية بناء الثلاثي الأجوف للمفعول[1] «وإذا قلت فُعِل من هذه الأشياء كسرت الفاء وحولت عليها حركة العين، كما

---

(١) نفسه ٤/ ٣٤٢.

فعلت ذلك في فَعِلتُ (يعني في خِفْت)، لتغير حركة الأصل لو لم تعتل، كما كسرت الفاء حيث كانت العين منكسرة للاعتلال، وذلك قولك: خيف، وبيع، وهيب، وقيل».

وبعض العرب يقول: خِـيُف، وبِـيُع، وقِيـُل، فيُشمُّ، إرادة أن يبين أنها فُعِل (في كتاب سيبويه وضعت علامة الإشمام على الخاء والباء والقاف في هذه الأفعال). وبعض من يضم يقول: بُوع، وقُول، وخُوف، وهُوب - يُتْبِع الياء ما قبلها كما قال: مُوقِن.

وهذه اللغات دواخل على قِيل، وبِيع، وخِيف، وهِيب. والأصل الكسر كما يكسر في فَعِلْتُ».

(وبعد أن تناول سيبويه صيغة أخرى، وأداء لهجيًا لـ(كاد)، و(زال). قال: «فإذا قلت: فُعِلت، أو فُعِلن، أو فُعِلنا من هذه الأشياء (يعنى إذا أسندت الأفعال الثلاثية الجُوف المبنية للمجهول إلى ضمائر الرفع المتحركة) ففيها لغات:

أما من قال قد بِيع، وزِين، وهِيب، وخِيف فإنه يقول خِفنا، وبِعنا، وخِفْن، وبعنَ، وهِبت. يدع الكسرة على حالها ويحذف الياء، لأنه التقى ساكنان.

وأما من ضم بإشمام إذا قال فُعِل فإنه يقول: قد بـُعنا، وقد رِعُن، وقد زِدت، (الباء والراء والزاي كل منها عليه ضمة وتحته كسرة معًا) وكذلك جميع هذا. يُمِيل الفاء ليُعلِم أن الياء قد حذفت فيضم، وأمال كما ضموا وبعدها الياء، لأنه أبين لـ (فُعِل).

وأما الذين يقولون بُوع، وقُول، وخُوف، وهُوب فإنهم يقولون بُعنا،

وخُفنا، وهُبنا، وزُدنا – لا يزيدون على الضم والحذف، كما لم يزد الذين قالوا رِعن، وبِعن على الكسر والحذف[1]. أهـ.

ونلفت إلى ما يلي:

أ- أنه يَذْكر الإشمام هنا في إسناد الثلاثي الأجوف المبني للمجهول (للمفعول) إلى الظاهر أو ضمير الغائب.

ب- وأنه يَعزو هذا إلى العرب صراحة.

ج- وأن هذا الإشمام مستمر في الأفعال المذكورة إذا أُسندت إلى ضمائر الرفع المتحركة – مع حذف جوف الفعل حينئذ. أي أن الظاهرة مطردة في هذا النوع من الأفعال.

٦ – الإشمام والروم عند بناء المضعف الثلاثي للمجهول أيضًا

جاء في معاني القرآن للأخفش (تحـ د. هدى محمود قراعة) «وأما قوله ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ١١]».

(أ) فمنهم من يضم أوله، لأنه في معنى فُعِلَ فيريد أن يترك أوله مضمومًا ليدل على معناه.

(ب) ومنهم من يكسره لأن الياء الساكنة لا تكون بعد حرف مضموم. والكسر القياس.

(ج) ومنهم من يقول في الكلام «قد قُول له»، و«قد بُوع المتاع» إذا أراد «قد

(١) النص من الكتاب (هارون) ٤/ ٣٤٢، ٣٤٣.

بيع وقيل» جعلها واوًا حين ضم ما قبلها، لأن الياء الساكنة لا تكون بعد حرف مضموم.

(د) ومنهم من يروم الضم في (قيل) مثل رَوْمهم الكسر في رُدَّ لغة لبعض العرب أن يقولوا (= فهم يقولون) (رِدَّ) فيكسرون الراء ويجعلون عليها حركة الدال التي في موضع العين. وبعضهم لا يكسر الراء ولكنه يشمها الكسر، كما يروم في قيل الضم. وقال الفرزدق:

وما حِـلَّ من جهل حُبا حلمائنا ولا قائل المعروف فينا يُعنَّف

«سمعناه ممن ينشده من العرب هكذا»[1].

تعليقات من مؤلف هذا الكتاب:

أ- قوله «منهم من يضم أوله لأنه في معنى فُعِل إلخ. أي ويُبْقى الياء كما هي. لأن الاحتمالات الأخرى (وهي قلب الياء واوًا، والإشمام – إن جاز تفسير الضم به) ذُكِرت بعد.

ب – قوله «منهم من يروم الضم في قيل «إلخ هو هنا يقصد الإشمام وهو خلط كسر فاء قيل وما ماثلها بضمٍّ تعبيرًا عن أن الفعل أصله فُعِلَ أي مبني للمفعول.

ج – والجديد هنا هو قوله «مثل رومهم الكسر في (رد) لغة لبعض العرب أن يقولوا ردَّ فيكسرون الراء ويجعلون عليها حركة الدال التي في موضع العين». في هذه العبارة هو يتكلم عن الفعل الماضي المبني للمفعول (رُدَّ) أصله رُدِدَ

(١) معاني القرآن للأخفش (تحـ د. هدى قراعة) ١/ ٤٣.

فيقول إن بعض العرب ينطقه بالكسر (رِدَّ) ينقل إلى الراء حركة الدال الأولى. والصواب في عبارته «يجعلون» لا «ويجعلون» لأن وجود الواو يوهم أن جعل الكسرة أمر آخر يضاف إلى كسر الراء. في حين أنه يريد في هذا النطق من أنواع نطق (رُدّ) أن يكون (رِدَّ) فيكون عندنا إلى الآن نطقان.

لكن قول الأخفش: «مثل رومهم الكسر في رد» قد يؤخذ منه علميًّا نطق ثالث وهو نطق الراء بين الضم الذي هو الأصل، والكسر الذي هو إشمام للضم. وهذا النطق نظير لنطق قُيل بالإشمام وإن كانت التفاصيل بالعكس: فـ(قيل) الجاري الأعظم فيها هو كسر القاف ثم تشم ضمًّا، و(رِدّ) الجاري الأعظم فيها هو الضم وتُشَمُّ كسرًا.

وقد صرح بعد هذا الذي أسلفناه في الفقرة السابقة بذلك الإشمام فقال «وبعضهم لا يكسر الراء ولكنه يشمها الكسر كما يروم في قيل».

وأخيرًا فإنه عقَّب هذه العبارة الأخيرة بقوله وقال الفرزدق «وما حُـِل الخ» وهو يعني إشمام الحاء الكسر – مع أن قياسها الضم، لأن الفعل مبني للمفعول مثل رُدَّ. فتكون مثل (رِدَّ) بالضم المشم كسرًا. والشاهد هنا هو قوله سمعناه ممن ينشده من العرب هكذا أي بالضم المشم كسرًا. فهذه شهادة الأخفش الأوسط (٢١٠هـ).

وهذا الذي فصله الأخفش ذكره قبله سيبويه مجملاً بقوله في باب إمالة الألفات: «أما ما كان من بناء الياء (يعني ما كان أصل ألفه ياء) فتمال ألفه، لأنها في موضع ياء، وبَدَلٌ منها، فَنَحَوْا نحوها. كما أن بعضهم يقول. قد رُدِّ. وقال الفرزدق.

وما حُـِلّ من جَهل حُبَى حُلَمائنا   ولا قائلُ المعروف فينا يُعَنَّفُ[1]».

---

(١) الكتاب ٤/ ١١٨ – ١١٩.

٧- وقال ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) - في سياق بيان تيسير الله عز وجل على الأمة أن يقرأ كل بلهجته: «فكان من تيسيره (عز وجل) أن أمره ﷺ بأن يقرئ كل قوم بلغتهم، وما جرت عليه عادتهم: فالهذلي يقرأ (عتي حين) يريد ﴿ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [يوسف: ٣٥]. لأنه هكذا يلفظ بها ويستعملها. والأسدي يقرأ (تِعلمون) و(تِعْلم) و ﴿ وتِسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾ [آل عمران: ١٠٦] و ﴿ أَلَمْ إِعْهَدْ إِلَيْكُمْ ﴾ [يس: ٦٠]. والتميمي يهمز، والقرشي لا يهمز . والآخر يقرأ ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ﴾ [البقرة: ١١]، و ﴿ وَغِيضَ ٱلْمَآءُ ﴾ [هود: ٤٤] بإشمام الضم مع الكسر، و ﴿ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ [يوسف: ٦٥] بإشمام الكسر مع الضم، و ﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا ﴾ [يوسف: ١١] بإشمام الضم مع الإدغام. وهذا ما لا يطوع به كل لسان[1]».

وتعليقنا هنا هو اللفت إلى ذيوع أمر الإشمام بحيث يذكره ابن قتيبة وجهًا مستعملا عند بعض العرب ومن حقهم أن يقرءوا به القرآن. فهو ليس أمرا متوهما ولا متكلفا.

٨ – الأفعال الخماسية الجُوف عند بنائها للمجهول، وأمر الثلاثي الواوي اللام إذا أسند إلى ياء المخاطبة، وهمزة الوصل معهن.

أ – افتعل وانفعل المعتلا العين – إذا بُنِيا للمجهول مثل: اخْتيرَ وانْقِيدَ وبابيهما يجوز في الحرف الثالث منهما الكسر، والضم، وإشمام الكسر ضما. وهمزة الوصل تتفق مع الثالث في ذلك، أي يجب إشمام ضمها كسرا إذا أُشِمَّ الثالث،

(١) تأويل شكل القرآن تحـ السيد أحمد صقر ط٢، دار التراث القاهرة ص٣٩ (بترقيم صفحات الكتاب لا صفحات المقدمات).

وذلك إذا بُدِيءَ النطق بها، فظهرت في الكلام.

ب – فعل الأمر من الثلاثي الواوي الآخر إذا أُسنِد إلى ياء المخاطبة، مثل اغزي يا هند وادعي يا هند = يجوز (أو يجب) إشمام ما قبل الياء فيه ضما تنبيها على الأصل، وتشم همزة الوصل أيضا عند إشمام ما قبل الياء[1].

وأختم بكلمة مجملة:

هي أنه ينبغي أن يلحظ أن الإشمام والروم ظاهرتان منتشرتان في الكلام العربي في الوقف والوصل، انتشارًا لا يتأتى معه جحد وجودهما أو استبعاده.

١- فهناك الإشمام والروم في باب الوقف. وقد ذكرناه.

٢- وهناك الإشمام والروم في الحركة الإعرابية وصلاً («باب يؤرقني» تأمنا، والإدغام الكبير).

٣- وهناك الإشمام أو الروم في بناء الثلاثي الأجوف للمجهول:

أ- عند إسناده إلى الظاهر أو الغائب (باب قيلَ الحق).

ب- عند إسناده إلى ضمير الرفع المتحرك (باب بُعنا).

٤- وهناك الإشمام والروم في الثلاثي المضعف إذا بني للمجهول:

عند إسناده إلى الظاهر أو ضمير الغائب (باب رُدّ).

٥- وهناك الخماسي الأجوف من بابي افتعل وانفعل – إذا بُنِيا للمجهول.

---

(١) ينظر المساعد شرح ابن عقيل تسهيل ابن مالك (تخ محمد كامل بركات) ٤/ ٢٦١، شرح الأشموني للألفية مع حاشية الصبان ٤/ ٢٧٨.

٦- والثلاثي الناقص الواوي إذا أسند لياء المؤنثة المخاطبة، وهمزة الوصل معهن.

ولا يصح أبدًا – بعد هذا الانتشار المأثور عن العرب في نحو عشرة أبواب منها باب الوقف وهو مجمل – أن يقال إن الإشمام أو الروم لا أصل لهما في لغة العرب. ونسأل الله الهداية والتوفيق لنا ولسائر الباحثين.



فصل ١٤:

استدراك باب من التجويد مغفل (صور من النبر)

«التجويد» يقصد به حسن ترتيل قراءة القرآن. وقد أمر الله بترتيل القرآن أمرًا صريحًا فقال ﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلاً ﴾ [المزمل: ٤] والرتل في الأسنان هو أن يكون بينها فروج – لا يركب بعضها بعضًا. وقد قال الإمام الداني في تفسير الآية «أي تلبث في قراءته، وافصل الحرف من الحرف الذي بعده ولا تتعجل فتدخل بعض الحروف في بعض»[(١)] وكلمة «الحرف» تستعمل بمعنى «الكلمة»، وبمعنى أحد حروف الهجاء، وهي هنا بمعنى الكلمة. فالترتيل في القراءة يكون بالتمهل بحيث تتميز حدود كل كلمة عما بعدها. لكن المعنى الآخر مراد أيضًا، فمن الترتيل أن تتميز ذات كل حرف هجائي في الكلمة فيعرف إن كان ميمًا أو نونًا، وإن كان فاء أم ثاء إلخ. وقد وصفت قراءة رسول الله ﷺ بأنها كانت قراءة «مفسرة حرفًا حرفًا»[(٢)] – أي متميزة كلمة كلمة، وأن كلامه ﷺ كان رتيبًا

---

(١) ينظر «التحديد» لأبي عمرو الداني (تحـ د. أحمد عبد التواب الفيومي) ١٧٠ – ١٧١.

(٢) عن سيدتنا أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها أنها نعتت قراءة رسول الله ﷺ قراءة مفسرة حرفًا حرفًا» (فضائل القرآن لأبي عبيد تحـ وهبي سليمان) ص٧٤ ومعنى حرفًا حرفًا: كلمة كلمة.

متمهلاً بحيث «لو عده العادّ لأحصاه»[1] أي لو أراد أحد أن يعُدّ كلمات حديثه ﷺ وهو يتكلم لأمكنه ذلك. وإذا كان الأمر كذلك في كلامه المعتاد ﷺ فلابد أنه كان متحققًا بمثل ذلك أو أكثر منه في قراءته ﷺ للقرآن الكريم.

ولقد عالجت دراسات تجويد القرآن الكريم مباحث بالغة الكثرة (أصول التجويد: هي تحديد مخارج الحروف الألفبائية وصفاتها حال إفرادها. أما التجويد نفسه فهو إجادة القراءة بالتزام النطق الصحيح لكل حرف مفرد، باستيفاء مخرجه وصفاته، – مع مراعاة ما يتأثر به كل حرف عند تركيبه مع غيره في كلمة واحدة، وعند مجاورته لحرف من كلمة أخرى. وقد عُقِدت لهذا التجويد أبواب كثيرة: كالإظهار والإدغام والإقلاب، والغن وعدمه، والمد والقصر والترقيق والتفخيم، والقلقلة وعدمها، وتحقيق الهمز وتخفيفه، والوقف مواضعه وهيآته وربما الإمالة والفتح..، كما عُقِد باب وضوابط لصور الأداء: تحقيقًا وحدرًا وتوسطًا – وكل باب منها له تفاصيله.

أما الذي نحن بصدده فهو إضافة مختلفة تتمثل في تنويع جرْس إلقاء الكلمات (أو مقاطعها) أو الجمل القرآنية – حسب ما يقتضيه المعنى. فيكون في

---

(١) وصفت السيدة عائشة – رضي الله عنها – حديث رسول الله ﷺ بأنه «لم يكن يسرد الحديث كَسَرْدِكم» (الشيخان والترمذي – وزاد) «ولكنه كان يتكلم بكلام بينه فصل يحفظه من جلس إليه» وقال «كان النبي ﷺ يحدث حديثًا لو عده العاد لأحصاه» البخاري. وعن جابر رضي الله عنه قال «كان من كلام رسول الله ﷺ ترتيل وترسيل» (وأبو داود) (التاج الجامع للأصول – منصور ناصف ٣/ ٢١١).

الأول تنويعًا يؤدي إلى تمييز الكلمات مما دخل عليها من حروف العطف ونحوها، ويؤدي في الجمل إلى تميز أنواع الجمل من خبرية إلى استفهامية مثلاً ونحو ذلك. ذلك أنه لا يسوغ أن تتلى كلمة «فقَعُوا» من قوله تعالى (فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين) – كما تتلى كلمة «ذهبوا» مثلاً، بل ينبغي أن تتلى بطريقة تبرز أن الفاء حرف متميز داخل على فِعْل متميز هو فِعْل الأمر «قَعُوا». فهذا الإلقاء يوضح صورة الكلام توضيحًا يسهم في كشف معناه. ولا شك أن هذا من الترتيل والتجويد، كما لا شك أن كشف المعنى هدف حاسم الأهمية، لأن الكلام إنما يؤتي به من أجل إيصال معناه.

وهذا الباب الذي نستدركه له جذوره التي تؤنس بمشروعيته وببعض تفاصيله.

فهناك أولاً (أ) «الترتيل» الذي ذكرناه معناه والتكليف به آنفًا. وموقعه بالنسبة لما نحن فيه الآن أنه يتيحه: أعني أن الترتيل يتيح التأمل الذي يتمكن به القارئ من ملاحقة معاني ما يقرأ، فيلوّن جرس قراءته حسب هذه المعاني، وقد ذكروا من أدلة وجوب الترتيل – بالإضافة إلى ما سبق – قوله تعالى ﴿ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴾ [الإسراء: ١٠٦] وفُسِّرا بالترتيل ضد العجلة[١]. وليس هذا الاحتجاج ببعيد. ولكن الأدخل منه في الاحتجاج للترتيل هو الأحاديث التي تطلب إعراب القرآن من مثل قوله ﷺ «أَعْرِبوا القرآن والتمسوا غرائبه»[٢] فإن التزام

---

(١) ينظر «التمهيد» لابن الجزري (تحـ د/ البواب) ٤٨ – ٤٩.

(٢) ينظر «الجامع الكبير» للسيوطي مخطوطًا ١/ ١١٩ ففيه أربعة أحاديث بتخريجها، =

الإعراب يتطلب التمهّل والترتيل.

(ب) والآيات التي تدعو إلى تدبُّر آيات القرآن من مثل قوله تعالى ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [سورة: ص٢٩] ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢] ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ [محمد: ٢٤] لأن التدبُّر يقتضي الترتيل.

وهناك ثانيًا: ملامح أدائية تطبيقية مأثورة تؤيد – مع ما سبق – مشروعية ما هو جديد من هذا الباب من التجويد، كما أنها توضحه.

(١) فمن ذلك ما جاء في تفسير النسفي في قوله تعالى عن حال سيدنا يعقوب – مع أولاده حين أرادوا أن يأخذوا أخاهم إلى عزيز مصر – استجابة لاشتراطه عليهم ﴿ فَإِن لَّمْ تَأْتُونِى بِهِۦ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِندِى وَلَا تَقْرَبُونِ ﴾ [يوسف ٦٠] إذ قال يعقوب لبنيه

﴿ لَنْ أُرْسِلَهُۥ مَعَكُمْ حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ لَتَأْتُنَّنِى بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ ﴾ وبقية الآية ﴿ فَلَمَّآ ءَاتَوْهُ مَوْثِقَهُمْ قَالَ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ﴾ [يوسف: ٦٦] وواضح أن القائل «الله على ما نقول وكيل» هو سيدنا يعقوب – يُشْهِدُ اللهَ عز وجل على المَوْثِقِ، ويُفَوِّضُ إليه كفالتَه. وكأنّ هذه الجملة الخبرية مقصود بها الإنشاء فهي تعني: اللهم كُنْ وكيلاً على ما قلنا. وهنا قال النسفي: «قال»

= و«فضائل القرآن» لأبي عبيد (تحـ وهبي سليمان) ٢٠٨ – ٢١٠، و«التذكار في أفضل الأذكار» تحـ ثروت محمد ناف ٨٤ – ٩٥.

بعضهم يسكت عليه (أي يسكت سكتة لطيفة بعد كلمة «قال» عند القراءة ويبدأ بلفظ الجلالة)، لأن المعنى قال يعقوب «الله على ما نَقُول» مِنْ طَلَب المَوْثِق وإعطائه «وكيل» (أي رقيب مطلع. غير أن السكتة تفصل بين القول والمقول، وذا لا يجوز. **فالأَوْلَى أن يفرق بينهما بالصوت، فيُقْصَدَ بقوة النغمة اسمُ الله)**[1] اهـ. وأقول إن سبب لزوم التفريق المذكور هو أن وصل الكلام «قال الله..» يوهم أن لفظ الجلالة هو فاعل «قال». وهذا غير صحيح، ولا يتأتي. فالقراءة بالوصل تسبب التباسًا، فيُتَخَلَّصُ منه بالتفريق سكْتًا أو صوتًا حسب ما سنوضحه، فالقائل هو يعقوب عليه السلام كما مر، ولفظ الجلالة مبتدأ خبره لفظ «وكيل» والجملة مقول القول.

وعبارة النسفي الأخيرة تعني ما يسمى «النبر» بمعناه المصطلحي الحديث وهو الضغط على نطق كلمة أو مقطع، فيرتفع الصوت به. وقد عَيَّنَ إرادة هذا المعنى قولهُ (أ) فيفرق بينهما – أي بين القول والمقول – بالصوت – أي بتنغيمه بحيث يتميز كل منهما من الآخر.

(ب) وكذلك قوله «فيُقْصَدَ بقوة النغمة اسمُ الله». فهذا يعني نَبْرَ لفظ الجلالة أي رَفْعَ الصوت به، إذ لا معنى لقوة النغمة هنا إلا النَّبْر لأنه رفع بضغط، وقد خَصَّصَ هذا النبر بلفظ الجلالة بقوله «فَيُقْصَد إلخ... وبهذا النبر

---

(١) ينظر «مدارك التنزيل» للنسفي في هذا الموضع وقد قرأ المرعشي عبارة النسفي «ويقصر» بالراء، ثم قال «فيقصر» معناه يمنع اسم الله تعالى عن أن يكون فاعلاً لـ«قال» بقوة النغمة، فيعلم أنه ليس بفاعل لـ «قال» اه «جهد المقل (تحـ د. أبي السعود الفخراني) ٢٤٥ – ٢٤٧ فالشيخ حرّف، ثم وجه التحريف.

يُعْلم أن لفظ الجلالة هو مبتدأ جملة القول الذي قاله يعقوب.

وقد توفى الإمام أبو البركات النسفي سنة ٧١٠هـ - ولعله مسبوق بملحظه. وكلامه هذا تأصيل جيد لمشروعية نَبْر الكلم. وهو وإن لم يُعْقَدْ له باب خاص، فإنه يعني أنه مشروع في قراءة القرآن عندما يتطلبه تمييز المعاني بتمييز التصويت بألفاظها.

(٢) ومن ذلك ما جاء في قراءة قوله تعالى ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ [أول سورة: المطففين] فقد جاء في معجم القراءات (أ) أن قراءة الجمهور «كالوهم أو وزنوهم» (أي تقرأ كل منهما كلمة واحدة مكونة من فعل بعده ضمير فاعله وضمير مفعوله كما تقول أخذوهم وعزلوهم وطردوهم..).

(ب) وأن قراءة حمزة – في رواية، وعيسى بن عمر «كالوهم أو وزنوهم» فيجعلان الضمير «هم» مؤكدًا للواو في الفعلين كما تقول قُمْتَ «أنتَ»، وقاموا «هم». أي أن كلًّا من الفعلين بعده الواو التي هي ضمير الفاعلين الغائبين، ثم الضمير «هم» يؤكد ضمير الفاعلين – ثم يأتي المفعول بعد ذلك إن كان الفعل متعديًا.

(ج) وأن القرطبي قال «قال أبو عبيد: وكان عيسى بن عمر يجعلها حرفين، ويقف على «كالوا» و«وزنوا»، ويبتدئ «هم يخسرون» قال (أبو عبيد): وأحسب قراءة حمزة كذلك.»[1] اهـ.

---

(١) ينظر «معجم القراءات» د. الخطيب ١٠/ ٣٤٣ وفيه توثيق هذه القراءات. وقد =

ونوضح بأن لفظ «حرفين» في كلام أبي عبيد معناه كلمتين. ذلك أن لفظ «هم».. على هذه القراءة – مؤكد لضمير الفاعل. واللفظ التوكيدي كالزائد عن بناء الجملة، لأنه ينصبّ على مفردة فيها – لا على مبناها كله، في حين أن المفعول هو من تمام بناء الجملة الفعلية في الفعل المتعدي. لأن الكلام يتطلبه. ومن هنا عدُّوا قراءة «كالوهم» في حالة تنغيم «هم» مفعولاً = كلمة واحدة، وفي حالة تنغيمها توكيدًا = حرفين أي كلمتين. وكذلك الأمر في «وزنوهم».

والقراءة الثالثة واضحة.

وهنا ملحظان بالغا الأهمية: الأول: أن قراءة حمزة وعيسى بن عمر لا تتميز في اللفظ إلا بنبر الضمير «هم» في الفعلين – حسب القراءة (ب)، وفي الفعل الأول حسب القراءة (ج) التي ذكرها القرطبي. والنبر هنا يتمثل في ضغط النطق بالضمير ضغطًا يُشْعِرُ بتميّزه عما قبله ويرتفع به صوتُه عما قبله وبعده في كلٍّ من القراءتين. وكذلك الأمر في جعل الضمير «هم» في «هم يخسرون» مبتدأ – حسب القراءة (ج). وهذا الضمير «هم» يُعَدّ لغويًا كلمة، ويُعَدّ صوتيًا مقطعًا مغلقًا من النوع الثالث (فهو مكون من ص + ح + ص). والملحظ الثاني: أن الإمام أبا عبيد عبّر عن ذلك التميّز بالوقف. فإن كان وقفًا حقيقيًّا فهو سريع جدًا ولا شك كالذي يسمى السكتة اللطيفة في قراءة ﴿ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ ﴾ [الكهف ١] وهناك احتمال أن يكون قصد بالوقف ذلك التمييز

= حدثني أخي أ. د الموافي الرفاعي البيلي عن هذه القراءات فالتقطتها ووثقتها.

النَّبْرِيّ الذي ذكرناه في الملحظ الأول.

بقي أن نقول إن قراءة حمزة تلك – وهو أحد القراء السبعة، ومعه عيسى بن عمر – وهو إمام لغوي = تعطي مشروعية لقراءة القرآن الكريم بنَبْر بعض الكلم أو المقاطع – عندما يتطلب المعنى ذلك. وقد عاش الإمام حمزة بين سنتي ٨٠ – ١٥٦هـ، وتوفى عيسى بن عمر سنة ١٥٤هـ فهما يرفعان التوثيق إلى القرن الثاني الهجري.

٣- وقد نبّه الذين كتبوا في المقطوع والموصول إلى فصل الضمير رسمًا في قوله تعالى ﴿ يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ ۖ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ ﴾ [غافر: ١٦] وفي قوله تعالى ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ۝١٣ ذُوقُواْ فِتْنَتَكُمْ ﴾ [الذاريات: ١٣ - ١٤] في حين وُصِل ذلك الضمير في قوله تعالى ﴿ حَتَّىٰ يُلَـٰقُواْ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ ﴾ [الزخرف: ٨٣، والمعارج: ٤٢] وقوله تعالى ﴿ حَتَّىٰ يُلَـٰقُواْ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى فِيهِ يُصْعَقُونَ ﴾ [الطور: ٤٥] وكذلك ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن يَوْمِهِمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ ﴾ [الذاريات: ٦٠]. وبيّن أبو عمرو الداني وجه فصل الضمير «هم» في الآيتين الأوليين دون غيرهما «بأن» «هم» فيهما في موضع رفع بالابتداء وما بعده خبره، فلذلك فُصِلَ «يوم» منه، و«هم» في ما عداهما في موضع خفض بالإضافة، فلذلك وُصِلَ اليوم به[1].

(١) ينظر «المقنع» (تحـ ش قمحاوي) ٨٠ والنشر ٢/ ١٥٠ ونهاية القول المفيد (التوفيقية) ٢٣٤ وهداية القاري ٢/ ٤٤٦.

وقد قال الزمخشري في قوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ [الشورى: ٣٧]: «هم يغفرون» أي هم الأخصاء بالغفران في حال الغضب، لا يَغُول الغضب أحلامهم كما يغول حُلُومَ الناس. والمجيء بـ «هم»، وإيقاعه مبتدأ، وإسناد «يغفرون» إليه (هو) لهذه الفائدة. ومثله ﴿ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴾ يقصد قوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴾ [الشورى: ٣٩][١].

يقول كاتب هذا: إن الذي يبرز كون «هم» المنفصلة في هذه الآيات هي رأس جملة أي مبتدأ هو نبرها، بحيث تبرز ابتدائيتها وكونها ليست مضافة إلى اليوم في آيتي غافر. بخلاف آيات الزخرف والمعارج والطور والذاريات. وكذلك الأمر – وإن كان أقل حِدَّةً في آيتي الشورى. فالنبر هو الذي يبرز التخصيص الذي ذكره الزمخشري.

٤- وفي نهاية القول المفيد في الكلام عن الياء المثناة التحتية ضمن باب توزيع الصفات على موصوفاتها. وما يتعلق بكل حرف من التجويد (ص٨٧ في ط التوفيقية) قال شارح نونية السخاوي (هو إسماعيل بن محمد بن اسماعيل الفقاعي (٦٠٢–٦٧٠هـ) والسخاوي هو علم الدين علي بن محمد (ت٦٤٣هـ) قال الفقاعي ينبغي أن يحترز في قوله «إياك نعبد» عن ستة أشياء يفعلها الجهال..

---

(١) ينظر «الكشاف»في هذا الموضع (العلمية ٤/ ٢٢٢) وعن الإعراب ينظر «البحر» في هذا الموضع (العلمية ٧/ ٤٩٩)، والدر المصون (الخراط) ٨/ ٥٦١ – ٥٦٢ والجدول (محمد صافي) مجلد ١٣/ ٤٩.

الخامس: السكت على الألف، السادس إشباع فتحة الكاف».

يقول محمد حسن جبل وتجنب هذين يكون بنبر الألف نبرًا يبرز اتصالها بالكاف أو اتصال الكاف بها.

وبعد أن سقنا ما يفتح باب المشروعية للأمرين: (النبر والتنغيم حسب المعنى) في قراءة القرآن الكريم فإننا نعالج هنا تفصيل أمر النبر.

وفي بدء تفصيل أمر النبر لابد أن نجلي موقفنا العام، وهو أنه لا ينبغي أن نَحْفِل من النبر – هنا – إلا بما له أثر في معنى الكلام. أما ما لا يؤثر في معنى الكلام نحو نبر الحرف الثاني (= المقطع الثاني) أو خطف الثالث معه في نحو «يعدكم» و«يعظكم»، ونحو نبر أهل صعيد مصر للحرف الثاني (= المقطع الثاني) من مثل «رزقكم» و«خلقه» و«يرثني» فإننا نرى أن الاشتغال به نقصٌ في الرُّشْد، لأنه إهدار لجُهد في مجال لا يتطلبه – مع إغفال مجال يحتاج ذلك الجُهد، إذ يساعد في تمييز المعنى وإبرازه، وعائدتُه فيه تفوق عائدته في المجال الأول بلا جدال.

والنبر المؤثر في المعنى هنا موضعه الأنسب والأولى به هو ما يمكن أن نحدده في المفردات المركبة أي الصيغ الكَلِمية التي تبدو الواحدة منها – بوقع جرسها على الناطق أو السامع – **كأنها كلمة واحدة قائمة بنفسها**، في حين أنها في الحقيقة مركبة من حرف معنى أو أكثر دخل على فِعْل حُذِف بعضه، أو علي نَوْع من الأسماء – **مع الحاجة إلى التمييز ليتضح المعنى**. وهذا القيد الأخير قد يمثل وحده مدخلاً مستقلًا لتركيبات أخرى كما سيتضح.

ولتوضيح ما سبق نقول إن من تلك التركيبات التي يدخل فيها النبر ما يلي:

أولاً: نبر الأفعال المجزوءة التي ثَلَّثَها دخول حرف عليها (نقصد بالمجزوءة التي حُذِفَ جزء منها).

والذي يدخل فيه النبر هنا هو ما كان من تلك التركيبات مكونًا من ثلاثة مقاطع الأولان منهن قصيران مفتوحان والثالث قصير أو طويل مفتوح أو مغلق. أي (ص ح + ص ح + ص ح أو ص حَ أو ص ح ص) مثل قوله تعالى ﴿ فَقَعُوا لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴾ [الحجر: ٢٩، ص:٨٢] تنبر القاف. ﴿ فَسَقَىٰ لَهُمَا ﴾ [القصص: ٢٤] تنبر السين، ﴿ وَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِۦ ﴾ [المائدة: ١٣] تنبر النون، ﴿ وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ [البقرة: ٢٠١ وآل عمران: ١٦] تنبر القاف، ﴿ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً ﴾ [الكهف: ٤٧] تنبر التاء، ﴿ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [غافر: ٧] تنبر القاف. ﴿ فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ ﴾ [مريم: ٢٧] تنبر الهمزة، ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [المزمل: ١٦] تنبر العين، ﴿ فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَٰلًا طَيِّبًا ﴾ [الأنفال: ٦٩] ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴾ [النساء: ٤٥] تنبر الكاف. وهكذا ومثل هذه الكلمات يوجد منها في القرآن الكريم أكثر من مئة وعشر كلمات.

ونرى أن الأساس النفسي العِلْمي لهذا النوع من النبر أن اللغة العربية تغلب فيها التراكيب الثلاثية على غيرها. فمجموع التراكيب العربية في معجم الصحاح ٥٦١٨ منها ٤٨١٤ تركيبًا ثلاثيًا بنسبة ٨٥.٦٩٪ وفي لسان العرب

٩٢٧٣ تركيبًا منها ٦٥٣٨ تركيبًا ثلاثيًا بنسبة ٧٠.٥٪ وفي تاج العروس ١١٩٧٨ تركيبًا منها ٧٥٩٧ تركيبًا ثلاثيًا بنسبة ٦٣.٥٪. وقد ترتب على هذا أن مَلَكَةَ اللغة العربية تأثرت بهذه النسبة فأصبحت يتبادر إليها ثُلاثيّةُ صِيَغ الكلمات عند أدائها أو سماعها. وبما أن أساليب تأليف الكلام تؤدي في أحيان كثيرة إلى تركيبات تشبه في وَقْعِها المقطعي الصيغَ الثلاثية، بأن تكون الكلمة مركبة من حرف دخل على فعل حُذِف أوله أو جوفه أو آخره مثلاً، فأصبحت كأنها ثلاثة حروف، فإنه يتبادر إلى أداء المتكلم وذهن السماع أنها صِيغ ثلاثية، في حين أنها ليست كذلك في الحقيقة. ويلتبس الكلام. وتمييزُ حقيقةِ التركيبة وتجنبُ الوقوع في اللَّبْس يتطلب تنبُّهًا تامًّا حالَ الأداء أو السماع أو تحليلاً بعدهما. ومن حق اللغة والمتعاملين بها، ومن حق القرآن قبلهما أن نضع القواعد التي تُصْحِب نُطْقَ هذه الصيغ ما يميز حقيقة تركيبها – دون وقوع في الالتباس، ليتم فهمُ الكلام بسلاسة ودون توتر.

وزيادة في توضيح قاعدة هذا القسم نقول إن الأفعال الثلاثية الماضية التي لم يُنْتَقص منها حرف مثل «كفروا» «ختم» «قتل»، وكذا الأفعال المضارعة مثل «يقول» والأفعال الماضية غير الثلاثية مثل «أُنزل» و«آمن»، والثلاثية التي حذف منها حرف ولكن لم يدخل عليها حرف مثل «لَقُوا» «خَلَوْا»، والتي دخل عليها حرف لكن تخلف نظمها المقطعي عما قلنا مثل «فزادهم»[1] كل هذه لا تحتاج إلى نبر، لأن نطقها متميز المكونات.

---

(١) الأفعال المذكورة من كلمات الآيات ٦ – ١٣ من سورة البقرة.

ومما ينطبق عليه الضابط المقطعي الذي ذكرناه تركيبات من حروف عطف أُحادية تليها حروفُ جر أحادية داخلة على ضمائر بحيث تصير الكلمة وكأنها (ص ح + ص ح + ص ح ص) أو (ص ح + ص ح + ص ح ح/ ص ح ص) «ولهم» «فلهم» «ولكم» «فلكم» «ألكم» «فبها»، والنبر فيها يكون على حرف الجر أي على المقطع الثاني أيضًا.

ومما يلحق بذلك ويسبقه من حيث أهمية النبر فيه ما يكون حرف الجر فيها بداية شبه جملة هي خبر مقدم لمبتدأ بعده ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [البقرة: ٧] وهذا النوع بالغ الكثرة في القرآن الكريم. بل إن أهمية إبرازِ كون حرف الجر بداية شبه جملة خبرًا = تجعل نبره مفيدًا حتى لو لم يُسْبَق بعاطف ﴿ لَهُمْ فِيهَا فَٰكِهَةٌ ﴾ [يس: ٥٧] وهذا النوع كثير أيضًا منتشر في القرآن الكريم. والمهم أنه لا ينبغي أن يغيب عنا أن النبر الذي نهتم به أو ينبغي أن نهتم به هو ما يُبْرِز معنى الكلام أو يساعد على إبرازه، بأن ينبَّه إلى (أ) أن المقطع الثاني مثلاً هو بداءة لحرف أو لفعل، (ب) أو إلى أن هذا المقطع بداية بشبه الجملة لجملة مستقلة.

ثانيًا: نبر بعض أسماء الموصول وحروف المعاني إذا دخلت على أي منهما حروف أخرى.

وأحب – بالنسبة لهذا النوع – أن أنبه الدارس إلى ما يلي:

(أ) أن القدماء تناولوا مفردات هذا النوع – أعني أمثلته – في إطار دراستهم للرسم العثماني، ضمن باب سمَّوْه «المقطوع والموصول» يعنون ما قُطع أو وُصل رسمًا من الحروف أو الكلم المتوالية.

(ب) أنهم نظروا – بجانب بيان المأثور في المصاحف العثمانية من القطع والوصل – إلى مسألة جواز الوقف على أي من الجزءين.

(ج) أنهم يعنون بالوقف هنا ما يسمونه الوقف الاختباري (بالباء الموحدة) فهذا أمر تعليمي.

(د) أن الاهتمام بمعنى الكلام في هذا النوع من الوقف مُتَوارٍ عندهم. وإنما نظرُهم موجّه إلى وَصْل الرسم وقطعه. والاتجاه العامّ عندهم هو ترجيح جواز ذلك النوع من الوقف على المقطوع رسمًا عن غيره، ومرجوحيته أو عدم جوازه على الكلمة الموصولة أي التي اتصل بها ما بعدها.

(هـ) وذلك في حين أن المسألة عندنا في موضوع النبر هذا الذي نعالجه هي مسالة معنى الكلام. فما يكون النبر فيه مساعدًا على تمييز مفاصل الكلام وإيضاح معناه قلنا به فيه، وما يستغني عن هذه المساعدة لا نُدْخل فيه النبر.

(و) سنقدم هنا ما النبر فيه أهم ونأتي بعده بما النبر فيه أقل أهمية.

١ – (إنّ + ما، أَنّ + ما) التراكيب المكونة من أن المشددة مكسورة الهمزة أو مفتوحتها + «ما» موصولة أو غير موصولة. والقاعدة التي أطمئن إليها في هذه التراكيب هي نبر «ما» الموصولية – أعني التي هي اسم موصول أي من أخوات الذي والتي إلخ – سواء رسمت متصلة بما قبلها أو رسمت منقطعة عنه، وكذلك عدم نبر «ما» التي ليست اسم موصول سواء رسمت متصلة بما قبلها أو رسمت منفصلة عنه.

(أ) فمما تنبر فيه «ما» بعد إنّ المكسورة المشددة قوله تعالى ﴿ إِنَّ مَا

تُوعَدُونَ لَآتٍ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، ﴿ إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾ [النحل: ٩٥] ﴿ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيۡدُ سَٰحِرٖ ﴾ [طه: ٦٩] ﴿ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٞ ﴾ [الذاريات: ٥] ﴿ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَٰقِعٞ ﴾ [المرسلات: ٧]. وقد رسمت «ما» في هذه المواضع متصلة بإنّ عدا موضع الأنعام.

(ب) وباقي ما جاء في القرآن الكريم وهو ١٤١ مرة – حسب ما في معجم حروف المعاني – فإن «ما» فيه كافة فلا تنبر.

فالذي ينبر من (إنّ + ما) هو خمسة مواضع فقط.

(ج) وما تنبر فيه «ما» بعد أنّ المفتوحة المشددة قوله تعالى ﴿ وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ خَيۡرٞ لِّأَنفُسِهِمۡۚ ﴾ [آل عمران: ١٧٨] ﴿ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ ﴾ [الأنفال: ٤١] ﴿ أَفَمَن يَعۡلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ كَمَنۡ هُوَ أَعۡمَىٰٓۚ ﴾ [الرعد: ١٩] ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلۡبَٰطِلُ ﴾ [الحج: ٦٢] ﴿ وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِ ٱلۡبَٰطِلُ ﴾ [لقمان: ٣٠]، ﴿ أَيَحۡسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٖ وَبَنِينَ ۝ نُسَارِعُ لَهُمۡ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ ﴾ [المؤمنون: ٥٥]. ﴿ وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ ﴾ [لقمان: ٢٧] ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِ لَيۡسَ لَهُۥ دَعۡوَةٞ ﴾ [غافر: ٤٣] (وقد رُسِمَت آيات الأنفال والحج ولقمان ٣٠ بالفصل، وهو المناسب للمعنى، ورُسِم سائرها موصولاً، وهو غير مناسب للمعنى).

(د) وأما قوله تعالى ﴿ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعۡضِ

ذُنُوبِهِمْ ﴾ [المائدة: ٤٩] و ﴿ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾ [المائدة: ٩٢] فالراجح أن «ما» فيهما كافة فلا تُنْبَر (وقد رسمتا بالاتصال).

(هـ) فالخلاصة أن الذي يُنْبَر من (أَنَّ + ما) هو ثماني آيات ذكرت في (ج)، ولا نبر في ما عداها: (اثنان في (د) وأحد عشر موضعًا آخر (الأنفال ٢٨، هو ١٤، إبراهيم ٥٢، الكهف ١٠، الأنبياء ١٠٨، المؤمنون ١١٥، القصص٥٠، ص٢٤ و٧٠، فصلت ٦، الحديد ٢٠) = لا نَبْر فيه.

٢) (كل + ما) (أ) وردت في القرآن الكريم سبع عشرة مرة منها خمس عشرة مرة وُصِل فيها (ما) بـ (كل) رَسْمًا. ومرتان فُصِلتا. وهي في الجميع ظَرْفٌ مضافةٌ إلى (ما) التي هي نكرةٌ بمعنى (وقت)، والجملة بعدها في محل جر صفة. والمناسب فيها كلها وهل ما بكل. والمهم أنه لا نبر في (كلما) هذه كقوله ﴿ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢٠] ﴿ كُلَّ مَا رُدُّوٓا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيهَا ﴾ [النساء: ٩١].

ب) هناك (كل) التي ليست ظرفية. وهذه قد تقع بعدها (ما) فتلتبس بـ (كلما) الظرفية المركبة، في حين أنها ليست ظرفية مركبة، فهي تقَع المواقعَ كلها، وتُفْصل رسمًا، وتنبر (ما) فيها مثل: كلُّ ما في الفَصْل أثاثٌ حكومي. ذهب كلُّ ما في الفصل. اشتريت كلَّ ما في الفصل. كتبت عن كلِّ ما في الفصل. ومن هذا النوع الأخير قوله تعالى: ﴿ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾ [إبراهيم: ٣٤][1]

(١) (كل + ما) التي في هذه الآية ليست مركبة لأنها ليست ظرفية، وقد جُرّت بمن، =

تنبر (ما) هنا.

٣- (بئس + ما) (أ) هنا عدة آيات «ما» فيها واضحة الموصولية لوجود ضمير ظاهر عائد عليها[1] هي قوله تعالى ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾ ﴿بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَـٰنُكُمْ ﴾ ﴿ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾ [البقر: ٩٠، ٩٣، ١٠٢] (وقد رسمت الأوليان باتصال ما).

(ب) وعدة آيات أخرى «ما» راجحة الموصولية ويُقَدَّر العائد هي ﴿ وَٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٨٧] (= بئس الذي يشترونه - مشترىً) ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴾ ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾ ﴿ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ [المائدة: ٦٢، ٦٣، ٧٩، ٨٠] فهذه كلها تنبر (وقد رسمت هذه المجموعة بانفصال

= وقد أوردها الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله في مدخل «كل» لا «كلما» إدراكًا منه لاختلافهما. لكني ذكرتها هنا لأن الشيخين الداني ثم ابن الجزري ذكراها مع (كلما) ينظر «المقنع» ٧٩ و«النشر» ٢/ ١٤٩ وتبعهما الباقون. وينظر عن (كل + ما) أيضًا معجم حروف المعاني - محمد حسن الشريف ٢/ ٨٠٦.

(١) (ما) بعد بئس لها إعرابات كثيرة تتفاوت درجات خلوها من التعقيد التحكمي المقصود به مطابقة حرفية القواعد النحوية. وقد اخترت أقلها تعقيدًا مع سلامة المعنى (ما) نكرة في محل نصب تمييز يفسر الفاعل (هو) المستتر في (بئس). والمصدر المؤول من (أن يكفروا) مبتدأ مؤخر. وهو المخصوص بالذم، وخبره جملة (بئس). ينظر عن إعراب (ما) بعد (بئس) البحر تفسير الآية ٩٠ من سورة البقرة (العلمية ١/ ٤٧٢ - ٤٧٣)، الدر المصون (تحـ الخراط) ١/ ٥٠٨ - ٥٠٩، الجدول المجلد ٢/ ٢٠٦ و٥/ ٨٢.

«ما»). ويمكن أن يُطَبّق هذا أيضًا على الآية الباقية من الآيات التي استُعْمِلت فيها (بئس) وهي: قوله تعالى ﴿ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى مِنۢ بَعْدِىٓ ﴾ [الأعراف: ١٥٠] فيكون المعنى بئسَ الذي خلفتموني به من بعدي. أَيْ عبادةُ العجل. فالمخصوص مقدّر. وأرى أن هذا أولى، لأن المقصود هو ذَمُّ ما خَلَفوه به وهو عبادةُ العجل، أو جِنْسُ ذلك وهو عبادة غير الله – لا ذَمُّ أيّ خَلَف.

فالخلاصة أن كل (بئس + ما) تنبر فيها كلمة (ما).

٤- (أين + ما) ورد هذا (التتالي) ثنتي عشرة مرة. منها ثلاث مرات «ما» فيها اسم موصول فتنبر وهي ﴿ قَالُوٓاْ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ قَالُواْ ضَلُّواْ عَنَّا ﴾ [الأعراف: ٣٧] ﴿ وَقِيلَ لَهُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ تَعۡبُدُونَ ۝٩٢ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [الشعراء: ٩٢] ﴿ ثُمَّ قِيلَ لَهُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ تُشۡرِكُونَ ﴾ [غافر: ٧٣] وهذه الثلاثة رسمت مفصولة وهو المناسب للمعنى، وسائرها «أينما» فيه اسمُ شرط أو ظرفُ مكان مجرد من الشرط. لا تنبر فيه «ما» وهي ﴿ فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ ﴾ ﴿ أَيۡنَ مَا تَكُونُواْ ﴾ [البقرة: ١١٥، ١٤٨] ﴿ ضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيۡنَ مَا ثُقِفُوٓاْ ﴾ [آل عمران: ١١٢]، ﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ ﴾ [النساء: ٧٨] ﴿ أَيۡنَمَا يُوَجِّههُّ ﴾ [النحل: ٧٦] ﴿ أَيۡنَ مَا كُنتُ ﴾ [مريم: ٣١] ﴿ أَيۡنَمَا ثُقِفُوٓاْ ﴾ [الأحزاب: ٦١] ﴿ وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ ﴾ [الحديد: ٤] ﴿ إِلَّا هُوَ مَعَهُمۡ أَيۡنَ مَا كَانُواْ ﴾ [المجادلة: ٧]، والمناسب في هذه المجموعة التي (ما) فيها ليست اسم موصول – أن ترسم ما متصلة بـ (أين).

وبعد فقد رأيت الاقتصار على مواضع النبر السابقة، لأن ما بقي من الكلمات التي ينطبق عليها ضابطُ التركيب ليس فيها ما يسبب الالتباس بدرجة تستوجب النبر. وقد هَدَفْنا من معالجة النبر هنا إلى استيفاء ما نرى أنه داخل في نطاق الترتيل أو التجويد (وهما ملتقيا المعنى هنا): أن يراعي القارئ في تلاوته القرآنَ إبرازَ معنى الكلام بقدر الإمكان. والحد الأدنى في ذلك أن لا تسبب طريقةُ أدائه – أي نطقه القرآنَ – التباسَ الكلام، بأن يوهم نطقُه الكلمةَ أنها كلمة أخرى. كما ينطق ﴿ فَسَقَىٰ لَهُمَا ﴾ بنفس إيقاع «جعلا لهما» فتصير كلمة «فَسَقَى» وكأنها من الفسوق في حين أنها من السَّقْي، وكذلك الأمر إذا نطق (وسعى لها) وكأنها من السعة والاتساع في حين أنها من السَّعْي، وكذلك ﴿فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴾ ليست من الفَقْع وإنما من الوقوع، و«فهدى» ليست من الفَهْد وإنما من الهُدَى. وهكذا. والوسيلة إلى تجنب هذا الإلباس هي نبر الحرف الثاني (= المقطع الثاني) من كل من الكلمات السابقة.

وكذلك الأمر في نطق ﴿ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾ دون نبر «ما» فتقترب الكلمة من كلمة «كلما» التي تفيد التكرار، وكذلك نطق ﴿ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ عدم نبر «ما» يحول التركيب من استفهام موجَّه للكافرين عن شركائهم إلى ظرف مكان عام، أو اسم شرط وجزاء وكلاهما غير مناسب هنا. وكذلك نُطْق ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾ دون نبر «ما» يجعل «أنما» كأنها أداة قصر وهذا غير مراد ولا مُتَأَتّ في هذه الآية. وهكذا.

وقد بينا المواضع التي تستدعي النبر – لما تثير من التباس.

أما سائر ما ذكره المؤلفون في رسم المصحف في باب المقطوع والموصول فإنه لا يتأتى فيه التباس يستحق أن نشغل به قارئ القرآن. فالاقتصار على الضروري أو شبه الضروري من هذا الباب أولى من إثارة حساسية إزاء كل تركيب أو كل نَسَق، فذلك يشغل القارئ عن تدبر ما يقرأ - أي يُهْدر الهدف الذي استدركنا هذا الباب من أجله.

وفي هذا الإطار تركنا - أو أرجأنا الكلام عن (إلا) أصيلةً استثنائية أو شرطيةً مركبة من (إن + لا)، وعن (أَلَّا = أن + لا) ناهية أو نافية، وعن (إما = إنْ + ما) شرطية أو تخييرية، وعن (أمّا = أم ما) تفصيلية أو استفهامية، وعن (عما = عن + ما) موصولية واستفهامية، وعن (مما - من + ما) موصولية أو استفهامية أو زائدة، وعن (أم من) موصولية أو استفهامية. كما تركنا (حيث + ما) لأنها جاءت في القرآن الكريم في موضعين وهي تركيبية شرطية لا تنبر.



فصل ١٥:

تسجيل مذهب قديم في الأداء (التنغيم)

هناك مذهب قديم في الأداء يسبق كل ما تقوله الدراسات الحديثة في ما يسمى التنعيم. وإن كانت صورته التطبيقية ليست بأيدينا مع الأسف. يتمثل هذا المذهب في ما سمي قديمًا القراءة على طريقة المخاطبة. وقد جاء في ترجمة أبي عبد الله محمد بن عيسى الأصبهاني المتوفي (٢٥٣، أو ٢٤٢هـ) – وهو إمام في القراءات والنحو – أنه ألف كتابًا في جواز «قراءة القرآن على طريقة المخاطبة»[١]. ولم يصل الكتاب إلى أيدينا، وقد يعثر على مخطوطته في أي من مخازن المخطوطات في العالم الإسلامي. ويؤخذ من عنوان الكتاب أن القراءة على طريقة المخاطبة تعني قراءة ما هو أسلوب استفهامي بطريقة تعبر عن الاستفهام، وتشعر السامع به وكذلك ما كان إنكارًا أو تعجبًا أو تحسرًا وندمًا، أو زجرًا، أو إنذارًا، أو تبشيرًا إلخ.

وهناك: ما رُوِيَ مكررًا من التوصية (اقتداء أو نصًا) بجوابٍ يقال عقب قراءة الآية التي تتضمن تساؤلاً.. ومن أشهره ما أخرجه الترمذي من حديث جابر قال «خرج رسول الله ﷺ على أصحابه فقرأ عليهم سورة الرحمن من أولها إلى آخرها فسكتوا. فقال: لقد قرأتُها على الجِنّ ليلة الجِنّ، فكانوا أحسن منكم

---

(١) ينظر ترجمة أبي عبد الله الأصفهاني في غاية النهاية ٢/ ٢٢٣.

ردًّا: كُلّما أتيت على قوله ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [الرحمن ١٣] قالوا: ولا بشيءٍ من نعمةِ ربنا نكذّب. فلك الحمد»[1]. وقد روى كذلك أن النبي ﷺ تلا هذه الآية ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَـٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ﴾ فقال «جَهْلُه». أي أن الذي غرّ الإنسان من كرم ربه عز وجل هو جهل الإنسان (سَفَهُه وغفلته) عما يستوجبه كرم الله عز وجل، وما روى عن ابن عباس وأبي هريرة – رضي الله عنهم من التوصية بأن من يقرأ قوله تعالى ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَـٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [القيامة ٤٠] عليه أن يقوله عقِبَها «بَلى»، ومثل هذا روى عن أبي هريرة بشأن قراءة قوله تعالى ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَـٰكِمِينَ ﴾ [التين ٨][2].

ومقتضى هذه التوصيات – أو المنسجم معا والمناسب لها على الأقل – أن يكون إلقاءُ القراءة في هذه المواضع وما ناظرها إلقاءً يتطلب جوابًا، بأن يكون مكتسيًا بجرس الاستفهام ونغمته.

ويبدو أن هذا المذهب من القراءة كان ملحوظًا من قديم. فإننا نجد الإمام أبا العباس أحمد بن يحيى (ثعلب ت ٢٩٢هـ) يصف معاصرًا لأبي عبد الله الأصبهاني وهو أحمد بن محمد الطوال (ت ٢٤٣هـ) بأنه «كان حاذقًا بإلقاء العربية» فهذا الالتفات إلى «إلقاء العربية» يعني أن تنغيم الأداء العام في القراءة وغيرها بما يناسب أسلوب الكلام – كان أمرًا له وجود واضح في ذلك القرن

---

(١) ينظر «التذكار» للقرطبي ١٧٧ – ١٧٨.

(٢) ينظر «فضائل القرآن» لأبي عبيد ٧٠ – ٧٣.

الثالث الهجري.

في قراءة قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ ﴾ [البقرة: ٦] قال ابن مجاهد «واختلفوا عن نافع في إدخال الألف بين الهمزتين. فروى أبو قرة عن نافع «ءاانذرتهم» يستفهمه جدًا» وقال خلف وابن سعدان عن نافع إن استفهامه كله كان بالمد...»[١].

وهنا إيضاحات لابد منها:

(أ) أن الشاهد هنا هو قول ابن مجاهد «يستفهمه جدًا» فهذا يعني إلقاء الكلام بنغمة الاستفهام واضحة تماما. وهو يؤكد مشروعية الأخذ بالتنغيم أو ما سماه أبو عبدالله الأصبهاني «القراءة بالمخاطبة» - حسب ما ذكرنا قريبًا.

(ب) ولكن آية البقرة هذه لا تصلح فيها نغمة الاستفهام، لوقوع الجملة في سياق تسوية، فلابد أن الشيخ يقصد ما لم يقع في سياق التسوية، لأن كلامه هنا عامّ في اجتماع همزتين في كلمة واحدة أولاهما همزة الاستفهام، وأكثر مواضع اجتماعهما ليس في سياق تسوية مثل ﴿ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ﴾ [المائدة: ١١٦] ﴿ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾ [النمل: ٦٠] وهو قد ذكر هنا أمثلة قرآنية كثيرة يتأتى فيها الأداء الاستفهامي[٢].

(ج) إدخال ألف بين الهمزتين أو عدم إدخالها هو مسألة رواية لا تؤثر في ما نحن فيه.

---

(١) «السبعة» لابن مجاهد (تحـ. د. شوقي ضيف) ١٣٦ - ١٣٧.

(٢) ينظر السابق نفس الموضع.

وهناك ما ورد عن أبي عمرو وغيره في قراءة الآية ٨١ من سورة يونس حيث رَوَوْا[١] الوقف على قوله تعالى (قال موسى ما جئتم به) ثم الابتداء بكلمة السحر مسبوقة بهمزة استفام. فهذان الأمران الوقف وهو موضع استفهام، والبدء باستفهام آخر يشيران إلى أخذ أبي عمرو بقراءة المخاطبة التي ذكرها الأصبهاني.

ثم إننا نجد ما يؤكد عراقة ذلك المذهب: فقد نوّه الشهرستاني (ت٥٤٨هـ) في تفسيره ببعض ملامحه[٢]. كما نوه الهمذاني العطار (ت ٥٦٩هـ) بالفرق في الأداء بين النفي والإثبات، والخبر والاستفهام[٣]. ثم خطا الإمام شمس الدين محمد بن محمود السمرقندي (ت نحو ٧٨٠هـ) خطوة كبيرة في هذا الاتجاه، حيث ضمنه في منظومة له في التجويد سماها العقد الفريد فقال:

إذا (ما) لنفي أو لجحد فصوتَها ارْ ... فَعَنّ والاستفهامَ مكّنْ وعدّلاً

وفي غيرها اخفض صوتها والذي بـ(ما) ... شبيه بمعناه فقسه لتفضلاً

كهمزة الاستفهام مع من، وأنْ، وإنْ ... وأفعل تفضيل، وكيف، وهل، ولا

ثم قال في شرح ذلك: مثال ذلك (ما قلت) ويرفع الصوت بـ (ما) فيُعْلَم أنها نافية، فإذا خفض الصوت يُعْلَم أنها خبرية، وإذا جعلها بين بين يعلم أنها

---

(١) ينظر «القطع والائتناف» للنحاس ص٢٥٣، و«المكتفي» للداني و«مدارك التنزيل» للنسفي في هذه الآية.

(٢) ينظر مفاتيح الأسرار ومصابيح الأنوار (تفسير القرآن الكريم للشهرستاني هذا) تحـ محمد علي ١/ ٣٩.

(٣) ينظر الدراسات الصوتية عند علماء التجويد. د. غانم الحمد ٥٦٧.

استفهامية. وهذه العادة جارية في جميع الكلام وفي جميع الألسن»[1] ويلفت النظر هذا التفصيل وهذا التمثيل مما يعني استقرار هذا الباب والتسليم به. ويقول الإمام بدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ) «فحق على كل امرئ مسلم قرأ القرآن أن يرتله. وكمال ترتيله تفخيم ألفاظه والإبانة عن حروفه، والإفصاح لجميعه بالتدبر، حتى يصل بكلٍّ ما بعده، وأن يسكت بين النفَس والنفَس حتى يرجع إليه نَفَسه، وألا يدغم حرفًا في حرف (يعني مما لا يجوز إدغامه). ثم قال الزركشي «وقيل هذا أقل الترتيل، وأكمله أن يقرأه على منازله: فإن قرأ تهديدًا لفظ به لفظ المتهدد، أو تعظيمًا لفظ به على التعظيم»[2]. وقد نقل الإمام السيوطي (ت ٩١١هـ) كلام الزركشي هذا. وهذا يعني أن السيوطي أيضًا يجيز هذا المذهب في القراءة. ومن السهل على القارئ أن يلحظ أن ما فصّله ومثّل له السمرقندي، وذكره الزركشي وحكى وصفه بأنه أكمل الترتيل وتسميته قراءة القرآن على منازله، ورضيه السيوطي، هو عين ما سماه الأصفهاني قراءة «على طريق المخاطبة»، وأن المصطلح تغير بعد مرور أربعة قرون على تسميته الأولى. ثم لعلنا نلحظ أن هذا هو

---

(١) نظم السمرقندي المذكور وشرحه التقطته من كتاب (الدراسات الصوتية عند علماء التجويد) د. غانم الحمد ص ٥٦٧ وكنت في الطبعة الأولى – قد نسبت المعلومة عن السمرقندي إلى د. محمد مبارك الشاذلي البنداري الذي لم يبين مصدرها. والسمرقندي إمام كبير له عدة مؤلفات في القراءات والتجويد ورسم المصحف إلخ. ينظر الأعلام للزركلي.

(٢) البرهان للزركشي ١/ ٤٤٩ – ٤٥٠.

عين (التنغيم) الذي قال به الأوربيون حديثًا، وأن المصطلح ومسماه اندثرا بمرور الزمن وأصبحنا نفغر أفواهنا إعجابًا بكلام الأوربيين المحدثين عن التنغيم، وتعجبًا من سبقهم. ولله الأمر من قبل ومن بعد[1].



---

(١) ينظر الإتقان للسيوطي النوع ٣٥ في آداب تلاوة القرآن (عالم الكتب) ١/ ١٠٦.

قراءة القرآن على منازله

القراءة بالمخاطبة

تطبيق على سورة المدثر

نمثل بهذه السورة توضيحًا لقراءة القرآن (بالمخاطبة) أو (على منازله)، وقد وَضَعْتُ لإجازة ذلك شرطًا هو أن يكون الأداء بهذه الصورة غير مُخِلٍّ بوقار الترتيل.

الآيات من:	١ – ٧	تُقْرَأ بصورة الأمر حثًّا بصورة التعليمات.
	٨-١٠	تُقرأ بصورة الخبر،
	١١-١٥	بصورة الأمر لكن فيه تهديد،
	١٦	بصورة الرفض،
	١٧-٢٥	بصورة تعداد الجريمة أو الجرائم،
	٢٦-٣٠	بصورة وعيد،
	٣١	بصورة خبر (إيضاح) إعطاء معلومات،
	٣٢-٣٧	بصورة وعيد عام وزجر،
	٣٨	بصورة تقرير قاعدة،
	٣٩-٤١	وصف حال وتمهيد،
	٤٢	سؤال،

٤٣-٤٧ جواب السؤال،

٤٨ قرار مرتب على جواب السؤال،

٤٩-٥١ تساؤل وتشبيه تقريعي،

٥٢ تعريض بحال،

٥٣ حكم زجري،

٥٤-٥٦ حكم ختامي.

مثال آخر من سورة البقرة:

(ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أن آتاه الله الملك): استفهام للفت والتعجيب.

﴿إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾	خبري قراري
﴿قَالَ أَنَا۠ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ﴾	رد اعتزازي اغتراري
﴿قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ﴾	خبري
﴿فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ﴾	أسلوب تحدٍّ
﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ﴾	انتصاري
﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾	مقرري

ورأيي أن القراءة بالمخاطبة هذه يمكن الأخذ بها بشرط عدم المبالغة. فإن المبالغة في هذا الأداء تخرج بقراءة القرآن عن سمتها الوقور. وهذا هو التحدي

الحقيقي. أعني الجمع بين القراءة بالمخاطبة أو قراءة القرآن على منازله وبين الوقار اللازم لترتيل القرآن. (وفي تمثيل لهذا الجمع أداء الشيخ عبد العزيز علي فرج لقوله تعالى: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣] فإن من يستمع إلى الشيخ يجده يجسم الإشارة (وهذا) بصوته. فمن استطاع الجمع بين المخاطبة ووقار القراءة فنعم، وإلا فليلتزم الترتيل المعتاد. وهذا الشرط مطلوب في القراءة المرسلة المعتادة، أما في حالة الاحتجاج بآيات من القرآن في خطبة أو حديث فإن هذا الأداء يساعد في تحقيق وضوح الفِكَر التي يريد الداعية إيصالها للناس وإقناعهم بها.

والله الموفق.



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



التلقي والأداء في القراءات القرآنية

يتناول هذا الكتاب مراتب مقرئي القرآن من حيث حجية التلقي عنهم حسب ما قرره الإمام ابن مجاهد ، ثم مصطلحات الإقراء ، والعرض ، والتلقي وحجيته ، والأداء ، ومسألة التواتر وصحة السند ، مع تقديم صورة جديدة تحقق المراد بهما .

كما يحوى تحريرات في أعضاء الجهاز الصوتي الإنساني ، وفي المشكلات الخاصة ببعض الحروف والصفات منها الهمزة ، وحروف المد ، الراء والضاد ، والطاء ، والقاف ، ثم مسألة الإخفاء .

كما تعرض للحركات ورموزها العالمية ، والمدى الزمنى لها ، ثم معالجة شاملة لصور تقصير الحركات .

كما يحتوى ردا علميًا على الطعن فى أصالة الإشمام والروم ، ثم بابًا في النبر في قراءة القرآن وبابًا في التنغيم التراثي .

الأستاذ الدكتور محمد حسن حسن جبل

من مواليد ١٠ / ٣ / ١٩٣١م - محافظة كفر الشيخ .

"عالية" اللغة العربية بجامعة الأزهر ١٩٥٦م .

ليسانس آداب فى الفلسفة - جامعة القاهرة ١٩٥٧م.

دبلوم عامة وخاصة في التربية - جامعة عين شمس ١٩٥٧، ١٩٦٥م .

ماجستير في اللغة العربية - تخصص أصول اللغة - جامعة الأزهر ١٩٦٧م .

دكتوراه فى أصول اللغة - جامعة الأزهر ١٩٧٦م .

بدأ معايشته لفقه اللغة العربية منذ تسجيل رسالته للدكتوراه في موضوع "أصول معاني ألفاظ القرآن الكريم سنة ١٩٦٧م.

من مؤلفاته :

- المعجم الاشتقاقى المؤصل لألفاظ القرآن الكريم .
- الاحتجاج بالشعر في اللغة .
- وثاقة نقل النص القرآني الكريم .
- الاستدراك على المعاجم العربية .
- الرد على جولدتسيهر في مطاعنه على القراءات .
- الدلالات اللغوية والقرآنية .
- المعنى اللغوي ، دراسة عربية مؤصلة نظريًا وتطبيقيًا.
- أصوات اللغة العربية .
- علم فقه اللغة العربية ، أصالته ومسائله .
- دفاع عن القرآن الكريم .
- علم الاشتقاق دراسة نظرية وتطبيقية .

ISBN 978 977 468 601 6

9 789774 686016

تباع كتبنا لدى المكتبات الكبرى : دار المعارف - الأهرام - الأخبار
روزاليوسف - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الجمهورية
ودار الأم للكتاب ٢٨شارع الدقى ت :٣٣٣٥٩٧١٩